عدد 5 — 1 ذو القعدة 1436 (17 غشت 2015)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2014 - 2015 : دورة أبريل 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(دورة أبريل 2015)

صفحة

• محضر الجلسة السادسة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 13 من رمضان 1436 (30 يونيو 2015) 458

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة السابعة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) 484

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثامنة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) 513

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435(5 ديسمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛
- مشروع قانون رقم 53.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية؛
- مشروع قانون رقم 60.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته السادسة والثلاثين المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نوفمبر 2009؛
- مشروع قانون رقم 66.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014؛

صفحة

- مشروع قانون رقم 76.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛
- مشروع قانون رقم 93.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
- مشروع قانون رقم 94.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني-بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني-بروكسيل بالمغرب؛
- مشروع قانون رقم 107.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة (السياقة) المغربية والسعودية الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 (13 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛
- مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية؛
- مشروع قانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2.15.260 الصادر في 16 جمادى الاخرة 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات؛
- مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد؛
- مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

• محضر الجلسة التاسعة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 27 من رمضان 1436 (14 يوليوز 2015) 531

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثلاثون بعد الألف ليوم الثلاثاء 4 من شوال 1436 (21 يوليوز 2015) 544

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 1026

التاريخ: الثلاثاء 13 من رمضان 1436 هـ (30 يونيو 2015 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وسبع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليومه الثلاثاء 30 يونيو 2015، ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة: محمد القلوبي، أحمد بنيس، عزيز مكنيف، محمد أمزال، محمد سالم الجماني، عبد الله المظفار، محمد الكبوري، أحمد شد، لحسن بوعود، عبد الرحيم عماني، جمال الدين العكرود، حجوب الصخي، عادل المعطي، محمد تضومانت، نبيه لحسن، محمد أقبيب، محمد الزعيم، عبد اللطيف أعمو، أحمد الرحموني، فريدة النعيمي، الحسن بلمقدم، الحفيظ أحتيت، عبد السلام الهمس، الحبيب بنطالب، محمد العقاوي، عبد العزيز عزابي، العربي بوراس.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية والشفهية التي توصلت بها الرئاسة لغاية يوم الثلاثاء 30 يونيو 2015، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفوية: 30 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وموضوعه تراخيص البناء بالعالم القروي، وبالمناسبة نهنئ السيد الوزير بالثقة المولوية الذي حضي بها، شكرا.

إذن، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل الفريق الحركي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

يعرف العالم القروي خصاصا في السكن مما يشجع على الهجرة، وقد سبق لنا السيد الوزير أن وضعنا نفس السؤال على السيد الوزير السابق، وبشرنا أن هناك قرار للتصميم النموذجي بالعالم القروي سيخرج إلى حيز الوجود.

وعليه، نسائلكم عن مآل هذا التصميم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد المستشار المحترم،

العالم القروي والترخيص فيه هو السؤال ديالكم تتسولني على التصاميم (les plans type) العالم القروي هو عالم قروي بالجمع، عندنا مناطق اللي هي جبلية وفيها تكتلات سكنية ولو أنه في العالم القروي، ثم عندنا كذلك المناطق المنحدرة والعادية وفيها بناء اللي مفرق.

ففيما يتعلق بهاذ المناطق في نظرنا صعب جدا أننا نشتغل بـ (les plans types) لكن هناك تفكير في إيجاد آلية من أجل تجاوز هاذ الإشكالية اللي تكلمنا عليها من الثمانينات إلى الآن وما زال ما اعطيناش لها حقها ومازال ما لقينالهاش الحل.

الحل في نظرنا يكمن في إحداث هيئة ديال مجموعة الجماعات على كل دائرة مكلفة بالمساعدة التقنية في مجال التعمير.

هاذ المجموعة يكون عندها اعتماد تتأديه الجماعات 21 ألف درهم، على اعتبار أن العدد ديال الرخص في العالم القروي مكتيعداش 10 حتى ل 20 في السنة، وبالتالي الجماعة إلى خصت واحد 10 دالملايين كمساهمة ديالها، احنا كنعرفوا الدعم ديال وزارة الداخلية كيكون حاضر في الميزانيات ديال الجماعات المحلية، فغنبنيو على هاذ الشي من بعد المناقشة مع الزملاء ديالنا، إذا توافقنا حول إمكانية إحداث إذا هاذ الخلية على مستوى مجموعة الجماعات في كل دائرة دائرة، هي اللي تختار، تدير عقد مع واحد الطوبوغراف ومع واحد المهندس معماري، وأي واحد بغى يبني من الناس اللي هما في القرى لأنهم في حاجة غادي يمكن يتعطى لهم التصميم ويمكن يتعطى لهم المسح الطوبوغرافي للقطعة ديالهم، وبالتالي نتجاوز الإشكالية اللي هضرنا عليها المدة أكثر من 30 سنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم الفريق الحركي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح هاذ الشي اللي قلتو أنا معكم فيه، لأن المناطق الجبلية تختلف عن السهول، وحتى داخل بعض الجهات وداخل المدينة، غير كسكسو نهار الجمعة كل واحد كيطيبو في شكلو، ما بالك أن النماذج ديال السكنى.

احنا اللي كنقولو، السيد الوزير، احنا ابغينا في أسرع وقت هاذ الشي اللي قلتو يخرج لحيز الوجود، وغتشوفوا أن النسبة المئوية ديال تفريخ مدن الصفيح غادي ينقص بواحد الشكل جيد، وغادي يرجع ينعكس بالإيجاب على السياسة ديال الحكومة في البناء، لأن هاذ الرخص واحد عدد ديال المناطق، وأنتم السيد الرئيس ولد العالم القروي، وكترأسو، السيد الوزير، كترأسو جماعة في إقليم تاونات، وهي كلها قروية، وكتعرفو الحاجيات ديال هاذ الناس.

أنا نعطيكم مثال بسيط، 10 كيلومتر بعيدة على شارع الجيش الملكي بالدار البيضاء، كاين جماعات قروية تعاني من هذه الأشياء، وكاين ناس اللي عندهم 6 الهكتارات و10 الهكتارات مع كامل الأسف، الجماعة اللي يخصها تأخذ القرار ممنوعة من القرار، والوكالة الحضرية اللي هي غير على سبيل الاستئناس وهي حارس على تصميم التهيئة، كتمنع هاذ الناس ميبنيو حتى في 10 الهكتارات.

لذا رجاءا لأن الناس وصلت من الإسطبل وكتبني بيوت لأولادهم ملي كيتزوجو، كاين واحد المشاكل وعلى سبيل المثال ليس على الحصر، نعطيك غير جماعة الشلالات فيها اولاد سيدي علي واركو، اولاد سيدي عبد النبي، اولاد سيدي علي شطيبة، اولاد بنسعيد، واحد العدد ديال الدواوير، سيدي موسى بن علي، سيدي موسى المجذوب، يعني هاذو كلهم مناطق كيعنيو من هاذ الإشكالية الخطيرة، عندهم 10 الهكتارات، 6 الهكتارات، 8 الهكتارات، ولكن الآن البني ممنوع ما يمكنش يبني حتى ياجورة.

إلى خرجو هاذ النماذج وهاذ الشي اللي قلتي أنا معكم فيه، غير السرعة باش نحدو من هاذ الآفة الخطيرة ديال تفريخ البراريك.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب، السيد الوزير؟

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

أتقاسم معك ما قلته جملة وتفصيلا، العالم القروي اهضرنا عليه كثير، وما درناش فيه ما يكفي، الآن حان الوقت باش نسرعو الوتيرة ديالنا فيما يتعلق بهاذ الإشكالية ديال البناء في العالم القروي، نشتغل عليها ونعتبرها أولوية لا أولوية فوقها إلا الأولوية ديال التراب الوطني والتعليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، وموضوعه مآل الأقطاب الصناعية. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل فريق التجمع.

إذن، ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول سؤال.. حول معارض رمضان. الكلمة كذلك لفريق التجمع الوطني لأحرار، تفضل فريق التجمع.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواتي وإخواني المستشارين،

تنظم الوزارة بشراكة مع دار الصانع معرضا بمناسبة شهر رمضان المبارك كل سنة، وهو فرصة لترويج منتوج الصناعة التقليدية.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن أثارونتائج مثل هذه المعارض على الصناع وأوضاعهم المادية والمعنوية؟ وما هي وثيرة التعريف بالمنتوج المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة مروان وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية همت واحد الجزء قليل من الصناعة التقليدية برمتها، اللي هو الصناعة التقليدية الإنتاجية ذات الحمولة الثقافية اللي تيمثل 17% من المجموع.

وهاذ الإستراتيجية هدفت ثلاثة دالفئات، اللي هي: الصناع التقليديون الفرادى، الحضريون والقرويون، المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومنها الفاعلين المرجعيين.

الهدف هو نساهمو ونسهلوا ونعاونو على تحسين ظروف العمل والعيش ديال هاذ الصناع، وبطبيعة الحال، الرفع من المداخيل ديالهم، تينتجو، خصهم يلقاوفين يسوقوهاذ المنتوج ديالهم.

لهذا، الوزارة تتقوم عبر مؤسسة «دار الصانع» لتنظيم معارض، معارض جهوية بشراكة ما بين «دار الصانع» وغرف الصناعة التقليدية، معارض وطنية اللي تتقوم بها الوزارة و»دار الصانع».

هاذو فرص اللي تيتعطاو لهاذ الصناع باش يمكن لهم يروجوا ويسوقوا المنتوجات ديالهم.

بمناسبة رمضان، هي في هاذ المناسبة كاين واحد الإقبال كبير على منتوجات الصناعة التقليدية، لا من اللباس، لا من الأواني، إلى غيره.

إذن، تنظموا جوج ديال المعارض، واحد في الدار البيضاء، واحد في الرباط، هاذي فرصة تتعطى للصناع والصانعات باش يمكن لهم يعرضو المنتوجات ديالهم ويبيعوهم، وكاين الحمد لله إقبال كبير لأن النتائج جد مهمة.

هاذ السنة بالنسبة للمعرض ديال الرباط مثلا، بين الرباط والدار البيضاء، كاينين 250 ديال اللي تيعرضو. وهاذ السنة في الرباط، كاين 140 أروقة، واعطينا، حرصنا باش يكونو، يجيوا النساء في المجال القروي، اللي تيشتغلوا في ديور الصانعة، باش يمكن لهم لأول مرة يجيو يعرضو المنتوج ديالهم.

هاذ ديور الصانعة، السيد المستشار، هما فضاءات اللي مجهزة من طرف الوزارة، فين تيمكن لهاذ النساء في المجال القروي، تيمكن لهم يجيو يشتغلوا... (Terminé ? merci).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:

السيد الرئيس،

نشكركم السيدة الوزيرة على التوضيحات التي تقدمتم بها، ولا يخفى على الجميع المجهودات الجبارة التي تقومون بها لا داخل المغرب ولا خارجه، لكن كيبقى دائما الصانع المغربي في الحالة المزرية التي يعيش فيها، وأتمنى أن هذا المعرض اللي كتقوم به، المعارض اللي قمتم بها على صعيد الرباط والدار البيضاء، كنتمنى أنها تشمل المغرب كامل، باش كل الفئات ديال الصناع المغاربة غتقوم بهاذ المعارض هادي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، نمر إلى السؤالان الآنيان تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة لو سمحتم.

الأول موضوعه هو القانون الإطار المنظم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة أساسية لتنمية الأنشطة المدرة للدخل وتوفير فرص الشغل، وحتى يتمكن هذا القطاع

من وصول للهدف المتوخى منه بنسبة متميزة.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تتخذونها لإصدار قانون إطار التنظيم الاقتصادي الاجتماعي والتضامني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السؤال الآني الثاني موضوعه تأطيرودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فريق التحالف، تفضل.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن برنامجكم، وما تقومون به لتأطير القطاع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني والتدابير التي تتخذونها لدعم هذا القطاع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الكلمة للسيدة الوزيرة في ست دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة مروان وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على هاذ السؤال اللي جد مهم، فعلا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو واحد النوع جديد ديال الاقتصاد اللي يمكن لو يلعب دور كبير، وهاذ الاقتصاد تهتم بالإنسان.

بالنسبة للجانب التشريعي، وقعنا واحد الاتفاقية مع المنظمة للأغذية والزراعة (FAO) باش لانجاز دراسة لبلورة وصياغة مشروع قانون، لأنه لابد يكون مشروع قانون يؤطر هاذ المجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باش يمكن لنا نخدمو فيه باش نعرفو أشنو هما المكونات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأن حاليا المكونات الأساسية اللي كاينين هما التعاونيات اللي معروف الأرقام ديالها واللي خدامة.

ولكن، الحمد لله، حتى العدد ديال التعاونيات راه تيرتفع، وجا هذاك القانون الجديد ديال التعاونيات اللي سهل التأسيس ديال التعاونيات وجاب مستجدات مهمة لا بالنسبة للحكامة ولا بالنسبة للتدبير.

تنشتغلو أيضا على قانون ديال التجارة المنصفة، إذن بالنسبة للتأطير لأن هاذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيه مكونات فيه التعاونيات، الجمعيات، التعاضديات والمقاولات الاجتماعية.

بالنسبة.. كانت واحد الإستراتجية اللي فيها مخططات لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كاين صعوبة في هاذ المخططات لأن مبنيين على شراكة ماشي غير الوزارة اللي تتساهم فيهم، عندنا شراكة مع بزاف ديال الشركاء، إذن ماشي دائما ساهل باش تنجمعو هاذ الناس كلهم.

في إطار هذا المخطط، كاين بعض الإجراءات اللي كاينين بعض المشاريع اللي كنقوموبها بحال الأسواق المتنقلة، بحال المعارض الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واحنا بصدد إعداد تنظيم واحد المعرض وطني ديال هاذ السنة، وكاين برامج مثلا لمواكبة التعاونيات بحال برنامج «مرافقة» اللي كيواكب التعاونيات الحديثة التأسيس، كاين داك البرنامج ديال الأكياس البيئية البديلة اللي استفدوا منها عدة من التعاونيات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، التعقيبات، الكلمة للفريق التجمع الوطني للأحرار بالنسبة للتعقيب.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

واحنا كنشكروك، السيدة الوزيرة، على هاذ مجيتي فيه بأن ميمكنش وزارة ديال الصناعة التقليدية هي اللي غادي تكون بوحدها إلى مكانوش شراكات مع وزارات آخرين، وهي بوحدها راه مكافياش للصانع التقليدي.

هاذ التعاونيات وهاذ الجمعيات اللي هما منخرطين في الصناعة التقليدية بغاو واحد الدعم ديال الشراكة ماشي غير معكم، راه خاص شراكة مع جميع الوزارات، كيدفعو ملفات تيقول له أنت صانع تقليدي خاصك تمشي للصناعة التقليدية، وتيأثر عليهم هاذشي بزاف وكيخليهم اسميتو بزاف ديال الحوايج، وتيأثر عليهم هاذ الباعة المتجولين، هاذ الباعة المتجولين اللي هما كاع سلاو مع هاذ الصانع التقليدي اللي كتجي واحد السلعة مهربة وتتنشر في الشارع ومتتخل له هو كاع مغادي يدير.

اللي تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، احنا هاذ الصانع التقليدي راه هو اللي عندو واحد في المجتمع هو الاقتصاد ديالو اللي هش اللي خاص نتعاونو معاه ونتعاونو معاه في كلشي.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الكلمة للتحالف، تفضل المستشار.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكركم على ما جئتم به في إطار هاذ القانون الإطار اللي تيضمن واحد الفعالية، وواحد العمل الجاد.

وكما قلتو هو عمل اللي ماشي غير وزارة الصناعة التقليدية بوحدتها هو تيشمل يعني مجموعة من الوزارات اللي خاصها تساهم في هاذ القطاع.

وكنعرفو، السيدة الوزيرة، العلاقة بين الصناعة التقليدية وهاذ القطاع ديال التضامن الإجتماعي، هو أصلا نابع من الصناعة التقليدية، لما تنحصيو الصناعة التقليدية وكنشوفو الدور اللي كيلعب الصناعة التقليدية في المجتمع، هناك فئات من المقاولات اللي تكلمت عليها واللي شاركت في المعارض ديال المدينة إلى هاذيك المرأة اللي هي في الجبل كتأدي واحد الدور حتى هي وهي داخلة في الإطار ديال التنمية ديال الاقتصاد الجهوي والإقليمي والوطني كذلك.

إذن، واخا تعطل هاذ الإطار وهو غادي يكون مولود إن شاء الله اللي غادي يزيد يثمن القوانين الجاري بها العمل في إطار الصناعة التقليدية، واللي الحمد لله واحد المجموعة ديال القوانين اللي دارت في هاذ المؤسسة اللي كتضمن واحد الاستمرارية للمؤسسات ديال الغرف وكتعطيهم الحق في التدبير وكتعطيهم الحق في الشراكة وكتعطيهم الحق في الترويج وكتعطيهم الحق في واحد العدد ديال المسائل اللي بالأسف مزال مكاينش واحد اللغة اللي هي موحدة اللي كيستعملوها الغرف كاملين باش يمكن لهم يفعلو القوانين اللي عندهم.

زيادة مع هاذ الإطار هذا اللي غادي يعطي واحد القوة لهاذوك الناس اللي هما مساكن متيلقاوش فين غادي يعرضو كما قلتيو متيلقاوش فين غادي يروجو المنتوج ديالهم.

إذن هاذي مبادرة طيبة اللي جات بها الوزارة وإدماج وزارة الصناعة التقليدية مع هاذ المنظومة الجديدة هو كيزكي وكيفعل وكيعطي قيمة للصناعة التقليدية.

كما تعلمون السيدة الوزيرة والسادة المستشارين أنه القطاع كيضم تقريبا مليونين ونصف، وهاذ المليونين ونصف يعني زائد العائلات ديالهم إذن راه تقريبا واحد 20% تقريبا ديال الساكنة ديال المغرب اللي كتمثل في القطاع ديال الصناعة التقليدية، بما فيها الإنتاجية الفنية والخدماتية.

إذن احنا تنثمنو هاذ العمل وكنتمناو من الله أنه نشوفوه في أقرب وقت باش نجي يكون واحد الوعي متكامل بالنسبة للمشرفين على المؤسسات ديال الغرف باش يفعلو هاذ الإطار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، إذا كان عندكم الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أنا غير ابغيت نقول بأنني متفقة معكم على الأهمية لا ديال الصناعة التقليدية ولا ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

غير بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خصنا الوقت باش يمكن لنا نظموا هاد الشي كله، هذه من طبيعة الحال، وأنا معلوم مستعدة كلما يمكن يساعد الصناع أنا مستعدة عليه ومستعدة على الأفكار ديالكم اللي يمكن لكم ما كاين حتى شي مشكل في هذا الجهة.

هضرتي على.. معلوم خصنا ولابد نخلقو شراكة ما بين مؤسسة ما بين الغرف ما بين هاد الشي ولابد منه لأن الغرف هما اللي تيمثلو الصناع.

كيف ما قلتي حاليا احنا تنديرو التقييم ديال هاد الإستراتيجية اللي همت غير هاد الجزء القليل اللي هو 17%، تنديرو التقييم ديال هاد الإستراتيجية وخدامين في الإستراتيجية الماجية إن شاء الله، وغادي نضموا فيها لا الإنتاجية الفنية والنفعية ولا الخدماتية، لأنها مهمة وبدينا déja بواحد العملية في هذه الخدمات في إطار التكوين المستمر بشراكة مع المكتب (OFPPT).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذا ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، وموضوعه.. راه رجعنا للسؤال اللي ماكانش السيد الوزير ، عاد جا.. وموضوعه «مآل الأقطاب الصناعية». الكلمة فريق التجمع الوطني للأحرار تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد جاء القانون رقم 27.13 المتعلق بالمقالع لوضع حد للاختلالات العشوائية التي كان يعيشها هذا القطاع، إضافة إلى تثمين المواد المستخرجة منه.

إلا أننا نخشى أن يعرف تنفيذ هذه المقتضيات التي جاء بها هذا القانون، تأخرا كبيرا، إلى جانب إصدار القوانين التنظيمية، خصوصا وأن هذا القانون نص على مخططات جهوية لتدبير المقالع.

وسبق لكم، السيد الوزير، أن أعلنتم عن إستراتيجية مهمة في هذا المجال تهدف إلى إحداث أقطاب صناعية لتثمين مواد المقالع.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل الدراسات المتعلقة بإحداث الأقطاب الصناعية على مستوى جهات المملكة عموما، والقطب الصناعي النموذجي بابن سليمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، ولكن هذه مناسبة باش نبين المقاربة اللي تبنتها الحكومة فيما يتعلق بالمقالع، هي مخطط متكامل اللي فيها:

أولا، مراجعة الإطار التشريعي والحمد لله صادق البرلمان على القانون والنصوص التطبيقية ستخرج قريبا؛

المسالة الثانية هو إعداد المخططات الجهوية باش نحددو المناطق التي يجب أن تستغل والمناطق التي لا يجب أن تستغل، وطلقت دراسات الآن في جميع الجهات ديال المملكة باش نعرفو أشنو هي (potentiel)، المؤهلات المقالع اللي كاينة في البلاد؛

ثالثا، وهو تبسيط المساطر للحصول على الرخصة، جاءت في القانون وكما أحدثنا أنه الواحد إلى حط الملف ديالو في شهرين وما تجاوبش عليه، يصبح مرخص له بحكم القانون، بدل أن يبقى في دواليب الإدارة؛

المسألة الرابعة وهو أنه درنا.. يعني عززنا المراقبة لأنه كاين فعلا إشكال ديال المراقبة؛

والمسألة الأخيرة والمهمة واللي أشرتم إليها هو الموضوع ديال تثمين المواد، المغرب الحمد لله فيه.. أنا تنعطي واحد الرقم، المغرب فيه مؤهلات ديال الرخام ولكن 80% ديال الرخام كنستوردوه، حرام هاد الشي، حرام يوقع.. المغرب الحمد لله فيه الأحجار متعددة ومقالع متعددة، لابد..

فلذلك اقترحنا على غرار التجربة ديال (les agropoles) على غرار واحد العدد دالتجارب، نقترحوا ما يسمى بأقطاب ديال مواد البناء، اللي فيه الجانب الصناعي غادي نتكلم عليه، اللي فيه الجانب اللوجيستيكي ديال (stockage) وفيه جوانب ديال الآليات اللي محتاجين لها المرتبطة بديال المقالع.

فإذا، احنا حددنا واحد العدد دالمناطق كمناطق يعني تجريبية وعلى رأسها المنطقة ديال بن سليمان، الدراسة اكتملت الآن مع الإخوان ديال وزارة التجارة والصناعة باش نطلقو الآن يعني التصور ديال الشراكة مع القطاع الخاص باش نميوو هاذ القطب ديال المقالع اللي غيكون فيه بالإضافة إلى اللوجستيك، فيه أيضا الإنتاج، باش بدل ما نشدو المواد نديوها للمدن ديالنا بدل أن هداك المناطق اللي فيها المؤهلات ما كتستفدشاي، قلنا نديرو هاد الأقطاب اللي فيها التثمين، خلق فرص ديال الشغل استفادة ديك الجماعات القروية وديك الأقاليم من المقالع من خلال هاذ التثمين ديال..

ثم عندنا 4 دالمناطق: كاينة صفرو، كاين سيدي إيفني، كاين تازة، كاين السمارة، هذوا كأمثلة أولية اللي غادي إن شاء الله الدراسة الآن حضرنا لها الإمكانيات المالية ديالها، غنطلقوها بالإضافة للدراسة بابن سليمان، ومع الإخوان ديال وزارة التجارة والصناعة في إطار الاتفاقية التي أمضيت أمام جلالة الملك ديال التقريب بين ما هو لوجيستيكي وصناعي، باش تكون عندنا أقطاب مندمجة، وهذا أول نموذج بابن سليمان إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

فعلا، لقد انسجم البرلمان معكم وصوت على المشروع القانون حول المقالع رغبة منه، وللتجاوب مع المواطنين ومع الصناع من أجل النهوض بهذه المقالع، ومن أجل النهوض بهذه الصناعات المختلفة.

اليوم اللي كنتمناوه أنه في أسرع وقت يكون يخرج هو خريطة وطنية حول هذه المشاريع، أنه تكون باينة وضوح الرؤية تكون عند المستثمر، هذا هو أهم شيء أنه تكون هناك رؤية ويكون هناك توجيه

حتى في الاستثمار، حتى أنه الاستثمار ما يكونش واحد الاستثمار ضائع وأنه في بعض الأحيان كيكون اكثر من اللازم أن باش يكون هناك واحد التوازنات.

فعلا، أنه اليوم من الالتزامات أو من المسائل اللي عندنا في المغرب هو من المسائل البيئية التي نتمنى أن تحضى باهتمامكم واهتمام الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب، السيد الوزير؟ رد على التعقيب؟ تفضلوا في بضع ثوان.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

لا أنا بغيت نوضح بأنه غادي يكونوا عندنا المخططات الجهوية ولكن غادي تكون عندنا الخريطة الوطنية ديال المقالع، بما فيها الخريطة ديال تثمين هاذ المقالع، مرة أخرى الهدف منها كما قلنا أنه بدل ما كتمشي لواحد الجماعة سلالية ولا واحد الدوار، ولا واحد المنطقة، ولا واحد الإقليم اللي عنده الجبال وعنده الأحجار وعنده رصيد مهم، كيشوف بأن ذاك الحجر تيخرج من عنده وتيمشي فين تيمشي؟ بمعنى القيمة المضافة ما تتبقاش في المكان فين موجودة المؤهلات.

فإذن الهدف وهاذ القيمة المضافة باش نخلقوها حيث كاين هاذ المؤهلات، ولكن أيضا كاين هدف تابع له وهو الحفاظ على البيئة، يعني بالإضافة إلى خلق فرص ديال الشغل.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على حسن مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه «تأهيل التعاونيات الحرفية». الفريق الاستقلالي، تفضل السي زاز.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

قال الله تعالى في كتابه العزيز:«وتَعاوَنُوا عَلى البِرِّ والتَّقْوَى وَلاَ تَعاوَنُوا عَلى الإِثْمِ وَالعُدْوَانِ» صدق الله والعظيم.

ومن خلال مضمون هذه الآية الكريمة جاء مفهوم التعاونيات، ولذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة: ما هي التدابير المتخذة لدعم تعاونيات الحرفية ببلادنا لتأهيلها لتلعب دورها التنموي بالجهة وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة ثانية؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

التعاونيات الحرفية جد مهمة وتتعرف بأن في إطار الإستراتيجية ديال تنمية الصناعة التقليدية، الدعم اللي تنعطيو تنعطيوه للتكتلات ديال الصناع التقليديين ومنهم التعاونيات الحرفية.

حاليا، التعاونيات الحرفية وصلوا للمرتبة الثانية من بعد التعاونيات الفلاحية، رأسمال ديالهم 120 مليون ديال الدرهم حاليا، فيهم أكثر من 30 ألف متعاون ومتعاونة.

كيفاش تنواكبهم؟ تتعرف بأن تنعطيوهم الأهمية في المشاركة ديال في المعارض، المعارض لا الجهوية ولا الوطنية ولا الأسابيع المغربية بالخارج والأسواق المتنقلة أيضا في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتنعطيوهم باش يمكن لهم يساهموا واحد النسبة ما تكونش قل من 20% في المعارض، تيستافدوا من برامج ديال التكوين المستمر.

هضرت قبايلة على قانون جديد ديال التعاونيات، هضرت على مواكبة التعاونيات الحديثة التأسيس خلال برنامج «مرافقة» على المشاركة ديال عدة ديال التعاونيات في برنامج مندمج ديال الأكياس البيئية البديلة، إلى آخره.

إذن كاين عدة تدابير اللي تتخذها الوزارة باش تواكب هاذ التعاونيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل السي فخاري.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين المحترمين،

تنشكرو السيدة الوزيرة على هاذ التوضيح ديالها، فيما يخص دعم الوزارة لتكتلات الصناع في إطار بطبيعة الحال التعاونيات.

هناك مجموعة ديال التعاونيات، السيدة الوزيرة، اللي هما خاصهم واحد يد المساعدة، تعاونيات دور الدبغ بطبيعة الحال سواء كانت في فاس أو في مكناس، مجموعة ديال التعاونيات على مستوى مدينة ميسور اللي ابغاو يتدعموا من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وما كانش بطبيعة الحال المؤازرة ديالكم كوزارة.

كاين مجموعة ديال التعاونيات كذلك، اللي هو مهم عندنا هو أنه باش نحسنو الجودة ديال المعاملة ديال هاذ التعاونيات، خصنا نأطرهم، لأنه تعاونية عندنا تم إنشائها في مدينة فاس بالنسبة لتحسين جودة مادة الطين ما كانش هناك دعم رغم أنه الإلحاح ديالنا باش أنه يكون واحد الدعم بالنسبة لهاذ التعاونية ما كاينش.

كذلك، بالنسبة للتعاونية اللي تم الإفلاس ديالها بطبيعة الحال ما كانش تأطير من طرف الوزارة ديالكم.

كذلك، بالنسبة لواحد الحي حرفي اللي هو تم إنشاؤه وتم تدشينه من طرف صاحب الجلالة، واللي هو فيه 5 ديال التعاونيات، واللي فيه يعني 3 ديال الجمعيات، واللي الجماعة الحضرية تم الإنشاء واحد الفندق اللي هو غادي يأوي 120 ديال الصناع التقليديين، واللي بمجرد اتفاقية اللي كان خصها يصوبها السيد المدير الجهوي للصناعة التقليدية، واللي غادي يكون يعني مأوى ديال مجموعة ديال الصناع التقليديين، ما تصوباتش هذيك الاتفاقية وما تدارتش، ورغم أنه السيد الوالي أعطاه التعليمات باش أنه يتم المواكبة ديال هاذ الناس هاذو، ما تمتش المواكبة ديالهم.

إذن مجموعة كذلك ديال التعاونيات اللي تم الإقصاء ديالهم من المراكز ديال التكوين، فيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هاذي كلها مسائل خصها تقوم بها الوزارة.

وخصكم تخرجو، السيدة الوزيرة، وتشوفو الناس ديالكم أشنو كيديرو مع التعاونيات. خصهم التأطير، خصهم المساعدة، خصهم يد المساعدة لأنه قلتو دبا أنه الوزارة ديالكم وزارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذن خص التضامن وخص الناس ديالكم يوقفوا مع الصناع التقليديين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هناك رد على التعقيب، السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أنا متفقة معك، معلوم خص.. واحنا مستعدين باش نعطيو على حسب الإمكانيات ديالنا باش نساعدو هاذ الناس ونواكبوهم، راه احنا تنواكبوهم، وفي فاس راه تبارك الله أخذات (le gros lot).

بالنسبة للمسألة ديال الطين، تتعرف أنت بأن المقالع ماشي تابعين لنا، هذا مشكل يمكن لو يتفك.

بالنسبة لبعض المسائل اللي دقيقة ما كاين مشكل، جي عندي ولا راسلوني إلى كان يمكن شي حاجة نفكوها، بالنسبة لهذا يمكن نديروها ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، والسؤال الأول حول سياسة الحكومة في مجال التعاطي مع ظاهرة الباعة المتجولين. الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد أضحت ظاهرة الباعة المتجولين تفرض نفسها على المجتمع المغربي بحدة، كما أن مقاربتها والتعاطي معها أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، إذ كانت الوضعية السوسيو اقتصادية المتأزمة لمجموعة من شرائح المجتمع هي الدافع والمحرك الأساسي للتفريغ المتزايد لمثل هذه الأنواع من الظواهر، فالأمر لا يعني بالمرة أن تتملص الحكومة من واجبها في معالجة هذه الظاهرة، سواءا من حيث توفير ظروف الاشتغال والكرامة لهذه الفئة، وكذلك من حيث الحرص على ضمان شروط التنافسية للتجار النظاميين الذين يؤدون ضرائبهم ويوفرون فرصا للعمل التي نحن في أمس الحاجة إليها.

السيد الوزير،

نسائلكم عن المقاربة المستقبلية للحكومة في التعاطي مع هذه الظاهرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

حقيقة هاذ.. هاذ المشكل معروف، ومشكل كبير جدا، لأن فيه من جهة، كيخص الناس يعيشوا، وكاين كثير اللي عايش غير من هاذ المهنة هاذي.

وفي نفس الوقت، يجب حماية الناس حتى هما اللي عندهم الأماكن ديالهم والمحلات ديالهم واللي كيخلصو الضريبة، وكيخلصوا هذا.

فلذلك، فهاذ المشكل هذا بالنسبة للسلطات العمومية، كاين هو وبنايات ديال، والبنايات ديال سميتو.. (clandestine)، هاذو جوج دالمسائل اللي ديما رجال السلطة كيحيروا فيهم.

فكانت هناك مقاربات في واحد العدد ديال المدن، وكاين اللي نجحات، كاين اللي منجحاتشاي، ولكن خص إن شاء الله، غادي تكون مقاربة ربما بحجم أكثر، راكم شفتو التعليمات ديال جلالة الملك اللي اعطاها مؤخرا غير باش يكون واحد نظرة أخرى لهاذ الموضوع هذا.

واللي عندو شي أفكار، احنا مستعدين نستقبلوها، لأن في هاذ المسألة هاذي، كل واحد كيفاش كيعيشها، كل واحد كيفاش كيشوفها، فداخل الجماعات أو لا خارج الجماعات، اللي عندو شي أفكار، راه مازال الوقت.

احنا .. المشكلة، حقيقة خص الجميع يحاول يتغلب عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا معالي الوزير.

ولكن، هاذ الجواب هذا غير كاف. في الحقيقية، الباعة المتجولين، فاعلاش منقولوش الحكومة فشلت في هذا الآفة اللي صارت في المغرب، وخاصة توسع كبير في المغرب كله، من طنجة إلى لكويرة، في الحقيقة، توسع كبير وكبير وكبير.

أما الإخوان اللي تيخلصو الضرائب واصحاب المحلات الصغرى والمتوسطة، مبقاوش كيدخلو عندهم الكليان، بهاذ الأسلوب هاذي، لحقاش الباعة المتجولين ولاوا عندهم يعني العربات أكثر من السيارات، وخاصة بعض العمالات اللي هي فيها عربات أكثر من السيارات.

وهذا إلى أنتما تبارك الله راكم في الداخلية، كتعرفوا هاذ الشي في الدار البيضاء وفي مدن أخرى.

اعلاش، معالي الوزير، ما نقولوش احنا كحكومة فشلنا في هاذ.. وخاصة عندكم وزارة مخصصة لهاذ الشي، ربع سنين وهي في الدراسة، ومازال مخرجتش هاذ الدراسة للوجود.

احنا في فريق الأصالة والمعاصرة، عندنا مقترح عادي وشامل وكاف، ربما نديرو لو بحال النموذج اللي غادي يكون، اللي تدار في الدول المتقدمة، مثلا، احنا العربات نرقموها، ونعطيوها ترقيم بحالها بحال السيارة، وتكون أي عربة اللي تتكون في ديك المنطقة، ميمكنلهاش تدخل لمنطقة أخرى، وغادي نحصيوهم، وغادي نديرولهوم (la patente)، ديالهم، ويبقاو يساهموا في الضريبة، وميتملصوا، وميكونش يعني الهروب من الضريبة.

وهذا، يعني واجب عندنا باش نكونو حتى احنا نقترحو إلى كان مقترح ديال المعارضة فائد وصعيب، ربما تاخذوه كحكومة، وربما غادي، غادي يحيد عليكم هاذ البلا ديال الباعة المتجولين، وخاصة بالترقيم، بحالهم بحال السيارات، ونديرولهم، وخاصة دابا، ونحيدوهوم حتى للمنتخبين، لحقاش المنتخبين كيعطيوا هاذ الرخص هاذي، وكيعطيوا هاذ اسميتو العربات.

نخليو السلطة المحلية هي اللي تتكلف بهم، ونديرو لهم الترقيم، باش تكون يعني أي عمالة عندها العربات ديالها، وما عندهاش جهة اخرى باش تدخل لها.

ونديرو في المغرب كلو، هذا حل بسيط وسهل، ونقدرو نساهمو فيه حتى احنا كرؤساء غرف، نعطيوكم الحلول، إلى تواضعتو معنا، معالي الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا معالي الوزير.

السيد وزير الداخلية :

إلى لاحظتو، أنا اللي طلبت منكم المقترحات، فهذا من جملة المقترحات، ماكينش ربما الوحيد، إلى كاين شي مقترحات أخرى كل المقترحات مهمة، لأن الآن غادي ندخلو في واحد بتعليمات من جلالة الملك راكم تبعتوها، فإلى كل المقترحات يعني خاص يشارك فيها راه هاذشي ما فيه لا معارضة لا أغلبية لا حكومة لا جماعات لا..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، السؤال الثاني موضوعه تسعيرة الماء والكهرباء. الفريق الاشتراكي، تفضل الفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لا يخفى على أحد الأهمية الحيوية لاستهلاك الماء الاستعمال الماء الصالح للشرب من حيث النظافة والوقاية الصحية للمواطنين، كما أن الربط الكهرباء بات ضرورة ملحة للحاجيات اليومية للمواطنين.

وإذا كنا نثمن المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة من أجل توفير هاتين المادتين وإيصالهما للساكنة، بما في ذلك العالم القروي والمناطق النائية، إلا أن التسعيرة تطرح أحيانا عدة مشاكل من حيث المبالغ التي تتضمنها.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- هل تملك المصالح الإدارية المسؤولة إحصائيات تسمح بمعرفة أعداد الدور والفنادق التي تتساكن فيها عدة أسر وعائلات من أسرة واحدة ولا تملك غير عداد واحد؟

- وهل فكرت مصالحكم المسؤولة في طريقة عمل يتجاوز هذا الحيف وتحقيق عدالة في الاستهلاك وبالتالي فيما يترتب عنه من واجبات؟

- وما الذي تنوون القيام به، في الأمد القريب، لرفع الحيف وتصحيح الوضع وتوفير العدالة في واجبات الكهرباء والماء الشروب، لمن يستحقون من الأسر المغربية الفقيرة والمعدمة ممن اضطرتهم أوضاعهم للسكن المشترك؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غير باش نكون سريع، فيما يخص التعريفة ديال الماء والكهرباء راه هاذ الشي راه تقال وأعلن عليه في وقته.

فبالنسبة للشرائح الاجتماعية كلها لم تمسها أي زيادة، وهاذي كتمثل تقريبا 60% فيما يخص الكهرباء وتقريبا 70% فيما يخص الماء الصالح للشرب، اللي كلشي اللي كيستهلك قل من 12 م3 في الماء ولا (Kw/h 150) ديال الكهرباء، لم تكن هناك أي زيادة.

وقع بطبيعة الحال مشكل ديال هاذوك اللي كيسمو العدادات المشتركة، الناس اللي عندهم في محال واحد كيكون عداد واحد، فالقرار اللي تخذى ذيك الساعة وتم التطبيق ديالو، هو أن العدادات المشتركة غادي تقسم على الناس اللي كيستهلكو الماء، كان واحد المشكل ديال التطبيق في ثلاثة الأشهر الأولية ولكن من بعد تجاوزناها الحمد لله ابتداء من التعريفة ديال ديسمبر هذاك المشكل انتهى.

إلى بغيتو تعرفو الأعداد ديال العدادات المشتركة، فعلى حسب المدن كاين اللي أكبر عدد كان في أكادير 15700 عداد اللي فرضي اللي تحطات بدل العدادات المشتركة، فاس تقريبا 11500 إلى آخره، مكناس 3300 إلى آخره، عندنا كل مدينة تقريبا عندها واحد العدد ديال العدادات اللي كانت مشتركة وأصبحت إما فردية أما الناس كيتقاسموا ذاك الاستهلاك بيناتهم باش ميدخلوش في الأشطر اللي هي غالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير.

احنا كنشكروكم على المجهود المبذول، لكن كتبقى عندنا بعض الملاحظات أن لاحظنا أنه ملي قبل من تجميع ديال المكتبين المكتب الوطني للماء والكهرباء وهاذ الخطوة نثمنها، كانت الفوترة على ثلاثة أشهر ومن بعد انتقلت إلى شهرين.

في بعض المناطق، السيد الوزير المحترم، نلاحظ ارتفاع التسعيرة أنه في ثلاثة أشهر، في شهر ولا وكيأديو أكثر من ثلاثة أشهر، ونعطيكم أمثلة: بمدينة وزان، بمدينة مراكش، في عدد من الأحياء وقعت هاذ الواقعة، ولاحظنا أن الاستهلاك غير متطابق للواقع ولكن في بعض الحالات.

كاينة مسألة أخرى كتعلق في بعض السرقات أحيانا كتم سرقة ديال الكهرباء كنعرفو هاذ المسألة، لكن كيفاش كيتعامل معها المكتب الوطني؟ أنه تقريبا بحال كيعاقب واحد المجموعة ديال الساكنة كاين حي مثلا في وزان اللي الناس خلصت فيه 2000 درهم وقعت فيه سرقة.

إذن خصهم هما يلقاو الوسائل باش يضبطو السرقات، احنا مع تطبيق القانون ولكن ميديروش، ميعموش مثلا كاينة سرقة في هذا الحي كيعمموا واحد الفوترة اللي هي طالعة في الثمن وكأنهم كيعاقبو هاد الناس مجموعين.

كاينة حالات أخرى السيد الوزير، أريد أن أتكلم عنها متعلقة بالناس اللي كيكريوو ديورهم، كيكري دارو مثلا، من بعد كيلقى مشاكل مع المكتري تيمشي ما تيخلصوش في الكراء مثلا في 6 أشهر وما كيخلصش الماء والضو، اشكيدير المكتب الوطني؟ كيجي لمول الدار هو اللي كيطلب منه باش، ملي كيبغي يكريها مرة أخرى كيطلب منه أنه يخلص هذيك الفواتير وهذه مسألة غير عادلة.

ما يمكنش أن واحد السيد اكرى دارو ضاع في الكراء ومضطر باش

يخلص الضو والماء، إذن المكتب الوطني خصو يشوف وسائل باش هادوك الناس اللي مكترين يخلصوا باش نرفعو الحيف على الناس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

هناك رد عن التعقيب، السيد الوزير؟

إذن، نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه الأوضاع المزرية لأعوان السلطة، الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

السؤال اللي غادي نتقدمو به على الشيوخ والمقدمين، اللي الكل تيعرفهم، هاد الفئة اللي تتشكل عين الدولة على كل ما يقع ويجري في كل أنحاء المغرب، وعلى ما أظن لا توجد دولة تمتاز بهؤلاء الأعوان من الشيوخ والمقدمين.

فهم قاعدة كبيرة لتوفير المعلومات والمعطيات، سواء لمصالح الداخلية أو لمختلف الأجهزة الأمنية، كما أن هذه الفئة يُعول عليها كثيرا في استتباب الأمن والاستقرار، وفي مواجهة المخاطر التي تحيط بالبلاد.

فالأحياء الراقية، السيد وزير الداخلية، حتى واحد فيهم ما تيفلت لا في الأحياء الشعبية عارفينهم واحد واحد، اللي في الدوار كل واحد حاضي الدوار ديالو، حاضيين العيالات، حاضيين الوليدات، حاضيين كلشي حتى شي واحد إلى.. تغيرت أنا واحد النهار درت اللحية يقولها لكم.

هاذ واقع اللي يمكن كل واحد خاصو يعرفو، إذا عينيهم على كل شي على الشاذة وعلى الفادة، ماتيعرفوش النعاس وإلى غلطو تيوديوا من طرف وزارة الداخلية.

كما أن هذه الفئة ديال الشيوخ والمقدمين لهم دور كبير وفي تنزيل المخططات العمومية، حيث يُعتمد عليهم في مجال التغطية الصحية، ويُعول عليهم أيضا في برامج التمدرس بالعالم القروي، ويعول عليهم دائما في كل البرامج الهادفة لمكافحة الفقر.

ويعول على المقدمين والشيوخ أيضا في تدبير الحياة اليومية للمواطنين والوثائق الإدارية المتعلقة بذلك، المقدمين والشيوخ كذلك يساهمون في محاربة البناء العشوائي، والأسواق العشوائية، والجريمة والاتجار في الممنوعات.

باختصار، الشيوخ والمقدمين راهم كما تيقولوا (passe-partout)، إذن تيعرفوا كلشي.

السيد وزير الداخلية، إن الشيوخ والمقدمين رغم كل هذا المجهود ما زالوا يعانون الفقر والحرمان والتهميش، على سبيلا المثال لا الحصر، غياب قانون أساسي ينظم مهنة أعوان السلطة، الإدماج في الوظيفة العمومية، تفعيل الدورية الوزارية 2488 اللي كانت بتاريخ 2011.09.19 المتعلقة بالاستفادة من برامج السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى مشاكل أخرى.

السيد الوزير،

ما غاديش نسائلكم بل نريد جواب فين هاد الإجراءات اللي تيطالبوا بها؟ لأننا احنا تنسميوهم بهم رجال المقاومة أي المقاومون الدائمون الذين هم أبناؤكم، وراه أنا مغاديش نحتاج ربما نوصي ولكن راه خصكم تتهلاو فيهم، معالي الوزير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

قلت كلشي على الدور ديال أعوان السلطة، ما اعرفتش اعلاش تحط هاذ السؤال دابا، ولكن هاذ السؤال ما اعرفتش علاش تحط في هاذ الوقت هذا؟! ولكن هذا (bon, c'est une autre histoire)، لأن أول مرة.

حقيقة ربما كان الدور ديال أعوان السلطة، أعوان السلطة الدور ديالهم مهم جدا، وربما المغرب من جملة المسائل كيفتخر بها فيما يخص المسائل الأمنية هي وجود هاذ الناس كلهم في كل ربوع المملكة الحمد لله، واللي عندهم واحد الدور كيما قلتو العين ونزيد حتى الوذنين، العين والوذنين ديال الدولة ككل كيخدمو بتفان ليل نهار إلى آخره.

الدولة عملت مجهود مهم جدا خلال السنوات الأخيرة، كانت إلى رجعت قبل عشر سنوات شوفو اشحال كانوا كيتخلصوا، فربما راه عندكم الأرقام، يعني الأجور ديال أعوان السلطة القرويين زادت الأجور ديالهم أكثر من 140 % خلال 10 سنوات، و60 % بالنسبة.. وعاود ثاني هاذ السنة هاذي عاود تزادت لهم واحد البركة، عاود ثاني تزاد في 2016... إلى آخره.

إذن، هاذ الفئة ديال أعوان ديال الدولة ما فرط فيهم حتى شي واحد، راه غاديين شوية بشوية كتحسن الأوضاع ديالهم، وإن شاء الله كل مرة كتكون الفرصة للدولة لأن الأهمية ديالهم راه معترف بها في كل الأماكن، والإخوان كلهم عارفين هاذ الشي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السي..؟

السؤال الرابع موضوعه قرارات المفتشية العامة لإدارة التراب الوطني، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد نصيري:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تقوم المفتشية العامة لإدارة التراب الوطني بإعداد تقارير بشأن مجموع تداخلاتها في إطار مراقبتها لتسيير الجماعات المحلية، مما يكون سببا في اتخاذ مجموعة من القرارات ديال العزل أو التوقيف في حق الرؤساء والمكاتب.

نسائلكم السيد الوزير، ما هي المعايير التي تم اعتمادها من قبلكم لاتخاذ قرارات التوقيف أو اقتراح قرارات العزل؟ وإلى أي حد تعتبر نتائج لجان التفتيش لإدارة الترابية ملزمة لاقتراح اتخاذ قرارات العزل من المهام ومن عضوية المجالس المحلية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا.

أولا، مكاين حتى شي انتقائية في التقارير ديال المفتشية العامة للإدارة الترابية، داخل الوزارة هناك لجنة فيها واحد العدد ديال الولاة اللي كيدرسوا التقارير بعد إحالتها على الجماعات المعنية للإجابة، لأن كلشي الناس كيعطيوا الإجابات ديالهم عاد ذيك الساعة اللجنة كتشوف وكتقترح أشنو هي المسائل اللي هي خارجة على النطاق العادي اللي خصها تكون الترتيبات عليها، والمسائل الأخرى اللي يمكن نعتبرها مسائل ديال (la gestion) يعني عادية يمكن الواحد يغلط فيها ولا..

احنا كنحاولو أكثر ما يمكن داخل المفتشية العامة للإدارة الترابية باش متبقاش النظرة ديالها فقط هو ديال المراقبة والعقوبة، احنا ماشي هذا هو المهم، المهم هو (la gestion) يعني التسيير يتحسن سنة عن سنة، ذاك الشي اعلاش إلى لاحظتوا خلال المهمات الأخيرة اللي كتقوم بهم هاذ المفتشية كتمشي باش تعاون الجماعات، ماشي باش.. تعاونها من طبيعة الحال إلى لقات شي حاجة اللي ماشي هي هذيك راه كتاخذها، ولكن في الغالب كتمشي باش تعاونها، وخاصة فيما يخص الجبايات، وفيما يخص واحد العدد ديال المسائل اللي كيخص يكون فيها التحسن ديال المردودية ديال الجماعات.

وعلى أي حال، كنظن هاذ المشكلة هذا مع القوانين الجديدة راه ما غيبقاش، القوانين الجديدة راكم شفتو راه القضاء هو وحده اللي مختص في عزل رؤساء الجماعات، وكنظن هاذ المشكل مورانا دابا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد نصيري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

لا نختلف على أن المفتشية العامة للإدارة الترابية هي أحد الآليات الرئيسية لضمان حكامة جيدة في التدبير السليم للجماعات الترابية.

لكن يجدر الإشارة إلى أن مجموعة من القوانين المنظمة للتدبير المحلي، خاصة تلك المتعلقة بالتعمير، لا تراعي الخصوصيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لبعض المناطق، خاصة بالعالم القروي، والتي قد تتطلب تدبيرا قد يوصف بالاستثنائي في التعامل مع بعض القضايا الاجتماعية التي من شأنها إحداث اضطرابات وفوضى أمنية أو ما شابه ذلك، من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والقرارات الاستثنائية لمعالجة المشاكل المطروحة، والتي قد تتخذ في الكثير من الأحيان، تُتخذ في كثير من الأحيان بموجب قرارات أو توجيهات من السلطات المحلية أو الإقليمية.

لكن، يبدو، السيد الوزير، أن المنتخب المحلي ورؤساء الجماعات الترابية ونوابهم هم الحلقة الأضعف في مسلسل المحاسبة، والذي قد يزج بهم كأكباش فداء، في محاولة لإلصاق المسؤولية بهم، دونما اكتراث بالدور الذي اضطلعت به السلطة المحلية في هاذ الشأن، وكونها صاحبة القرار في بعض الأحيان.

أضف إلى ذلك الانتقائية المسجلة في التعامل مع بعض الملفات واختلاف المعايير المعتمدة في استثناء البعض دون الآخر من طرف المفتشية العامة، على سبيل المثال لا الحصر، السيد الوزير، قرار عزل رئيس جماعة لعثامنة ببركان ونائبيه من المهام والعضوية بسبب منح الرخصة خارج المجال الترابي، علما أن هاذ الرخصة تمت بناء على البرقية العاملية رقم 27.26، والتي تدعو إلى تنفيذ التقسيم الجديد بين بلدية السعيدية وجماعة لعثامنة.

الملاحظ السيد الوزير أن الأخطاء المرتكبة لا ترقى إلى جسامة بعض الأخطاء الجسيمة المرتكبة في بعض المجالس والتي نتوفر على نماذج منها لكنها لم تصل إلى درجة وعقوبة العزل من المهام والعضوية.

إن هاذ الاختلاف في المعايير المعتمدة السيد الوزير، لاتخاذ هاذ الجزاءات وفي إجراء عمليات المراقبة من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية يطرح أكثر من علامة استفهام، ويؤثر سلبا في قناعة العديد من السياسيين بالابتعاد والنفور من تحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي.

وعليه، نتمنى السيد الوزير تدارك الموقف من طرفكم، وإنصاف من اتخذت في حقهم تلك القرارات اللي في النظر ديالنا غير منصفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

إذن، السؤال الخامس موضوعه حماية الحدود المغربية الجنوبية الشرقية. الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعرف الحدود المغربية الجنوبية الشرقية تجاوزات بين فينة وأخرى يقوم بها الجيش الجزائري في محاولة استفزازية للمواطنين المغاربة على طول الشريط الحدودي، بل تطور الأمر إلى إطلاق النار على مواطنين مغاربة، وهو العمل الذي استنكرته كافة القوى المغربية والذي لا يتماشى وحسن الجوار.

ومن أجل حماية المواطنين المغاربة، نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذونها لحماية الشريط الحدودي للجنوب الشرقي للمملكة المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

غير الحدود الشرقية الجنوبية ابحالها بحال الحدود ديال المملكة كاملين، الحمد لله محصنة ومحمية، متيخفاش عليكم أن المنطقة الشرقية تتعرف بعض الأحيان بعض الأحداث اللي تيتسبو فيها الجنود الجزائريين، وبغينا هاذ المسؤولين المغاربة والسلطات المغربية تتاخذ في الحين الإجراءات لمعالجة الوضع.

كيفما كان الحال، السلطات حارصة على الحماية ديال الحدود، وتتعرفوا بأن القوات المسلحة الملكية قايمة بالواجب ديالها، تحت القيادة ديال سيدنا الله ينصرو، وجميع السلطات عندها تعليمات واضحة أنه ما تخليش شي مواطن مغربي يتصاب بأذى، وإلى تصاب بأذى راه تتاخذ في الحين جميع الإجراءات من أجل معالجة هذا الحادث.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الوزير.

أولا، هاذ السؤال كنا حطيناه هاذي واحد المدة على واحد الحالة خاصة، كان تشدوا واحد 8 ديال الإخوان في الحدود، مغاربة، ولكن تنشكروكم لأنه تدخلتو وتحل المشكل، ولكن أنا بغيت نشير لأنه هاذ الناس علاش تشدوا؟ هاذ الناس تشدوا دخلوا واحد شوية في الأراضي ربما واحد 100 متر ملا.. كيلقطوا ذاك «الترفاس»، الشيء اللي جعلت الجزائر كيشدوهم وداوهم وتيحاكموهم في كولومب بشار، ولكن التدخل ديالكم كان إيجابي وتطلقوا هاذ الناس فعلا.

ولكن احنا بغينا ذاك الوقيتة ملي تيوقع هاذ الشي كيخص السلطات ديالنا تكون في الحين باش تحمي هاذ الناس، هاذ الناس اللي تيدخلوا هاذ 100 متر للجزائر وتيشدوهم، وا هاذي هي الجورة وإلا فلا بعدا. زعما تبارك الله. بينما كيدخلوا لينا واحد العدد ديال المهاجرين السريين كيدوزوا للجزائر كلها، حتى يوصلوا لعندنا للحدود يدخلوهم لعندنا، ما كيهضر معهم حتى واحد، وملي تيدخلوا واحد 100 متر عند الجزائر تينوضوا عندنا بحال الآخر.

ولذا، احنا هاذ الحالات اللي تتوقع دائما كيخص يكون واحد التتبع أو واحد التدخل يكون سريع في وقتو، لأن ذوك الناس اللي تشدوا هاذ المرة دوزوا تقريبا ما يقارب شهر وهما مكرفصين، وفي الآخر ملي ما عندهم حتى شي حاجة باش يحاكموهم على الإرهاب، احنا ما كنصدروش الإرهاب، الإرهاب راه تيجي من جوايه آخرين، ماشي عندنا، ولكن للأسف شدوهم ما عندكمش (les cartes)، واش اللي يمشي يلقط الترفاس ياخذ معه (la carte) ؟ ! ابغاو يحاكموهم على هاذ الأساس.

بالتالي خاص هاذ الشي يكون فيه واحد التنسيق بيننا وبين الإخوان ديالنا، اللي احنا واخا كنسميوهم إخوان، ولكن هما راه معادييننا، الشيء اللي كخص يكون واحد التنسيق وواحد الآخر باش ما يتكررش هاذ الشي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب، السيد الوزير؟ شكرا.

إذن، السؤال السادس موضوعه وضعية المحاجز البلدية، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعرف المحاجز البلدية وضعية مزرية، مما يلحق أضرارا وخسائر بسيارات المواطنين، نتيجة تعرضها مباشرة لتقلبات أحوال الطقس، كما أن طريقة نقل وجر السيارات المحتجزة من قبل رجال الأمن وكذا الآليات المستعملة في ذلك، تطرح أكثر من علامة استفهام، مما يستوجب منكم، السيد الوزير، التفكير في إعادة النظر في وضعية هذه المحاجز، عبر الاختيار الأنسب لأماكن تشييدها وتجهيزها بشكل يحافظ على ممتلكات الغير.

وكما تعلمون، السيد الوزير، نحن مقبلين على العطلة الصيفية، التي تتوافد فيه أبناء جاليتنا، ويزداد حجم السيارات في الشوارع والمدن، الأمر الذي يستغله بعض المسؤولين لتكثيف كل هفوة من قبل المواطن وحجز سياراتهم.

السيد الوزير،

احنا بعض المرات تنشوفو بعض السيارات واقفين في بلاصة ممنوع الوقوف، هي من الأحسن باش يسجلوا ليه واحد المخالفة، لأن ما كتعرقلش هاذيك السيارة السير، كان من الأحسن باش يديروا ليه مخالفة، ولكن في بعض الأحيان كيديوا ذيك الطوموبيل ؟ كيديوها للفوريان، وربما هذاك صاحب تلك السيارة تيكون غير (passager) ما عارفش كاع المدينة تيبقى ذيك اليومين عايش في واحد الحالة نفسية. هي من الأفضل إذا كانت ما تتعرقلش، كان من الأحسن يقيدوا له مخالفة.

بناء على هذا، السيد الوزير، نسائلكم: ما هو تقييمكم لوضعية المحاجز البلدية؟ وما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لتحسين وضعية المحاجز البلدية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

الوضعية ديال المحاجز البلدية مختلفة في المغرب. كاينين بلديات اللي مكلفين وجماعات اللي مكلفين مزيان، كاين اللي خاسرين، كاين اللي ما فيهم ما يتشاف، نقولها بالدارجة وبالعربية وبذاك الشي.

أنا متفق معك بأنه خاص واحد العملية كبيرة (la mise à niveau) ديال هاذ المحاجز البلدية والتطوير ديالها والتغيير ديالها، وكاينين هناك عدة اقتراحات اللي يمكن نعطيوهم من بعد للجماعات ونعطيو التعليمات للسادة الولاة والعمال باش نغيرو شي شوية الوضعية وهذاك الشي.

فيما يخص بعض الحالات اللي كاين أنه كاين بعض الحالات اللي يمكن تتجر فيهم العربة ولا السيارة بشي طريقة. كاينين هاذ الحالات، ولكن اللي مهم هو الحرص من طرف جميع المسؤولين والأعوان أنه تمر هذيك الحجز ولا المخالفة ولا شي حاجة تكون في ظروف عادية، واللي نأكد عليه هو أنه خاصنا واحد العملية كبيرة لهاذ المحاجز البلدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، هو أن ما نريد أن نؤكد عليه من خلال هاذ السؤال هو أن الضرورة أصبحت ملحة من أجل وضع واحد المسطرة واضحة، وتكون موحدة وطنيا، توضح الكيفية وتنص على الآجال المتخذة من أجل التعامل مع هذه المحجوزات، التي تظل في عدد من الحالات مركونة إلى أن تصبح غير صالحة، وبالتالي ينبغي وضع حد لنهاية هذه الإشكالية التي تتفاقم فيها سنة بعد أخرى، وتشكل عبئا كبيرا على البلديات، وتشكل خطر، لأن–كما جاء على اللسان ديالكم، السيد الوزير–عدد من المحاجز راه لا تتوفر على السلامة المشروطة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه اختلال التوازن بين الجهات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يبرز تحليل مساهمة الجهات في الناتج الداخلي الخام الوطني خلال الفترة 2011/1998 أن أربعة جهات تساهم بما يناهز النصف في تكوين الناتج الداخلي الخام.

ونحن مقبلون على الجهوية الموسعة، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتجاوز هذا الاختلال وضمان نمو متوازن لباقي الجهات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهذا السؤال.

فعلا، كاين هناك تفاوت ملحوظ بين الجهات ديال المملكة اللي ناتج عن العوامل الطبيعية والتفاوت كذلك المتزايد لسكان القرى نحو الأقطاب الصناعية.

اللي مهم في هاذ الإطار، السيد المستشار، هو أنه التقسيم الآن ديال الجهات أصبح تقريبا متوازن وبأنه هناك صندوق ديال التضامن والتأهيل بين الجهات وهذاك الشي، اللي غادي يساهم في تقليص من هذه الفوارق بين الجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حسب التقرير نتاع اللجنة نتاع لجنة الجهوية من أجل هاذ التوازن خاصنا 500 مليار نتاع الدرهم. مزيان تقولوا لنا كيف غتوفر هاذ 500 مليار نتاع الدرهم وعلى أيضا المراحل.

4 جهات اليوم تشكل 49% اللي هي الجهة نتاع الدار البيضاء الكبرى، سوس-ماسة-درعة، الرباط-سلا-زمور-زعير، ومراكش-تانسيفت-الحوز.

بطبيعة الحال، هاذ التمركز كيعكس الإرث التاريخي لاختلال التوازن الحاصل بين الأقاليم، والذي يجب تجاوزه من خلال دينامية الجهات الجديدة أو عن طريق مسارات جديدة أخرى يمكن أن تنبثق على الحكامة الجهوية.

فعلى مستوى مثلا الصناعة، نلاحظ أن 8 جهات تضم 41% من المقاولات الصناعية، و47% من اليد العاملة على الصعيد الوطني.

على مستوى السياحة، نلاحظ أن جهة مراكش-تانسيفت-الحوز تحتل الرتبة الأولى فيما يتعلق بعدد السياح الوافدين، بحصة وصلت إلى 32% خلال الفترة 2010-2012، متبوعة بسوس-ماسة-درعة: 19%، والدار البيضاء 13%، فيما لا تتعدى مساهمة باقي الجهات 10%.

على ما أيضا يكشف التوزيع الجهوي للبنيات التحتية السياحية خلال الفترة الممتدة من 2010 و2011، أن جهة مراكش-تانسيفت-الحوز وسوس-ماسة-درعة تساهم بنسبة 58% من العدد الإجمالي للأسرة السياحية، مقابل حصص لم تتعد في المتوسط نسبة 10% بالنسبة لباقي الجهات.

على مستوى الاستثمارات، يتبين أيضا من خلال التوزيع المجالي أن استثمارات الدولة عبر الجهات تتميز بالتمركز في جهات محددة. ويلاحظ أنه خلال الفترة من 2010-2013 استحوذت 6 جهات من أصل 16 جهة الحالية على أكثر من 61% من مجموع استثمارات الدولة بهذه الجهات، والمقدر ب 47 مليار نتاع الدرهم.

لذلك، السيد الوزير، لابد من أجل كسب رهان الجهوية المتقدمة، من:

- إعادة النظر في منظومة الجبايات المحلية الترابية؛

- إتاحة الحوار المدني والنهوض بمشاركة المواطنين في القرار الجهوي والمحلي؛

- وضع نظام جهوي للمعلومات الإحصائية وتتبع المالية الترابية؛

- إعطاء إصلاح أعطاب الحكامة السياسية من خلال تطوير آليات

الممارسة لدى الأحزاب السياسية والارتقاء بالديمقراطية الداخلية للأحزاب؛

- تدعيم فعاليات ونجاعة المراقبة والمساءلة؛

- وضع منظومة جديدة للموارد البشرية؛

- إصلاح أعطاب حكامة القطاع العام من خلال تفعيل التمركز اللاإداري..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

إذن، السؤال الثامن موضوعه مآل المتابعات المتعلقة بزراعة الكيف ضد بعض المواطنين بالمناطق الشمالية، فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

الله يخليك، عندنا واحد المقترح تيتعلق بتقنين زراعة الكيف، وعندنا مقترح تيتعلق بالعفو العام على مزارعي الكيف.

هاذ المقترحين تقدمنا بهم 2014/05/20، ابغينا نشوفو المآل ديال هاذ المقترحات، وابغينا نشوفو الرد ديال الحكومة وديال السيد رئيس الحكومة في هاذ الباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

جواب الحكومة واضح. القانون يمنع زراعة الكيف والاتجار فيها، فيعني الجواب واضح ومفهوم، كنظن ما فيه حتى شي.. إلى كان شي قانون جديد راه قانون جديد، ولكن، الآن القانون المغربي يمنع منعا كليا لا الزراعة ولا الاتجار.

إذن، السلطات العمومية، لا القضاء ولا السلطات الأمنية، ملزمة بتطبيق القانون. هذا هو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

احنا في الحقيقة سمعنا في الأيام الأخيرة أبواق متعددة من هنا وهناك، خاصة التابعة للحزب ديال السيد رئيس الحكومة، واتهمت حزب الأصالة والمعاصرة باتهامات ثقيلة في الاتجار في المخدرات، واحنا، السيد الرئيس، السيد الوزير، تقدمنا اليوم بالسؤال للسيد رئيس الحكومة تنطالبوه يجي في المساءلة الشهرية، ويتكلم لنا على السياسة الحكومية ديالو في هاذ الميدان.

هاذ المواطنين اللي هما في المناطق الشمالية، السيد الوزير، راهم مغاربة، وراهم مقصيين، وقلتها أنا وباقي كنأكدها والأمانة العامة المحترمة ديال حزب العدالة والتنمية اجتمعت على هاذ الأساس. وهاذ المناطق، السيد الوزير، راها مقصية ومهمشة، وتفتقر لأبسط الشروط من الماء، من الضو، من الصحة، من الطريق، من الشغل.

واللي تيأكد، السيد وزير الداخلية المحترم، هاذ الوثيقة بغيتهم ياخذوها الصحافة، ويطلعوا عليها ويشوفوا هاذ الوثيقة اللي كيتبين الحكومة المحترمة ديالنا في 2015، التوزيع ديالها غير العادل في الجهات وفي المناطق، الجهة ديال الرباط، السيد وزير الداخلية، هاذ الوثيقة كتبين الجهة ديال الرباط الفرد، توفيق في الرباط كيسوى مليون و200 ألف فرنك، وبوشتى في المناطق الشمالية كيسوى 18 ألف ريال، واش كاين شي حكرة أكثر من هاذي آ السيد وزير الداخلية؟

في 2015، هاذي وثيقة جابها السيد وزير المالية في المناقشة ديال القانون المالي، واحنا قلنا للحكومة المحترمة، السيد الوزير الداخلية، هاذ الكيف راه كاين، وانتوما عارفينه، في المناقشة معكم، السيد وزير الداخلية، اعطيتونا بالضبط شحال المساحة المزروعة، واعطيتونا شحال المتابعين من أجل زراعة الكيف.

احنا المقترحات ديالنا كنقولو أودي التقنين، جميع الدول في العالم قننت الكيف، وهاذ المتابعين راه مغاربة، نعالجو معهم المشاكل، لأنهم مطاردين من طرف بعض المسؤولين، وكنقولوها ونأكد عليها، كاين رجال الدرك شرفاء، كاين مسؤولين في الأمن شرفاء، كاين السلطات المحلية شرفاء، ولكن «حوتة واحدة كتخنز الشواري» كما كيقول المثل المغربي، السيد الوزير. كاين بعض الناس ما مزيانينش، وهنا كنحملو

المسؤولية لرئيس الحكومة ماشي لكم، لأن رئيس الحكومة اللي واعد المغاربة بالتنمية وباش يوصل لهم الضو، وباش يوصل لهم الما، وباش يوصل لهم الطريق، وباش يدير لهم الصحة. هاذ الشي لا وجود له في المناطق الشمالية، السيد الوزير، والدليل هي هاذ الوثيقة اللي اعطيتكم دابا، 18 ألف ريال كيسوى الفرد في جهة الشمال وفي الرباط كيسوى مليون ومائتين ألف فرنك، واش هذا هو الدستور اللي صوتنا عليه وكنقولو احنا سواسية أمام القانون؟ ! أم سواسية فيما بيننا؟ ! فين هي المساواة، السيد الوزير؟

كنتذاكرو على المساواة بين النساء وبين الرجال، السيد الوزير، والمساواة بين المناطق، التهميش والقهر والحكرة اللي كتتعرض لها المناطق الشمالية من طرف الحكومة الحالية، وهنا كنادي وكنطالبو السيد رئيس الحكومة يجي يناقش معنا الموضوع ديال الكيف ويتحمل المسؤولية ديالو هنا في الجلسة ديال المساءلة الشهرية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك الرد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

ابغيت فقط غير هاذ القضية ديال التهميش، زعما، بكل تجرد، راه ما كاين حتى شي تهميش، دابا اللي امشى للناظور وامشى للحسيمة وامشى لتطوان، وامشى لطنجة راه تغيرت الوضعية تماما على اللي كانت عليه هاذي 10 سنوات، وهذا بفضل صاحب الجلالة، الله ينصرو، ما كاينش العام، ماعرفتش المعدل ديال الزيارات الملكية لهاذ المناطق، والمنطقة تغيرت تماما.

هاذيك الطريق الساحلية ما كانتش، هاذيك الطريق دابا اللي خدامة ما بين تازة والحسيمة ما كانتشاي، (TangerMed) ما كانتشاي، المدن تبدلت تماما، إذن هاذ المنطقة كلها عرفت واحد.. والله إلى أنا الناس اللي ما كعرفوهاش يمشيوا يزورها دابا ويشوفوا، راه تقدمت.

ربما ما وصلناش للكمال، ربما خاص مازال تزاد، ولكن العناية الخاصة اللي عاطيها جلالة الملك لهاذ المنطقة جعلها تتبدل كليا، كاين بعض المدن والله إلى ما كنتش شفتهم هاذي 10 سنين قبل، ملي امشيت يعني كلشي تبدل، والحمد لله، كنقول، الحمد لله، على هاذ الشي هذا، ربما خاص المزيد، أما المسائل الأخرى ما غنجاوبكشاي عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

إذن، ننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الصحة، وموضوعه ضرورة بناء مستشفى جامعي بالجنوب الشرقي للمملكة، الكلمة لأحد السادة المستشارين، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

احنا السؤال ديالنا، السيد وزير الصحة، مباشر. احنا الآن كاينة واحد العدد ديال الجهات محددة في 12 جهة، كاينة الجهة ديال درعة-تافيلالت اللي هي جهة محدثة، ولكن الأقاليم ديالها تشكو من خصاص مهول في المؤسسات الصحية وكذلك في الأطر الطبية أو شبه الطبية.

ابغينا نعرفو هل الحكومة لها برنامج مستقبلي لتدارك هذا الخصاص، وخاصة على مستوى بناء مستشفى جامعي لهذه الجهة، إسوة بما هو موجود في عدد كبير من جهات المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الجهة الجنوبية الشرقية والساكنة ديالها تيستاهلوا كل الخير، ولكن، السيد المستشار المحترم، اسمح لي نقول لك أنه مركز صحي جامعي يعني ماشي بسهولة بما كان باش نجزوه، أولا، لأن الكلفة المالية ديالو حوالي 2 مليار درهم.

ثانيا، الموارد البشرية ماشي غير كما ولكن كيفا كذلك، لأن خاصها التكوين ديالها.

هذا، لا يعني أنه ما تيستاهلوش، غير احنا غادين تدريجيا، كتعرف كاين إلى حدود اليوم 5 مستشفيات جامعية، احنا في طور بناء وتجهيز المركز الصحي الجامعي ديال طنجة، إن شاء الله، وديال أكادير، إن شاء الله، وإعادة بناء وتجهيزه من جديد المركز الصحي الجامعي ديال الرباط، ولما لا غادي يجي تدريجيا، إن شاء الله، في الوقت المناسب لأن كاين 12 جهة على الأقل خاص مركز صحي جامعي صحيح في كل جهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل أسي بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم اللي في الحقيقة ألفناها لكثرة ترددد، لأن كل مرة فين ما سولك شي واحد لا من اليمين ولا من اليسار تتقول أنا متفق معكم، لأن هذا دائما متفقين لأنه ما عندنا ما نقولو.

ثانيا، السيد الوزير، الواقع الصحي كيبين بأنه كاين تراجع ديال الخدمات الطبية بصفة عامة عما كانت عليه قبل مجيء هذه الحكومة، وخاصة بجهة درعة-تافيلالت وجهة مكناس-تافيلالت وإقليم الراشيدية بالخصوص، وغادي نهضر لكم، السيد الرئيس، على إقليم الراشيدية لأنه وكنعرفو مزيان، لأنه يتضح عدد الأطباء كان في إقليم الراشيدية قبل من مجيء هذه الحكومة ما يفوق 150 طبيب، حاليا كاينة 104 الأطباء وطبيبة، هذا اللي ناقص باين اقل مما كان عليه.

السيد الوزير،

إن المؤسسات الطبية المتواجدة، وعلى قلتها، تعاني من خصاص مهول في التجهيزات مع تسجيل أن جل الموجود منها في حالة عطب منذ أزيد من سنة، مثل جهاز السكانير، السيد الوزير، ديال الراشيدية، هاذي ما يفوق سنة خاصها بلاكة يتشرى وهو واقف.

ثانيا، الجهاز ديال الراديو بمستشفى أرفود، ما يفوق سنة هو خاسر، وإلى في خباركم، السيد الوزير، بأن المجتمع المدني والساكنة دائما نهار الخميس كتدير وقفة احتجاجية قدام المستشفى.

توقف أجهزة التكييف في جل غرف المرضى على الرغم من كون الحرارة تفوق 45 درجة بالمنطقة، لا في المستشفى ديال مولاي علي الشريف، ولا أرفود، ولا كلميم، كلهم تقريبا هذوك المكيفات ما خدامينش، وكتعرفو بأنه الحالة كيف دايرة، قلة الأدوية التي تراجعت عما كانت عليه بنسبة كبيرة.

عدم الاعتناء بحمل بطاقة (RAMED) على الرغم من قلة المستفيدين منها.

السيد الوزير،

ابغيت نخبرك بأنه التماطل ديال البناء ديال المستشفى ديال أرفود اللي كتعرفو بأنه هاذي 3 مرات هو المارشي ديالو تيدوز، أخيرا نزلت الصفقة، ولكن البقعة اللي باغي نديرو فيها المستشفى هي بقعة غير صالحة، والرئيس ديال المدينة ديال أرفود ديال البلدية داكم لواحد المنطقة باش غادي تاخذوا الأرض ديال نسابو، لأن عطاكم تقريبا باع لكم واحد 2000 مترو ديال البلدية، ولكن داها لحدا المنطقة ديالت نسابو باش يبيع لكم الأرض باش تاخذوا الأرض.

السيد الوزير،

هاذ المستشفى راه غادي يتدار في واحد المنطقة غير صالحة، وأقولها وأتحمل مسؤوليتي، لأن أنا رئيس المجلس الإقليمي وتنعرف آش تنقول، لأن المنطقة اللي فيها من دابا راه فيها النزاعات ديال الأراضي، وداكم للأرض ديال نسابو باش غادي ياخذها، وبغينا باش تديروا واحد اللجنة على أساس أنها باش تخرج هذيك اللجنة تراقب، وبغينا باش نحضرو فيها نعرفو مآل هاذ المستشفى، لأن الساكنة كلها باغيين السبيطار، ولكن البلاصة فاش غادي يندار غير صالحة ما جاهزاش، ما فيهاش الواد الحار، ما فيهاش الضو، ما فيهاش الما، لهذا، الله يخليكم، بغينا نديرو واحد اللجنة ويحضر فيها الناس المسؤولين ديال الإقليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب، السيد الوزير؟

السيد وزير الصحة:

لا غير بعجالة، ملي قلت لي متفقين، متفقين على الاختلالات والنقائص اللي شرت لها، وليني بعض الأشياء ملي كتدوي معايا، السيد المستشار، كتقول لي مثلا هاذ السيد اللي اعطانا الوعاء العقاري جهة نسابو ولا وأرض نسابو. احنا اللي خاصك تعرف، السيد المستشار، وأنت عارف هاذ الشي، احنا ما كنتعملوش مع شخص، احنا مشينا كنتذكرو مع الناس، وليني احنا دابا ما غاديش دابا غادي يجي في وقتو، ملي طلبت مني هاذ الشي راه غادي نديروه.

ثانيا، ملي كتعطي بعض الأرقام كتعطيها، بحال دبا كتقول لي عام، أنا ما كاينش عام، خاسر، صحيح، وليني ما كاينش عام. ثانيا، كتبغي كلشي ترجعو ما كاين والو، كتقول الأدوية، أنا نقول لك الحكومة السابقة واللي قبل قامت بمجهود جبار، وفتحت أوراش كبيرة، واحنا غاديين مع هاذ الأوراش، وبغينا ننجحوها، إن شاء الله، لا من اللي بدا ولا..

ولكن بحال دابا ملي كتاخذ واحد المثل اللي اخذيتوه، واحد المثل ماشي في محله، كتقول الأدوية، الآن اللي خاصك تعرف قبل 2010 كانت الوزارة المغرب كلو الدولة كتشري 675 مليون درهم ديال الدوا،

دبا وصلنا جوج ديال المليار و400 مليون ديال الدوا، وكتجي أنت في وسط البرلمان وهاذ الغرفة المحترمة كتقول لي الدوا أقل، لا. كاين شي حوايج صحيح فيما يخص الموارد البشرية، أنا متفق معك، وليني هاذ الشي راه كل النقائص كنقرو بهم وقلت أنت متفقين، خاصنا نديرو يد في يد ونزيدو للقدام، لأن كاين بزاف ديال الحوايج اللي غنديروهم احنا معكم انتوما كمنتخبين. إن شاء الله، يكون خير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، سوء توزيع اعتمادات قطاع الصحة، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يحظى الوسط الحضري بالمغرب بالحصة الأوفر لجهود الحكومة في المجالات الاجتماعية على حساب العالم القروي، لاسيما في مجال الصحة، حيث تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة أن 75% من الاعتمادات المالية المتخصصة لقطاع الصحة تصرف بالمدن.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم: ما هي دواعي فشل الحكومة في الحد من هذه الاختلالات؟ وما الذي تعتزمون فعله في ما تبقى من عمر هذه الحكومة للتخفيف من التفاوتات المسجلة على مستوى الخدمات الصحية بين الوسط الحضري والعالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، الحكومة والوزارة لم تفشل، بكل صراحة، لم تفشل، هي عملت، هي جدت، هي أفلحت، هي نجحت في تقليص هاذ الفوارق، وهاذ الفوارق كاينة، كانت و كاينة دابا وغادي تكون، جميع.. ملي اللي كتدوي لي على 75% ديال الميزانية اللي كتمشي للمدن، هاذي في جميع دول العالم، لأن خاصك تعرف الميزانية ديال وزارة الصحة في جميع الدول، واحنا غاديين نبقاو غير في المغرب أنه المستشفيات الكبرى مثلا المستشفيات الجامعية فين موجودة؟ راه هي 80 % من ميزانية ديال الاستثمار ديال التدبير، فهاذي لابد المستشفيات الكبرى فين موجودة؟ في المدن.

اللي كاين كل ما يطلب منا هو تقليص هاذ الفوارق، هو التشجيع، وهاذ الشي ما كنديرو، إخراج الخريطة الصحية باش التوزيع العادل والمتكافئ، الخريطة الصحية يالاه خرجت، ديال الموارد البشرية، ديال البنيات التحتية، ديال التجهيزات البيوطبية، في العالم القروي والعالم الحضري وجميع الجهات.

كذلك كاين القانون الجديد اللي صوتو عليه مشكورين 131.13، اللي ديال فتح باب المصحات الخاصة للمستثمرين الغير الأطباء باش يتمكنوا هاذ الناس اللي مستثمرين وكاينين الناس اللي دبا في ضواحي الصويرة، في القرى ديال الصويرة مثلا في ضواحي الأقاليم الجنوبية اللي تيوجدوا باش..

كاين كذلك رؤية جديدة فيما يخص الخدمات الطبية من ناحية المستشفيات المتنقلة. الآن كاين مستشفى جديد في الحوز اللي بدا الخدمات ديالو هاذي سيمانة، كاين الأدوية كذلك اللي شرت ليها قبل قليل أن الأدوية 30% تتمشي للعالم القروي، هاذي كلها أمور دارتها الحكومة، اللي غادة باش تحد من هاذ الفوارق تدريجيا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أنا كما قلت في البداية، هو نحن سواسية، العالم القروي الآن، السيد الوزير، يساوي 45% من ساكنة العالم القروي، وبالتالي، السيد الوزير المحترم، المدن 75% والعالم القروي 25%، إلى غير ذلك.

بالتالي، السيد الوزير المحترم، فقط حتى نكون منصفين في هذا القطاع، السيد الوزير، بالنسبة للمراكز ديال القرى هي تتعاني، السيد الوزير، من خلل دائم ومستمر، والصورة لا تشرف بكل صراحة، ما نبقاوش، السيد الوزير، نقولو.. أنت مثلا كتدير واحد المجهود، لا نجامله، مجهود، ولكن لحد الآن، السيد الوزير، العالم القروي نحن بتواجدنا الدائم والمستمر بالنسبة لموقرصات، بالنسبة لجماعة زومي، بجماعة موقرة، إقليم وزان كامل، السيد الوزير، نحن على اطلاع ودراية بالوضع، الوضع مقلق، السيد الوزير، والساكنة تعيش في حالة

مزرية ومتردية لسنوات طوال.

هاذ الوضع، السيد الوزير، الذي نحن عليه وضع لا يشرف، لا يشرفكم، أنتم كحكومة، ولا يشرفنا نحن كمنتخبين، احنا الكل تيجي عند رئيس الجماعة، والكل يقول هاذ البرلماني هو عندو شي .. وهو ما عندو.. بغينا هاذ الأمور تبقى، السيد الوزير، رئيس الجماعة يكون عندو سلطة، برلماني تكون عندو سلطة، فهمتي ولا لا؟ لما تنتكلمو على شي خلل ما، لابد الحكومة خاصها تتداركو.

وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تعملوا ما في وسعكم، أن تعملوا جادين من أجل إزاحة التهميش والمشاكل التي يعاني منها العالم القروي، السيد الوزير.

كذلك، السيد الوزير، هناك مستشفيات تم ترميمها في عهد حكومة التناوب وحكومة التغيير، وبقيت حبر على ورق، وتتعرض للانهيارات، وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تعملوا ما في وسعكم حتى نصطف ونتهيأ ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الصحة:

اللي غادي نقول للسيد المستشار المحترم، قال ليا خاصنا نعملو بجد، احنا متفقين مع هاذ الشي اللي تتقول صحيح أن كلنا خاصنا نعملو، أنا موجود هنا غير باش ندير هاذ الخدمة بكل تواضع، فكلنا إرادة وكلنا عزيمة، كحكومة، كوزارة الصحة، إن شاء الله، باش نحلو الأمور والمشاكل بتدرج وتدريجيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الثقافة، وموضوعه مآل التزامات الحكومة في مجال تطوير الشأن الثقافي، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أوشكت الولاية الحكومية على نهايتها ولا زالت حزمة من الالتزامات المتعلقة بتطوير الشأن الثقافي معلقة، من قبيل تعهدها بنهج ثقافة القرب، عبر تعميم البنيات والخدمات الثقافية وصيانة التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وتثمينه وتحسين حكامة الشأن الثقافي وتحديث التدبير الثقافي ومراعاة البعد الجهوي ومواكبة الإبداع والإنتاج وتطوير سياسة دعم الإنتاج الوطني ونشره.

أمام هذا التأخر اللي طال، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل هذه الالتزامات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

كما تعلمون، وضعت وزارة الثقافة مع بداية سنة 2012 واحد المخطط قطاعي يرتكز على 5 أولويات:

الأولوية الأولى هي سياسة القرب في المجال الثقافي، اعلاش سياسة القرب؟ لأن الخريطة اللي وضعناها في سنة 2012 بينت واحد النقص مهول فيما يخص التجهيزات الثقافية، ما يفوق على 55% ديال عواصم الأقاليم اللي ما فيهاش مؤسسة ثقافية، أي مسرح أو مركز ثقافي مندمج اللي فيه مسرح وخزانة وخزانة متوسطية ورواق الفنون التشكيلية ومكاتب وأروقة للتكوين الفني.

انطلاقا من هاذ أولى الأوليات وضعنا خصصنا ما يفوق على 40% من ميزانية وزارة الثقافة دون احتساب كتلة الأجور لتلبية هذه الحاجيات فيما يخص المؤسسات الثقافية.

وصلنا اليوم مع نهاية 2014 إلى تقليص هذا العجز من 96 جماعة حضرية، لا تتوفر على أي بنية ثقافية، إلى 75%. بطبيعة الحال المتوسط هي 6 أو 7 ديال المؤسسات الثقافية سنويا، مع، بطبيعة الحال، العمل على تحسين العرض الثقافي.

هذا عمل جيد، بطبيعة الحال احنا في حاجة إلى إمكانيات إضافية في إطار برنامج وطني اللي يجعلنا في أفق 2020 نجعلو كل الجهات ديال المملكة، كل الأقاليم، كل الجماعات الحضرية مع الإشكالية ديال الجماعات القروية اللي خاصها تتعالج كذلك باش تكون فيها وتتوفر هذه المؤسسات الثقافية.

فيما يخص الدعم الثقافي، مع بداية 2012 دعم الإنتاج الثقافي ما

كانش تيفوت 10 مليون ديال الدرهم، اليوم وصلنا إلى 55 مليون درهم لدعم الإنتاج والترويج الثقافي في مجال المسرح، الفنون التشكيلية، الكتاب والنشر، الموسيقى والفنون الفونوغرافية، دعم التظاهرات الثقافية، 55 مليون درهم وبقاربة جديدة في أفق إحداث اقتصاد ثقافي، في أفق تطوير هاذ الصناعات الثقافية والإبداعية الوطنية، وهو الأمر اللي غاديين لو بكيفية جدية.

المستوى الثالث اللي توفقنا فيه كذلك هو تثمين التراث. قبل 2012 ما كانتش الدولة كتخصص أكثر من 50 مليون درهم لعملية ترميم التراث، اليوم وصلنا لواحد المستوى لا بأس به، ما كافيش أيه، ولكن لا بأس به، 150 مليون درهم سنويا للقيام بعمليات ترميم التراث بفضل التقائية هاذ المشاريع ديال قطاعات متعددة، وتحت إشراف جلالة الملك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السي عبد الكريم؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

السيد الوزير،

المهم هو أننا نتفق.

السيد رئيس الجلسة:

الصوت، الصوت.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

.. يجب أن نرتقي المجال الثقافي من المفهوم ديال أن الثقافة هي مجال للترفيه أو للترف، إن صح التعبير، إلى التفكير في المجال أو البعد السوسيو اقتصادي. تحدثتو عليها، السيد الوزير.

احنا باقين كنتعاملو مع المجال الثقافي على أنه ربما نعتبروه «خضرة فوق طعام»، في حين أن في مجتمعات أخرى وصلوا للثقافة أن في المجال الاجتماعي هي مجالات للتشغيل، المجال الاقتصادي هي مجالات لاستجلاب الثروة وبناء الاقتصاد، وفي الجانب الآخر وهذا الأهم، هذا أهم، السيد الوزير، لأننا الآن في مرحلة من مراحل فقدان الذاكرة، وفاقد الذاكرة يكون عرضة لجميع أشكال التطرف، التطرف سواء كان على اليمين أو على اليسار، المهم أن الإنسان المغربي الآن في مرحلة من مراحل فقدان الذاكرة، وفقدان الذاكرة السبب ديالو هو ابتعدنا واعتبرنا أن المجال الثقافي، سواء كان مسرح أو سينما أو أي فن أو فنون تشكيلية أو المجال الشعبي، كله اعتبرناه أنه ترف وما عرفناش بأنه هاذ المسائل هي رأس مالنا الرأسمال اللامادي، والرأس المال المادي، خاصنا نرجعو.

تحدثتو على المسألة ديال القرب، فعلا خاص السياسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني وبالتحديد الجماعات المحلية تكون هي القطب ديال هاذ.. ما يبقاش مجال غير ديال الترف، لأننا ملي كنفقدو الذاكرة كنبقاو نستوعبو، نجيبو أي حاجة، أي حاجة يمكن ناخذوها، لأن ما بقاش عندنا ديالنا.

المطلوب، السيد الوزير، هو أن نفكر أن لنا رأس مال ثقافي في جميع المجالات وعندو قروض، يجب استثماره في الجانب الاقتصادي وفي الجانب الثقافي وفي الجانب الاجتماعي وفي الجانب الإنساني، وهو الأهم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب، السيد الوزير؟

السيد وزير الثقافة:

في ثواني معدودة، بالفعل، في المغرب في حاجة اليوم إلى الاستثمار في الثقافة، ليس فقط السلطات العمومية، ولكن الأسر والمجتمع. الاستثمار في الثقافة لأن الثقافة هو المجال اللي كيسمح لنا باش نميو الانتماء ديالنا للوطن، وهو كذلك الفضاء اليوم مجال اليوم لخلق الثروات ..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير، شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه صفقات التشجير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحادي الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

فعاليات المجتمع المدني نوهت ولازالت تنوه دائما بانطلاق العملية ديال تشجير الأراضي غير المزروعة، سواء تعلق الأمر بالعالم القروي أو داخل المدن، لما لها من أثر إيكولوجي وبيئي بالنسبة للساكنة.

لكن، في المقابل يتم تسجيل غياب وإقصاء هاذ الجمعيات التي

تعتبر شريكا رئيسيا وأساسيا مع الدولة، مع الحكومة، مع المؤسسات الرسمية أثناء انطلاق هاذ العملية، ولكن غالبا ما يتم إقصاء جمعيات المجتمع المدني أثناء مرحلة التسليم، لا المؤقت ولا النهائي.

نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى تتبع المصالح ديال وزارة الفلاحة اللي معنية بالأساس، ديال الحكومة ككل لهاته العملية ولشفافية إجراء الصفقات المرتبطة بها، ونود من خلال جوابكم أن تنوروا الرأي العام بالإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهاذ السؤال المهم، واللي نأكد لكم على أنه فيما يخص الأراضي اللي هي تابعة للمجال الغابوي وبالنسبة لعملية التشجير الغير المثمر أي التشجير اللي كيتم في الغابة، اللي كيتكلف به هي المندوبية السامية للمياه والغابات.

بطبيعة الحال الدور والوعي بهاذ العملية ديال التشجير هو وعي قائم، وهناك سياسة واضحة في عملية التشجير، أولا، باش يتنمى الرصيد الغابوي الحالي، وكذلك باش تكون عملية ديال التخليف في الحالة اللي كتكون إما انجراف ديال التربة أو ديال التدهور ديال الغطاء النباتي، كاينة سياسة واضحة، وتدار مخطط عشري تدار من 2005، والمحور والنواة الصلبة ديالو هو التشجير، وهذه بعض الخلاصات والنتائج اللي وصلنا لها:

- أولا، كان المعدل ديال التشجير في الثمانينات 17 ألف هكتار، وصلنا ل40 ألف هكتار، هاذي المعدل السنوي ديال التخليف وديال التشجير. بطبيعة الحال الأفق هو نوصلو، إن شاء تعالى، إلى 50 الف هكتار؛

- كما أنه في إطار الإعانات العينية اللي كيقدمها الصندوق الوطني الغابوي تم توزيع ما يناهز 4 مليون شتلة غابوية. إذن هناك عمل تشجير مهم جدا، ويمكن نقول الخلاصات الكبيرة، لأن هاذ الشي كيخصو واحد المدى زمني ديال العشريات؛

- في العشرية من 90 إلى 2000 كان عندنا تراجع، أي الغطاء الغابوي كيتراجع بـ 1-%، الآن من 2000 إلى 2010 هناك مكسب مهم، أي كانت زيادة ب 2 %، أي هناك نمو ديال الغطاء النباتي، وهذا وفق السياسة الواضحة اللي كانت مرسومة.

هذا التشجير شكون اللي كيقوم به؟ كيتدار وفق دراسات ميدانية، اللي كتقام في جميع الجهات ديال المملكة، واللي كتقوم به هي المقاولات، واللي كيضبطو هو المرسوم ديال الصفقات العمومية، أي أن كتكون اللجوء الصفقات، كيكون طلبات عروض مفتوحة، وكتكون لجان خاصة للتتبع والمراقبة، كتم التتبع ديال جميع العمليات من تهيئة التربة إلى المراحل ديال التشجير وكل عمليات الإنجاز.

المجتمع المدني شريك أساسي، والدور ديالو في المراقبة الميدانية على المستوى المحلي مهم جدا، ويؤخذ بعين الاعتبار في حالة الإشعار.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما قلتموه بخصوص العملية ديال التشجير ديال الأشجار غير المثمرة فهو صحيح، ونعي جيدا بأن المرسوم ديال الصفقات العمومية وبأن المندوبية السامية ديال المياه والغابات ومحاربة التصحر قائمة باشغالها، وبالمناسبة تنشكرو السيد المندوب، ما عندناش إشكال.

الإشكال، السيد الوزير، هو فيما يتعلق بمسألة إشراك المجتمع المدني في إطار المخطط الأخضر الذي ورثته هاته الحكومة واللي عندو وقع إيجابي واللي عندو منافع، باش ما يكونش عندنا النظارات تنشوفو الأشياء غير بكيفية سوداوية، ولكن أثناء إعداد المشاريع راه يتم إشراك جمعيات المجتمع المدني، قصد تحسيس الساكنة باش يخليوا هذيك المقاولة تخدم، باش يراقبوا الجودة، هاذي هي الدور ديال المجتمع المدني واللي جا الدستور الجديد ورقى من الممارسة ديالو واعترف به.

ولكن أنا قلت لكم، السيد الوزير، في السؤال ديالنا هو أثناء عملية التسليم بعض المقاولات–سامحهم الله–ما غنعممش، بتواطؤ مع الإدارة العمومية اللي هي اللي مخول لها القانون طبق المرسوم اللي تتدير التسليم، يتم إغفال استدعاء هاذ الجمعيات ديال المتجمع المدني واللي كتكون عارفة التفاصيل ديال الصفقة، فيتم تمرير عملية التسليم في غفلة من هاذ المجتمع المدني، ولا أدل على ذلك المشاكل اللي كاينة في طنجة تطوان.

إلى امشيتو، السيد الوزير، اليوم لإقليم شفشاون، إقليم وزان غتلقاو واحد المجموعة ديال الصفقات أثناء الإعداد ديالها كان المجتمع المدني حاضر مع السادة العمال ومع السادة المندوبين، ولكن أثناء التسليم يتم عدم استدعائها، ويتم إقصاؤها وبالتالي كاينة مساحات شاسعة، وهنا تطرح المسألة ديال تبديد المال العام، كاين مقاولات

في الاوراق بأنهم راه غرسوا لنا 1000 شجرة ديال الزيتون أو 10000 شجرة الزيتون، في الواقع ما كاين والو، كاين شكايات في الموضوع، احنا الدور ديالنا الرقابي على العمل الحكومي ندق ناقش الخطر أن على المستوى المحلي أو على المستوى المحاكم الناس راه الملف غادية، ولكن احنا باش ما نورطوش المواطنين يبقاوا face à face دائما في المحاكم الإدارية مع المقاولات أو مع وزارة الفلاحة، التي هي من تشرف على المخطط الأخضر، راه كاين بعض المقاولات–سامحها الله–تخالف الاتفاق المبدئي وتستطيع الحصول على لحظة التسليم المؤقت وما دايراش اشغالها، إقليم وزان نموذجا، إقليم شفشاون نموذجا، إقليم تطوان، إلى مشيتوا لمنطقة باب برد، ولا مشيتوا لمنطقة ديال وزان، السيد الوزير، تحت مسؤوليتي غتلقاو مقاولين تخلصوا، ما كاين لا زيتون لا عنب لا والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

الدستور الجديد أدى أدوار مهمة للمجتمع المدني. مرسوم الصفقات العمومية واضح، كاين لجن خاصة اللي تدير المراقبة والتتبع، لكن في إطار المقاربة التشاركية، أي شيء قامت به جمعيات المجتمع المدني، ملاحظة فيما يخص هذه الصفقات إلا وتيتعامل معها بشكل إيجابي من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات، وببطيعة الحال هذا ما يهم التسجيل الغير المثمر، مخطط المغرب الأخضر وعلاقته بوزارة الفلاحة يمكن تستدعوا السيد وزير الفلاحة وتناقشوا معه الموضوع، ولكن فيما يهم التسجيل الغابوي أي شكاية جات من جمعيات المجتمع المدني، وهذي على كل حال المرحلة مرحلة ديال الديمقراطية التشاركية.

الآن الفاعل المدني ولى عندو دور أساسي مرحب به في كل عمل ديال الشفافية وتطوير الحكامة في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا السيد رئيس الفريق، شكرا.

إذن السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه ارتفاع نسبة بطالة الشباب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السيد الحاج، تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

في مذكرته الأخيرة حول الخط الاحتياطي للقروض الممنوح للمغرب، ينبه صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة البطالة في المغرب ما تزال مرتفعة، إذ بلغت نسبتها 9.6% خلال السنة الماضية، خاصة في صفوف الشباب، بحيث ارتفعت من 19.6% خلال سنة 2013 إلى 20,6% خلال سنة 2014.

السيد الوزير،

أمام هذه المعطيات، نسائلكم حول نجاعة السياسات العمومية المتبعة لتوفير فرص العمل والتقليص من نسبة البطالة في صفوف الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على توجيهه هاذ السؤال اللي تقريبا يوجه باستمرار، وأتفهم يعني اهتمام السادة المستشارين والسادة البرلمانيين بصفة عامة بهاذ الإشكالية ديال البطالة وديال التشغيل.

هناك أشياء تم القيام بها، يعني وقلتها وما فيها باس نؤكدها.

هناك مثلا كل الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من قبيل البرامج التكوينية من أجل الإدماج، برنامج «إدماج»، وهاذ البرامج همت 500 ألف شاب وشابة.

من قبيل كذلك التكوينات التعاقدية، من أجل التشغيل أوتكوينات تأهيلية، هي اللي كنديروها مع القطاعات الواعدة، قطاع السيارات، قطاع الطيران، قطاع الإلكترونيك، قطاع الأفشورينغ، الخدمات المالية.

هناك كذلك مواكبة حاملي المشاريع من الشباب، هاذ الشي كلوا جعلنا خلافا أننا نقلصو من المعدل ديال البطالة في صفوف حاملي الشهادات، من 27% 2006 إلى 18% في يومنا هذا .

بالطبع، هاذ النسبة،–وأنا معك، السيد المستشار–مازالت مرتفعة، احنا كنشتغلو، بالطبع الآن في برامج أخرى، درناها الآن كتعرفو وضعنا برنامجين جديدين.

البرنامج الأول هو برنامج «تأطير» اللي هم في المرحلة الأولى، 10 آلاف ديال مجاز، كيتلقى تكوين، باش يشتغل في التعليم، إما التعليم العمومي، ولكن أساسا التعليم الخاص اللي فيه الحاجيات.

كاين كذلك قريبا غادي نطلقوا واحد البرنامج كيهم 25 ألف حامل إجازة، باش نديرو ليهم تكوينات سريعة، باش يمكن ليهم يندمجوا في سوق الشغل.

على أي، الحل ديال البطالة باش نكونو صرحاء مع بعضياتنا، هاذي بلادنا، ما كاينش تما شي حل سحري مهما يكن الأمر، احنا كنجتهدو باش نلقاو الحلول باش جميع المغاربة يمكن لهم يتوفروا على فرصة شغل، باش يضمنوا الكرامة ديالهم، وبالتالي، نضمنو الاستقرار ديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

هاذ السؤال، كيف قلتو، تيتطرح مرارا، ماشي من أجل طرح السؤال، السيد الوزير، لأن الشباب تنشوفوا وليداتنا، المغاربة كلهم تيشوفوا وليداتهم، ما كاينش شي دار اللي ما تتدخلش وما تتصيبش فيها جوج، ثلاثة، ربعة ديال المعطلين. هذا عيب.

السيد الوزير، إلى تنطرحوه، لأننا بلا ما.. ماشي غيتنجيو وتنطرحوه، تنشوفو التقارير ديال البنك العالمي الصادر في سنة 2012، تيقول لك أودي راه غياب التنسيق بين الوكالات والإدارت والبرامج الحكومية المتعلقة بتحسين قابلية الشباب للتشغيل، (l'amélioration de l'employabilité des jeunes)، غموض وتداخل في الأدوار، ضعف الاعتمادات المخصصة لهذه البرامج، السيد الوزير، محدودية الموارد البشرية والتجهيزات المخصصة لها.

السيد الوزير،

أنا ما نقولوش بأنه هاذ الشي ما يمكنش لينا أو البطالة ما عندنا ما نديرو ليها، راه سبقتنا دول، نشوفو الدول ديال أمريكا اللاتينية آش عملت، نشوفو الأرجنتين، نشوفو الشيلي، نشوفو كولومبيا، نشوفو فينيزويلا، باناما.. ذاك البرامج ديالهم اللي تتنسجم تماما مع المتطلبات ديال المغرب والمنظور ديال المغرب.

اعلاش هاذو سبقونا وعلاش هاذو استاطعوا باش يتغلبوا على هاذ المشكل اللي هو ضار هاذ الشعب كلو، واللي الشعب كلو بأتمه تيتشكى منو، اعلاش استاطعوا، واحنا فين ما نجيو نهضرو: ما عندنا ما نديرو، واش نبقاو احنا غير تنهزو يدينا ونقولو هذا المكتاب؟

احنا راه فتنا، المغاربة راه فاتوا ذاك العهد ديال مكتاب، راه إلى ما درناش شي حاجة ما غاديش نقضيو عليه، ياك ما ساليت، السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

ساليتي؟

المستشار السيد عابد شكيل:

إذن، باراكا.

أنا تنقول للسيد الوزير راه فأمريكا اللاتينية كاين (Jóvenes)، راه كيعرف عليها أش عملت، وتيخصنا ناخذو من هاذ الدول، ونشدو هاذ الطريق اللي مشاوا فيها. ماشي عيب إلى كنا بهاذ الوسيلة غادي يمكن لنا نخلقو فرص ديال العمل لأبنائنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم.

أولا، نحن لسنا في حاجة إلى البنك الدولي باش نعرفو واقع بلادنا، تنعرفو وكتعرفو وكنعرفو جميع، هذا من جهة.

من جهة ثانية، ما قلتش لك احنا ما عندنا ما نديرو، لا، اسمح ليا، الله يخليك، ما قلتش لك أبدا في كلامي أننا ما عندنا ما نديرو، كنديرو أشياء مهمة، وغادي نديرو أشياء مهمة أكثر، ولكن ما كنبغيش نكذب، ما نكذبش على المغاربة، نقول ليهم غدا غنحلو المشكل ديال البطالة، هاذي اللا مسؤولية، الحكومة مسؤولة وعندها خطاب صريح وواضح مع شعبنا.

نحن لا يمكن أن نكذب على الشعب، اسمح ليا، كنقول لك عندنا إشكالية ديال البطالة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الله يخليك، خلي السيد الوزير يتكلم.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

البطالة إشكالية عميقة جدا، والحكومة تشتغل ليل نهار، وكتجتهد باش وكنلقاو حلول، ولكن مع ذلك ما يمكنلناش نتغلبو على البطالة في ظرف سنة أو سنتين، غير نكونوا واضحين، كيمكن لينا نغلبو عليها في ظرف 5 سنوات، 6 سنوات، الأمر لا يهم هذه الحكومة لوحدها، الأمر

بهم الأمة، الشعب والمجتمع المغربي، وهكذا تكون الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه الإجراءات المصاحبة لإشهار أسعار المحروقات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

منذ ما الحكومة رفعت يدها عن الدعم ديال المحروقات، أصبحت الأثمنة ديال المحروقات تتغير كل 15 يوم، الشيء اللي خلق مشاكل ومتاعب لأرباب محطات الوقود.

السيد الوزير،

ألم تروا بأن من الممكن أن يكون تغيير الأثمنة كل شهر، كما فات صرح به السيد رئيس الحكومة السي ابن كيران في هذه القبة نيت سابقا؟

لذا نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لحماية أرباب محطات الوقود من هذا الإجراء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بالفعل هاذ الموضوع اللي أنتما حاطينو صحيح، ولكن ما كاينش اضطراب. خاصنا نتفاهمو بعدا أشنو دايرة الحكومة فهاذ الموضوع؟

احنا وقعنا هاذ الاتفاق مع النفطيين، آش كيقول هاذ الاتفاق؟

كيقول–لأنه فالسؤال الإشعار- تيقول الإشعار في هاذ المدة الانتقالية من فاتح يناير حتى لفاتح ديسمبر بأنه احنا في مرحلة انتقالية، أما هو المحروقات محررة الآن، خاص المحطة تعلق الثمن، وإلى شفتو في (les autoroutes) دابا فواحد العدد ديال المحطات ولى الثمن بالضو، هذا راه واحد الالتزام اللي التزموا به النفطيين، الشركات النفطية فهاذ الاتفاق.

الموضوع الثاني اللي كتتكلم عليه، معك فيه الحق. احنا كنحددو الأسعار القصوى، راه ما كنحددوش الأسعار. الحكومة ما تلاتش كتحدد الأسعار، وشوفو القرار ديال المواد راه ما بقاتش المواد النفطية في القرار ديال الأسعار اللي خرج في الجريدة الرسمية، راه ما بقا غير غاز (Butane)، احنا دابا غاديين مع النفطيين، كنحددو الأسعار القصوى، دابا عاد خرج البلاغ، كنخاف نقول شي حاجة ونخلق مشكل في السوق، طاح الغازوال بواحد، زاد (super) بجوج، انا خفت على الغازوال لا نقول شي كلمة ونولي حاصل، هذاك اللي زاد حاضيه واللي طايح حتى أنا تنقول شي باس ما كاين، يمكن 11 إذا ما خانتني أولى 7، ما عرفتش، 7 إيه 7 بالضبط.

(donc) المستقبل الله يهديهم علينا نفطيا، اجتمعت بهم في الدار البيضاء، واجتمعت بهم هنا، منطقيا كيخصهم هذاك السعر القصوى اللي كنحددو فذاك اللجنة بمشاركتهم راه حاضرين معنا، لأنه عملية حسابية، كيخصهم يبداو ينقصو ملي نعلنوا احنا مثلا زيادة ديال 10 سنتيم، يمكن لهم في إطار المنافسة اللي خادي توقع ينقص 5 سنتيم، مع الأسف مكينقصوش.

قلت لهم هاذ السي، قلت لهم تدربو من دابا، راه غادي يجي فاتح ديسمبر، ولكن حتى هما بحال إذا كيتسناو شي حاجة، ما عرفتش أشنو هي، راه ما بقى عندهم ما يتسناو، (c'est fini) الأسعار تحررات ديال المواد النفطية، ابدا الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السي حميد، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

واحنا كنستمعوا ومعنا الشعب المغربي بإمعان، واحنا كنشوفو وكنزيدو نتأكدو كيف كنا عارفين أن الآن السعر ديال البنزين ولا الغازوال تحررت، هذا مزيان.

السيد الوزير،

الله يجازيك بالخير، خصنا نفرقو ما بين الشركات العملاقة وأرباب المحطات البسيطة المتواضعة اللي كتربح 3%، هاذ 3% خاصها تخلص منها (TVA) و(TVA) على الأرباح من جديد، إضافة إلى اليد العاملة.

هاذ المحطات في المغرب راها كتوظف لنا أو كتشغل لنا واحد الفئة

كبيرة، واحد العدد كبير ديال اليد العاملة، وأشنو ابقى لها من ربح؟ وساعة ساعة، ها الغازوال طالع، شكون اللي تيخلص، تيربح واحد الشي بسيط بسيط جدا، وملي تيهود السيد الوزير هاذيك الشركات العملاقة اللي هي عندها واحد الميزانية ضخمة، أما هاذو الناس ديال المحطات فجلهم غادي يسمحوا فهاذ الشي ويحطو السوارت، راه بقى لهم غير يمدو يديهم، اعلاش ما نديروش شي وسيلة وهاذ شي من اختصاصكم السيد الوزير، ومن اختصاص الحكومة أنها تراعي للظروف ديال هاذ أصحاب الشركات الصغيرة، محطات الوقود الصغيرة اللي ما كيربحوش حتى شي حاجة بقدر ما أنهم خاسرين باستمرار، وكتعرفو أن هاذيك العملية ديال التبخر، وبلادنا الحمد لله فيها الحرارة مرتفعة جدا، كل الكاميو كيجي راه كيخلي فيها 6 مليون أو 60 ألف درهم، 50 ألف درهم ديال الخطية.

واش هاذ الناس اللي شبعانين بحال هاذ الشركات الكبيرة، الضخمة، ما غاديش فكروش بأنهم غايين يشردوا واحد الجزء كبير من المجتمع؟

أشنو هو التدخل ديالكم، السيد الوزير، لحماية هذه الفئة المستضعفة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، انتهى الوقت. السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس.

وأنا كنعرف صدرك رحب، وغنقولها في ثانية، هاذ المواضيع راه ما يمكناش نتكلمو عليها بصفة عامة، هاذ المواضيع مكتوبة هنا.

حتى واحد ما كيربح 3 %، (la marge bénéficiaire) كاينة هنا، اشحال كيربحوا؟

المحطات، ها هي هنا، أنا ما ابغيتش ندخل لهاذ الشي عفاك، هذا حقكم تقولوا جوج، تقولوا ثلاثة، (la marge bénéficiaire) هنا، ذاك التبخر كاين المقابل ديالو هنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1027

التاريخ: الثلاثاء 20 من رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وتسع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد الزوال

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول برنامج هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع السادة المستشارين على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

توصل رئيس مجلس المستشارين بثلاثة قرارات صادرة عن المجلس الدستوري، تتعلق على التوالي بالقوانين التنظيمية الخاصة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي صرح بموجبها بمطابقة موادها للدستور، باستثناء:

أولا، الفقرة الأخيرة من المادة 54 والبند الأخير من المادة 121 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

ثانيا، الفقرة الأخيرة من المادة 52 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

وأخيرا الفقرة الأخيرة من المادة 51 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال الجلسات العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 7 يوليوز، وعددهم 24 ويتعلق الأمر:

بالسيد الحوالمربوح، عادل المعطي، عبد الحميد فاتحي، عبد الواحد الشاعر، لحسن بوعود، سعاد لغماري، محمد سردي، خديجة غامري، حجوب الصخي، مولاي محند المسعودي، جمال الدين العكرود، عبد الرحيم عماني، عبد الله عطاش، سعيد التدلاوي، مولاي إدريس علوي حسني، عبد القادر لبريكي، محمد الكبوري، سعيد أرزيقي، عبد الوهاب بلفقيه، مبارك النفاوي، محمد الزعيم، محمد عبو، لحسن لعواني، محمد القلوبي.

كما نحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عامة تشريعية، ستخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية وعددها 12:

- أولا، مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، الموقع بالرباط في فاتح صفر 1435، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

- ثانيا، مشروع قانون رقم 53.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية؛

- ثالثا، مشروع قانون رقم 60.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد الغير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل المؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، خلال دورته 36 المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نوفمبر 2009؛

- رابعا، مشروع قانون رقم 66.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في 12 فبراير 1971، بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014؛

- خامسا، مشروع قانون رقم 76.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014، بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

- سادسا، مشروع قانون رقم 93.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013، بين المملكة المغربية وجمهورية استونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل؛

- رقم 7 مشروع قانون رقم 94.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا، حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب؛

- ثامنا، مشروع قانون رقم 107.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة المغربية والسعودية الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛

- رقم 9 مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية؛

- رقم 10 مشروع قانون 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 16 جمادى الآخرة 1436، بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات؛

- رقم 11 مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد؛

- رقم 12 وأخيرا، مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها الرئاسة لغاية يوم الثلاثاء 7 يوليوز، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالا؛

- وعدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

نستهل إذن جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية، الموجهة إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وهي تتميز كلها بوحدة الموضوع، لذا سنستعرضها دفعة واحدة.

وأعطي الكلمة لأول متدخل، لأول سائل في موضوع تحت عنوان «الملاعب السوسيو رياضية للقرب»، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا أستاذ..

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تضطلع المنشآت الرياضية داخل المدن بدور أساسي في تأطير فئة الشباب وملء أوقات فراغهم، كما تساهم بدور محوري في صقل مواهبهم وإبراز قدراتهم في المجال الرياضي، وقد شهدت أغلب المدن المغربية انتشار هذا النوع من الملاعب، وهو ما لقي استحسان الساكنة، غير أن بعض المدن لا زالت تعاني من خصاص إن لم نقل غياب كلي لملاعب القرب.

ونخص بالذكر، السيد الوزير، هنا مدينة أرفود التي لم يتم تشييد أي ملعب من هذا النوع بها، في ظل الحديث عن تخلف الوزارة عن منح مساهمتها لتشييد هذه الملاعب بالمدينة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

- ما مدى صحة عدم التزام وزارتكم في هذا الصدد؟

- ما هي الأسباب التي تقف عائقا أمام تشييد ملاعبا للقرب بالمدينة؟

- وما هي التدابير الاستعجالية التي ستقومون بها لتحقيق انتظارات شباب المدينة في الاستفادة من هذا النوع من المنشآت على غرار مدن أخرى؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وفي نفس هذا الموضوع كذلك، يطرح الفريق الاشتراكي سؤالا على السيد الوزير، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق لاشتراكي، تفضل الأستاذ..

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم الدور المهم الذي تضطلع به الملاعب السوسيو رياضية للقرب في تأطير الشباب وثنيهم عن الانحراف، إلا انه يسجل على هذه التجربة انحصارها على مستوى محور بعض المدن الكبرى.

لذلك، نسائلكم عن التدابير الكفيلة بتعميم هذه الملاعب خصوصا على مستوى العالم القروي الذي يعاني خصاصا مهولا على مستوى البنيات التحتية الرياضية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وحول نفس الموضوع يعني ملاعب القرب، تقدم الفريق الدستوري بسؤال في الموضوع إلى السيد الوزير، الكلمة لأحد.. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

ملاعب القرب لعبت دورا كبيرا في تأطير الشباب، بتوفير فضاءات رياضية بالأحياء والتجمعات السكنية بمختلف المدن والبوادي المغربية.

ونسجل بارتياح عميق التطور الملموس الذي عرفه هذا المجال، لا من حيث المعطيات الكمية ولا من حيث تطور جودة هذه الملاعب، لكن الأهداف الكبرى المرسومة لهذه الملاعب تظل بعيدة المنال نظرا لكثير من الثغرات التي ترتبط بهذه الملاعب، سواء من حيث تعميمها على مختلف التراب الوطني، أو من حيث تسييروتدبيرها، ويمكن إجمال هذه الثغرات فيما يلي:

في إطار الشراكات بين الوزارة والجماعات المحلية، تطرح عدة مشاكل أهمها:

- توفير العقار لإنجاز هذه الملاعب

- واختيار مواقع مناسبة لتجسيد القرب من الشباب.

على مستوى التدبير قيد هذه الملاعب وأهدافها لتكوين الناشئة والشباب، لما يتحول الولوج إليها إلى عمل إقصاء، نظرا لاقتصار هذه الملاعب على نخب معينة دون باقي الشباب، تطرح هذه الملاعب باعتبارها تجهيزات مشاكل التدبير والصيانة وصعوبة توفير مداخيل قارة وميزانية تدبيرها وصيانتها.

- لازالت ملاعب القرب بعيدة وغير متوفرة بالعالم القروي بالخصوص بالأقاليم الجنوبية؛

- كذلك لازالت غير مرتكزة على نوع رياضي واحد مقتصر على كرة القدم.

السيد الوزير،

نسائلكم: أي تدبير إستراتيجي تقوم به الوزارة لهذه الملاعب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة في حدود للإجابة على موضوع ملاعب القرب في حدود 9 دقائق، تفضلوا للمنصة السيد الوزير، طبعا 9 دقائق بما فيها الزمن المخصص للأجوبة وللتعقيبات باش ما تاخذو..

السيد محند العنصر، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أود أن أشكر واضعي هذه الأسئلة لأن بالفعل نحن في وزارة الشباب والرياضة نعتبر أن من أهم الأوراش التي انخرطت فيها الوزارة، هو هذا الورش ديال الملاعب ديال القرب.

بالطبع الهدف كما يعلم الجميع، الهدف الأساسي وهو جعل التجهيزات الرياضية في متناول الجميع شباب وكهول، وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا بتكثير هذه الملاعب.

كذلك، في الحقيقة هو استجابة لضغط من الشباب ومن الساكنة في الأحياء في القرى التي فعلا يريدون ويشعرون أن كذلك ممارسة الرياضة هذا حق من الحقوق الذي يجب أن يتوفرون عليه.

أضف إلى ذلك أن هذه السياسة لملاعب القرب تشكل واحد يعني (vivier) اللي يمكن يعني أن الفرق الكبرى أنها تنتعش منو وتختار وكيبرزو واحد العدد ديال الفعاليات.

هاد الأهداف يعني تتطلب توسيع ديال التجهيزات أو التكثير ديال التجهيزات، وباش نكونوا صرحاء مثال بسيط في عمالة واحدة في فرنسا نجد أن هناك ما يفوق 1800 ديال الملعب (département) واحد وكاينين عدد ديال (les départements) بمعنى أن إلى بغينا هاد الشي هذا أنه يكون بوفرة تيخص يكون تكاثر ديالو، تكاثر هي الموارد، الموارد المالية والبشرية، فالتجأنا إلى صيغة التعاقد لأن نعتبر أن كذلك هذا العمل يهم الجماعات الترابية، يهم سواء من الجهة، المجلس الإقليمي إلى الجماعة، ويهم الوزارة والدولة بطبيعة الحال، ويهم كذلك فاعلين آخرين حتى من الخواص.

أضف إلى ذلك أن لما تنشوفو ما تقوم به المبادرة الوطنية (INDH) فتنوجدو أن فرصة سانحة، هذا اللي جعل الوزارة أنها عقدت 700 عقدة مع الجماعات الترابية، أنجز منها تقريبا 400 إلى حد الآن والمتبقى الآن في طور الإنجاز.

وهنا نأخذ بعين الاعتبار كذلك خاصية العالم القروي والتأخير الذي يعرفه العالم القروي، بحيث أن من ضمن هاد 700 اتفاقية، 58% تهم العالم القروي و42% العالم الحضري.

الهدف وهو الوصول إلى 1000 اتفاقية في السنة المقبلة إن شاء الله، هل سنصل أو لا نصل؟ ولكن هذا هو الهدف المسطر ونتمنى أن نتجاوزه.

إلا أنه يجب أن نعترف أن هناك واحد العدد ديال العوائق التي تقف أمام هذا المشاريع، إما فعلا تتكون الاتفاقية الآن متعددة اللي تتاخذ الرياضة، تتاخذ الصحة، تتاخذ التعليم وفيها واحد العدد

ديال المتدخلين، وهذا بنفسه فيه تأخير، إما أن الموارد ديال واحد من الأطراف لا تكون جاهزة، إما الأرض غير جاهزة عند الجماعة إما كذلك الجماعة القروية الإمكانيات ضئيلة جدا ولا تلتزم.

وأضف إلى ذلك أن كذلك هناك واحد النوع ديال التسابق في العالم القروي على الأولويات، يعني الرياضة تتبان أولوية متأخرة لأن كاين الطريق، كاين السبيطار كاين المدرسة، فهذا اللي تيجعل أن تنوجدو واحد العدد ديال التأخير في هذا الباب.

هذا ما دفع بالوزارة إلى البحث على معطيات أخرى، ومثلا أخذنا.. ما كايناشي صنف واحد ديال هاد المراكز، يعني ديال القرب ديال الرياضة، بل هناك 5 أصناف التي تتماشى مع حاجيات كل فضاء، من الصنف البسيط ديال 500 ألف درهم تقريبا في العالم القروي اللي فيه جوج دالملاعب ديال الكرة إلى أصناف التي نجد فيها ممارسة رياضات أخرى نجد فضاءات للشباب، فضاءات للطفولة، إلى غير ذلك.

أضف، أريد أن أضيف إلى هذا أن الطلب لازال الآن قويا، الطلب قوي جدا، وإلى بغينا نهضرو على المستقبل ديال هاذ العملية اللي هي ضرورية، أنا أقول أن مستقبلا لا يمكن بتاتا أن نبرمج من الرباط من مركزي إلى جميع الجماعات الترابية، يجب هذا يعني سياسة القرب هذه مسائل ديال القرب التجهيزات ديال القرب الذي يجب أن تعود إلى من هو قريب من ذو الحاجة أي إلى الجماعات الترابية، وهذا لم يغفل عليه القانون التنظيمي للجهة ولا القانون التنظيمي للمجالس الإقليمية بحيث أن تنوجدو أن الرياضة هي من ضمن الاختصاصات المشتركة التي ستنقل تدريجيا بصفة شاملة للجماعات.

وهذا طبيعي، ماشي تهرب ديال الوزارة، الوزارة يجب أن تكون حاضرة في التمويل في المساعدة على التمويل أو طرف من التمويل، أن تكون موجودة في تحديد السياسة والمنظور العام، لكن يعني من الصعب صراحة أن نخطط من الرباط لجميع الجماعات، وخصوصا أن حتى الأحياء داخل الجماعات، الأحياء لها شروط متفاوتة.

فإذا هذا البرنامج نحن نؤمن به في الوزارة، نرى أنه أساسي ونحن نشتغل على تطويره وعلى الدفع به إلى الأمام من حيث بحث سبل التكثير ديال التمويل والبرمجة.. تحسين البرمجة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وأعطي الكلمة لأول معقب عن جواب السيد الوزير، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، حقيقة على الجواب ديالكم العريض والمهم ولكن بالنسبة ليا السيد الوزير أنا كنت وضعت عليكم سؤال خاص في مدينة أرفود لأنه المسؤولين ديال البلدية تيقول بأنه الوزارة ديالتكم ما قامتش بالواجب ديالها ما اعطاتشاي المساهمة ديالتها.

ثانيا، السيد الوزير أنه الأراضي موجودة خاص غير أنتما احنا سمعنا بأنه الوزارة ديالتكم عندها المساهمة ولكن المجلس البلدي هو اللي ما قامش، بغينا نعرفو شكون دابا اللي فيكم اللي ما قامش بالمهمة ديالتو؟

ثانيا، السيد الوزير الله يجازيكم بخير بغينا نعرفو عندنا ملعب ديال الكرة، كرة القدم الجامعة الله يجازيهم بخير وبالفضل ديالكم أنتما اللي اعطيتهم الفلوس دارو العشب ديال الملعب الكبير ديال كرة القدم، ولكن بغينا كنطلبوا منكم باش على الأقل هذوك (tribunes) المنصة مع المرافق الصحية مع السور ديال الملعب، بغيناكم تقومو به الله يجازيكم بخير السيد الوزير، ومرة أخرى كنشكركم وبغيناكم تهلاو في ذيك المناطق وبالخصوص المناطق الجنوبية الشرقية لأنه محتاجة لهاذ الملاعب فاش ينقيو الشباب الوقت ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير. تفضل السيد العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في الحقيقة ما تفضلتم بالإجابة عنه في شق كبير هو صحيح، فنحن في الفريق الاشتراكي لا ننكر على أن وزارة الشباب والرياضة تقوم بمجهود فيما يتعلق بملاعب القرب والمثال ها هو احدانا، مثلا في الطريق الساحلية ديال مدينة الرباط عاصمة المملكة كاين ملاعب القرب، في الدار البيضاء كاينين، ولكن في المغرب العميق، السيد الوزير المحترم، لازال هناك خصاص كبير، وأقول خصاص كبير.

إلى امشيتي، السيد الوزير المحترم، لبولمان المنطقة ديالكم ما كاينش فيها ملاعب القرب، وهاذ الناس عياو ما ينتظرو، كاينة وعود ولكن على صعيد الواقع ما كايناش، مشيتي لجهة طنجة-تطوان، احنا على مستوى إقليم وزان، تم توقيع اتفاقية بخصوص ملاعب القرب في 2013، الجماعات جاهزة، الأراضي جاهزة، ولكن الالتزام الذي التزمت به الوزارة لم تف بوعدها لحد الساعة.

فعلى هاذ الأساس، السيد الوزير المحترم، احنا كنقولو لا ينبغي للوزارة الوصية أو المعنية بهذا القطاع، أن تركز المجهودات ديالها غير في المدن الكبرى، هي صحيح، هاذو حتى هما مغاربة، ولكن خرجو على الرباط غيرواحد الساعة ونصف، ساعتين دالماكانا، جميع الجهات، أنا بديت لكم من بولمان، مشيت لكم لوزان، إلى مشيتوللشاون، إلا مشيتو للأقاليم الجنوبية، الزميل ديالي هاهو تحدث لكم عن المنطقة ديال أرفود، لابد للوزارة أن تضاعف المجهود ديالها وأن بعض الجماعات القروية فعلا لا تبرمج أو لا تلتزم بالوعود ديالها.

أنا بغيت تديرو السيد الوزيرواحد الفحص، واحد الجرد، تعطيو الأولوية للجماعات أو المجالس الإقليمية التي هي جاهزة، والتي هي قادرة على تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها مع الوزارة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمعقب الأخير الفريق الدستوري. تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا معالي الوزير.

فعلا معالي الوزير، احنا طرحنا هاذ إشكالية ملاعب القرب، لأن في الحقيقة هناك إشكالية، تتعرفو معالي الوزير أن الأقاليم الجنوبية وقعت انجازات مهمة، أنجزتها الدولة وانجزتها بتعليمات من صاحب الجلالة محمد السادس الله ينصره، اللي كيعطي اهتمام خاص لهذه الأقاليم، ولشباب هذه الأقاليم.

ويمكن لي نذكر من بين هاذ المنجزات، منجزات اللي تبنات في كلميم، واللي تبنات في السمارة، والمنجزة المفخرة الكبيرة اللي وقعت في العيون، اللي تدشنت، كنا نتمناو من السيد الوزيريجي يدشنها، واللي هي حقيقة هذه المنجزات كلها تبنات بمساهمة القطاعات الحكومية، وبمساهمة الوكالة، وبمساهمة الشعب المغربي كامل، لأن هذه الأقاليم عزيزة على الشعب المغربي.

احنا اللي نطلبو منكم، السيد الوزير، أن هاذ الملاعب تكون تعمم، لا سيما في العالم القروي، لأن في الجماعات القروية في الأقاليم الجنوبية ما زال خصاص في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير،

لكم بعض الوقت للتعقيب. تفضلوا للمنصة إلى ابغيتو مازال لكم واحد ثلاثة دقائق، أعتقد.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

ومعذرة للسيد المستشار، فعلا أرفود تناسيت الجواب هو موجود.

أرفود، الوزارة يعني جاهزة، والاعتمادات راهم في عين المكان عند المندوب، والسنة الماضية، كنا كان (l'appel d'offre) ديال المهندس المعماري وما تحطوش العروض.

وباش مايمشيوش هاذ الفلوس، دخلناهم وعاود رديناهم في 2015 والآن راه يعني قايمين بالدراسة.

وكاين كذلك يعني واحد الاتفاقية أخرى اللي احنا وقعناها، لكن فعلا الأرض لم تكن جاهزة، لحد الآن، قبل مانجي، عاودت اتصلت، مازال الأرض يعني الملائمة، مكينشاي العقار مكاينش، إنما حنا متبعين.

أما فيما يتعلق بما هو طرح، أنا ممختلفش حتى مع شي تعقيب من هاذ التعقيبات، ولكن أنا تنقولها صراحة، ولا أريد أن أجامل، راه مستحيل أننا نلبيو الحاجيات كلها من الرباط. ماشي قضية فلوس، ماشي قضية وزارة، قضية يعني أمور الحجم أولا، والاختلاف ديال ما هو مطلوب، راه يعني الملعب اللي غادي يصلح هنايا في الحي ديال على البحر، ماشي هو اللي غادي يصلح يعني في الجماعة اللي في الجبل. النوع ديال الرياضات اللي ربما غادي يتمارس في واحد الجهة ماشي هو النوع.

ولهذا، أنا تنقول، واسمحو لي نقولكم بأن قبل منجي، لأن حتى أنا المعرفة ديالي في هاذ الميدان على قد الحال، قبل منجي، تفحصت واحد العدد ديال الدول اللي قريبة منا، مالقيتشي شي وحدة اللي يعني تتدير الملاعب والرياضة من المركزي، كيساهم المركزي كيحضر التخطيط ديالو.

لكن هادو رؤساء ديال الجماعات والجماعات هما اللي كتعرف الحاجيات.

اليوم، يعني تهضرو احنا على المراكز ديال القرب، الفرنسويين مثلا تهضروا على (les airs de jeux)، يعني غير الخلا، هذاك اللي كيلعبوا فيه الدراري، تنسيجوه تنقولو هذا غيولي ملعب.

واشكون اللي كيعرفوا أحسن، هما الساكنة، هو رئيس الجماعة، هو.. الدولة يجب أن تكون مساهمة أنها تعاون، أنها تسهل وهذا ما سنقوم به كمسهل في المستقبل، متنتهربشاي لأن القانون ما زال اليوم كيعطي الوزارة وغتبقى مستمرة في هاذ الشي وتحاول تخفف في العالم القروي، لكن مستقبلا خصنا نكونوا واعيين، لأن إلى التجهيزات وعملوا التجربة اليوم، التجهيزات اللي كدار في هاذ الاتفاقيات راه واحد العدد منها تنوجد المشاكل فين؟ في التسيير ديالها، شكون غيعطي للموظفين؟ شكون غادي يقابل شد الباب ويحلو؟ شكون اللي غادي يتخلص؟

هاذي كلها بالفعل لا يمكن أن تكون إلا في الإدارة ديال القرب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير الصحة.

ونبدأ بأول سؤال في هذا القطاع، وهو حول المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية، عفوا السؤال قبله هنالك سؤال قبل هذا حول عدم اشتغال قسم الولادة بالمستشفى للامريم بالعرائش، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل الأستاذ.

المستشار السيد عبد الرحيم عماني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

السيد الوزير،

بداية، نود التعبير عن امتناننا للعمل الجبار الذي تقومون به في سبيل الولوج إلى الخدمات الصحية، التي توفرها المؤسسات الصحية الوطنية ولتخفيف العبء على المواطنين.

السيد الوزير،

إن المستشفى الإقليمي للامريم بالعرائش يعرف ضغطا كبيرا خاصة قسم الولادة، لكونه يستوعب المرتفقي التابعين للإقليم، ويشهد هذا الأخير عددا كبيرا جدا من الولادات منها العادية والأخرى القيصرية.

ولكن، للأسف الشديد، يعرف هذا القسم حالة مزرية من ضعف في الأدوات والجو المتعفن الذي يعشه، والمساحة الغير الكافية لاستيعاب الضغط الكبير لهذا القسم.

السيد الوزير،

لقد استبشر المواطنون خيرا، لما تم بناء بناية جديدة بالمستشفى لتعويض قسم الولادة والتي انتهت بها الأشغال منذ ما يزيد عن أربع سنوات، وليومنا هذا لم تفتح أبوابه لمعالجة هذا الوضع السيئ، الشيء الذي يطرح عدة تساؤلات بالمجتمع المدني حول هذا الموضوع الشائك الذي يعرقل كرامة المواطن في حقه في الصحة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن الأسباب التي تقف عائقا لاستغلال هذه البناية لرفع هذا العبء على ساكنة إقليم العرائش؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الجواب تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أولا، الشكر الجزيل على طرحكم لهذا السؤال، فتوسيع وترميم المصلحة ديال الولادة ومصلحة الأطفال اللي تم بعد الترميم ديال القديم يعني بناء بناية جديدة بغلاف مالي حوالي 32 مليون درهم، المشكل المطرح إلى حدود اليوم، هو المشكل مع الشركة، الشركة اللي تتبي هذاك الشي، ولكن الحمد لله، لأن منين شفت السؤال ديالكم هاذ البارح، قمت بالاتصالات وقالوا لي المشكل الكبير هو فيما يخص التهيئة الخارجية، أما الداخل كلشي موجود.

فاللي خص هما جوج الأمور: أولا التجهيزات البيوطبية باش نعلمك أن عطت التعليمات ودرنا (un bon de commande) وبدينا نشريو هاذ الصباح وبدت تمشي.

ثانيا، الموارد البشرية لأن كانوا أربعة (les gynécos) اللي تتعرفوا اللي كاين، مشات واحدة عاود ثاني أمشى واحد متيخدمش، ومنذ هذا الصباح إعادة الانتشار، ونؤكد لك أن في غضون أسبوع أو أسبوعين هاذ المصلحة ماشي بوحدها ديال طب الولادة، ولكن كذلك حتى مصلحة الأطفال اللي غادي تكون معها غادي يشتغلو إن شاء الله، جميع التجهيزات البيوطبية غادي تكون موجودة وانتشار الموارد البشرية إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار، تفضلوا لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم عماني:

أشكركم، السيد الوزير، على جميع التوضيحات التي تقدمتم بها وهذا كيرجع للعمل الجبار التي تقومون به داخل الوزارة ديالكم، وأنا باسمي وباسم مدينة العرائش كنشكركم على هاذ...

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم التعقيب؟

تبارك الله عليكم وفرتوا علينا واحد...

إذن، ننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع دائما وهو حول المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمرو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

قبل أن أطرح السؤال لابد من نشكركم على العمل اللي قمتم به فيما يخص ما أصبح يعرف بمشكل «بويا عمر»، لا ماشي غير على الترحيل ديال دوك الناس وإنما على المشكل ككل كيف حليتوه حتى مع الناس مع الساكنة ديال المنطقة، فشكرا لكم.

السيد الوزير،

لازالت أهداف المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية بعيدة المنال خاصة على مستوى المستعجلات قبل الاستشفاء.

لذلك، السيد الوزير، نريد معرفة مآل هذا المخطط؟ وماذا تحقق بخصوص التزاماتكم بتعزيز الخدمات الطبية في مجال المستعجلات بحوامة هيلكوبتر متخصصة ومجهزة بأحدث التجهيزات الطبية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

أولا، الأهداف المسطرة في هاذ المخطط الوطني اللي كان ليا الشرف قدمتو أمام صاحب الجلالة في 2013 هي لم نحققها موصلناش لها كلها، لأن أولا هاذ الأهداف احنا سطرناها إلى أواخر 2016 هاذي النقطة الأولى.

ولكن أنا غنقولك حتى الأواخر 2016 مغاديش نجهزوها كلها، لأن مشكل ديال المستعجلات السيد المستشار المحترم، ماشي مشكل هي واحد المجال متخصص جدا، ماشي مشكل غير الأموال، ماشي مشكل غير الهيلوكبترات، هي مشكل أموال مشكل هليكوبترات مشكل الموارد البشرية وخاصة مشكل التنسيق بين هاذ كلشي هاذشي، ومشكل التكوين.

مثلا غناخذو غير الاستقبال واخا تدير اللي تدير، تدير 20 هيلوكبتر، جميع التجهيزات البيوطبية أرا كنقولو احنا في هاذ الميدان هذا ديال الطب المستعجلات، أراه إلى كان الإنسان الاستقبال الحسن ديال المريض اللي كيجي للمستعجلات هو 60% من العلاج يعني عالجتيه.

وليني هاذشي راه ماشي مشكل بنادم متيتشراش بالمال ولا بالأموال ولا هذا، فماذا أنجز؟ ماذا أنجز إلى حدود اليوم؟

أولا، ملي تدوي على الصعوبة ديال الأهداف المسطرة باش نحققو ما قبل الإستشفائية، أولا لأول مرة في التاريخ المغرب عندنا رقم وطني مجاني هو 141 اللي تتجينا مراكش خدام مثلا؛

كاين ثانيا، الوحدات الإستعجالية المتنقلة بمثابة مستشفيات صغيرة متنقلة، راه شفناهم وشفناهم البارح مثلا واللي وصلنا حوالي دابا 98 منهم راه كل وحدة فيهم كتدير 4 المليون الدرهم؛

كاين كذلك مستشفيات القرب اللي أنجزنا منهم 40 إلى حدود اليوم بقى لنا 20 في طور الإنجاز؛

كاين كذلك المستعجلات المتنقلة، البارحة كنت مع السيد المستشار المحترم في المستشفى المتنقل في الحوز اللي فيه وحدة ديال المستعجلات المتنقلة ووحدة ديال يعني العناية المركزة حتى هي متنقلة؛

كاين كذلك الشراكة مع القطاع الخاص، ابدينا بالتجربة في الجديدة وغنتبعولها ديال الدار البيضاء وغنتبعولها ديال خريبكة؛

كاين مراكز تلقين العلاجات الإستعجالية (les CESU: les Centres d'Enseignement des Soins d'Urgence) باش تنعلمو الناس شنو خصو يزدار أمام شي حلقة مستعجلة؟ ولكن أكثر من هذا اشنو خاصو الطبيب شنو خاص الممرض ميديرش؟ لأن شي مرات كنديرو (les gestes) إلى آخره، فكتشوف أنه جميع هاذ الوسائل هاذي بدات تدريجيا اللي خاصها شوية الوقت باش ..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

تفضلوا الأستاذ الهمس في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكرك على الاعتراف أنه مازال موصلتوش لنتائج بالنسبة لمستعجلات القرب، والدليل هو الواقع اللي كنعيشوه على مستوى بعض الأقاليم، تازة اللي مازال مستعجلات القرب واد أمليل وتاهلة وأكنول مازال..

والإشكال كاين هو في الأطر الطبية كما قلت ماشي ف.. السيد الوزير بغيت نركز على ذيك الهليكوبتر، عندي حالات على مستوى إقليم تازة اللي امشاو واحد جوج ضحايا بسطاء، فلاحة اللي كانوا كيمارسوا النشاط ديالهم اليومي، واحد من الجماعة ديال بورد، من بعد ما شدات ذيك الآلة ديال الدريس تقطعوا لو جوج ديال... ووقع لو نزيف بعد ما شداتو جوج يدين.

هنا ابغيت السؤال باش تشرحو للرأي العام، اشكون هي الجهة المسئولة عن تحريك ذيك الهليكوبتر؟ هل الطبيب المختص بالمستعجلات؟ أم المدير الإقليمي أم الجهوي؟ هل الوالي؟ هل أنتم السيد وزير الصحة شخصيا؟

لأن مع الجوج ديال الليل لما وصلوا الناس ديال بورد وصلوا الضحية من تقاس من يدو، الطبيب اللي كان واقف كيقول لينا إلى كاين شي تدخل اللي غيتصيفط الهليكوبتر اللي غتهزوا للرباط ولا لفاس يمكن يتنقذ هاذ السيد.

الحالة الثانية دوار إحموتن جماعة كزناية الجنوبية كذلك بالوقت اللي كان كيشتغل السيد الأشغال ديالو، طاحت واحد المادريا على راسو ووقع لو (hémorragie interne) هزوه لتازة، تازة المستعجلات قاموا الأطباء بواحد المجهود، ولكن لو تدخلت الطائرة الهليكوبتر لكان تم إنقاذه ولكان أحسن «الأعمار بيد الله».

الحالة الثالثة كيما قال لي المستشار من ورزازات، كذلك من بعد ما طلقوا واحد الطبيب ولد تنغير، من بعد يومين من العملية طلقوا، واهنا خصك تدخل السيد وزير الصحة، ما كانش خصهم يطلقوا ذاك السيد من بعد يومين ديال العملية الجراحية، داوه في سيارة الإسعاف والحال سخون داوه لتنغير، من بعد ارتفعت الحرارة ووقعات لو (hémorragie) واضطروا باش يرجعوه لمراكش، قالوا لهم خصكم ترجعوه من تنغير لورزازات في سيارة الإسعاف، عاد تهزوا الهليكوبتر، لأن هنا خص واحد اللجنة ولا واحد آلية اشتغال تكون مبسطة..تحريك هاذ (l'hélicoptère) لإنقاذ أرواح المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ الهمس.

الكلمة للسيد الوزير في بعض ثواني معدودة جدا، لم تتوقعوا هذا السؤال الأخير ربما، اتفضل السيد الوزير راه مازال بقى لك شوية، غير تفضل، تفضل.

السيد وزير الصحة:

لا، بعجالة، فقلت لك أنا اعترفت وقلت لك المستعجلات ماشي مشكل موارد فقط، هي تنسيق هاد الشي اللي تدوي عليه، السؤال ديالك مضبوط، شكون اللي يحرك الهليكوبتر؟ هو الطبيب، هو الطبيب ما كاين حتى شي واحد آخر، الطبيب هو اللي تياخذ القرار.

ثانيا السيد المستشار المحترم خصك تعرف راه الهليكوبترات متيطيروش في الليل، هاذ الشي ماشي غير عندنا ذاك خاص في بعض الهليكوبترات اللي تيكونوا في الجيش ولا، متيطيروش في ذيك الحالات اللي قلتي في جوج ديال الصباح وخا ناخذ القرار كطبيب ميمكنش تطير لأن هاذ الشي اللي كاين.

ثالثا، أنه هاذ الشي خصو شوية ديال الوقت، لأن هاذ الشي راه تنسيق يعني هي الحل الوحيد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، بلغت الرسالة شكرا.

ننتقل إلى السؤال الثاني في هذا القطاع دائما، وهو حول اختفاء بعض الأدوية من الصيدليات، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. أحد أعضاء الفريق.. الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد علي الجغاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين،

تفيد بعض المصادر اختفاء بعض الأدوية من الصيدليات، خاصة الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة كمرض الأمعاء والقصور الكلوي وبعض المهدئات، الشيء الذي أثر على العديد من المواطنين الذين يجوبون أكثر من أسبوع العشرات من الصيدليات بحثا عن هذه الأدوية دون جدوى.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي أسباب اختفاء مثل هذه الأدوية من الصيدليات؟ وهل هناك تفتيش دوري للصيدليات لضبط المتلاعبين بالصحة العامة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

قطاع الأدوية هو معروف على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الدولي، فمثلا في 2014 في فرنسا اللي احدنا، حوالي في حوالي في 2014 تقطعو 503 دواء في السنة، احنا في 2014 ما عندنا نفس العدد ديال الأدوية حنا تقطعو لنا 60 حتى ل 70 وليني ما تنقارنش أنا لأن هما عندهم أدوية كثيرة جدا، أشنو الأسباب؟

أولا، كاين المواد الأولية المستعملة لأن تيكون كتدار واحد الدوا إلى ما كانش المواد الأولية لأن تتجي من الهند ولا تتجي من الصين إلى ماكايناش تيتحبس تيوقع انقطاع؛

ثانيا، إلى كانت واخا واحد البلد تتصنع ذاك الدوا وتتجي المراقبة إلى ما كانتش جودة الدواء خلال تصنيع المنتوج المستورد تيتحبس؛

كاين كذلك إلى ما كاينش (monopole) لواحد الدواء اللي ما تيكونش البديل ديالو تيكون غير هو اللي كاين ما كاينش الدواء الجنيس ديالو والمختبر تيدير ما بغا؛

وكاين نقطة رابعة بالنسبة للمغرب هي السبب وأنا عارف هاد القضية وهي تخفيض هذاك المرسوم اللي خفض ثمن الأدوية، اللي بعض الأدوية.

ولكن، السيد المستشار المحترم، اخذينا جميع التدابير اللازمة، وأنا الملف أتتبعه شخصيا، أشنو اخذينا؟

أولا إلزام جميع المختبرات والموزعين باش يكون عندهم واحد المخزون احتياطي للأدوية طبقا للمرسوم 263.02 اللي خرج في 2012، وهاد المخزون خاص يكون الربع من ذي الشي اللي باع السنة اللي دازت، لابد نكون عندو.

ثانيا، كاين حملات تفتيشية نعطيك أرقام اللي اخذينا فيهم إجراءات ما عنديش الوقت باش نديرها أمامكم، حملات تفتيشية بمختبرات، 2014: 35 مختبر من أصل 42 اللي كاينة في المغرب.

فيما يخص الموزعين، 29 من أصل 40، الصيدليات 436 من أصل حوالي 1000 صيدلية، كاين تفتيش وكاين إجراءات اللي تتخاذ ونراقبو واش هذاك الدواء كاين.

ثالثا، تشجيع وتسجيل الأدوية الجنيسة، في 2014 في وزارة الصحة، دخلنا بالضبط 1103 دواء جنيس، 1103 دواء جنيس تندخلوهم باش ما يبقاش (monopole) باش ما يبقاش الدوا تيبيعو غير هو يحبسو فوقاش ما بغا ويدير ما كاين، حتى احنا غادين في هاد السياسة ديال التشجيع احنا ما كرهناش إن شاء الله في غضون سنتين أو 3 غادي يكون عندنا أي دواء في المغرب خاص يكون 3 ولا 4 ولا 5 الأدوية جنيسة ديالو باش إلى حبس واحد غادي نلقاو الثاني.

رابعا، وأخيرا كاين عندي (La liste) هنا ديال الأدوية اللي اخذيت أنا من الصيدليات مثلا، (Rosustar) اللي مثلا تقطع وليني كاين البديل ديالو (Crestor) هاد الشي داب المشكل الكبير هو الناس ما تيمشيوش عند الطبيب يطلبو منه يبدل له الدواء يعني جميع الأدوية ديال الأمراض المزمنة اللي قلتها من غير واحد الفئة قليلة كاين البديل أدوية جنيسة اللي مسوقة في المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ الأنصاري، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزملاء الأعزاء،

السيد الوزير،

احنا لا نختلف أولا حول مسألتين أساسيتين، أن المشكل مطروح هو أن الوزارة تقوم بمجهودات جبارة من أجل التغلب على المشكل، ولكن من واجب الحكومة وحفاظا على سلامة وصحة المواطنين أن تضاعف أكثر من المجهودات التي أشرتم إليها ولا أريد أن أعود إليها من أجل توفير الدواء للمواطنين في كل المصحات على الصعيد الوطني.

وهناك بدون شك في الصفقات، هناك واحد الدفتر ديال التحملات بالنسبة للمختبرات، الوزارة بدون شك وعلى الرغم من الأرقام اللي هي مهمة جدا اللي اعطيتونا الآن باش يتبين للرأي العام بأن للوزارة غير نائمة، ولكن ما تقومون به لم يف بالغرض المطلوب، معنى هذا أن هذا العمل لم يأت بالنتيجة المرجوة من طرف المواطنين الذين يشتكون من غياب بعض الأدوية التي ألفوها ووصفها الأطباء لهم لمعالجة أمراضهم.

والصحة هي كالهواء والماء والأكل، هو شيء ضروري بالنسبة للمواطن الآن، وبالتالي احنا تنطلبو منكم بمضاعفة الجهود لأن هذه المختبرات مع تقليلها هامش الربح عاملتكم بنقيض القصد أي بغيات تلك الأدوية والتقاعس في صنعها، فهنا خصنا نسميو الأشياء بأسمائها.

إذن، خص الدولة تكون حاضرة لإجبارهم إما يربحوا بزاف أو يغيبو الأدوية، هذا هو اللي احنا تنبغيو ندقو فيه ناقوس الخطر وتنبغيو نحطو

أمام الرأي العام باش يسمعوا الرأي ديال الحكومة ولكن كذلك رأينا اللي هو رأي المواطن واللي الدولة كذلك الصحافة الوطنية.

تنتمناو باش تتغلبوا في أقرب وقت على هاذ الإشكال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ الأنصاري.

السيد الوزير، شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموالي، دائما في نفس قطاع الصحة، وهو حول الخصاص في الأطر الطبية. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلوا الأستاذ العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يخفى علينا جميعا أن المنظومة الإدارية لبلادنا تعاني من خلل فيما يخص انتشار الأطر الإدارية، وعلى وجه الأخص انتشار الأطر الطبية.

فالملاحظ هو أن هناك نقص حاد حاصل في الأطر الطبية تعاني منه بعض المدن وبعض الجماعات القروية، بينما يتم دائما وأبدا التركيز على جهتي الدار البيضاء الكبرى، وكذا جهة الرباط، مما يجعل المواطنين يتضمرون ويستاؤون من السياسة الصحية المتبعة من طرف هاته الحكومة، ويخلق لهم متاعب من جهة ثانية.

فعلى هذا الأساس، السيد الوزير المحترم، نسائلكم كفريق الاشتراكي عن ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها على وجه الاستعجال لتدارك هذا الخلل؟

ما هو برنامج وزارة الصحة لإعادة انتشار الأطر الطبية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تنشكركم على طرحكم لهذا السؤال واللي ركزتو عليه على النقص العددي الحاصل فيما يخص الأطر الطبية، فأشرتي أنه مثلا قلت الدار البيضاء والرباط.

للتذكير فقط واحنا متفقين أنه 54% ديال الأطباء موجودين بين الرباط والدار البيضاء، فقط 24% في العالم القروي، ولكن احنا ما بقيناش مكتوفي الأيدي لأن المشكل مطروح كما وكيفا، واخا إعادة الانتشار غير كاف، خصنا نرفعو من المناصب المالية الشيء اللي تديروا هاذ الحكومة.

فنذكر بأن 2013 الحكومة كان عندنا في وزارة الصحة بما في ذلك المناصب ديال المراكز الاستشفائية الجامعية، بالضبط 3978 منصب مالي، 2014، 2691 منصب مالي، في حين أن السنوات اللي كانت قبل كانت وزارة الصحة ما تدوزش أكثر من 800 ولات 1000 منصب مالي في السنة.

كاين مجهود غير كاف صحيح، ولكن إعادة الانتشار كيف؟ راه ما يمكنش لأي وزير وأقولها وأتحمل هاذ المسؤولية أنه غيجي وغا... أنت سير هنا، أنت.. ما غتحل حتى شي مشكل وأنتما راه عارفين غير ذاكشي اللي تنقولو تتنوض القيامة، هذشي تيتحل تدريجيا بإجراءات اللي خصها شوية دالوقت والتدبير وخصها قوانين، مثلا:

أولا، الخريطة الصحية، هو أشنو هو التوزيع العادل والأمثل ديال الموارد البشرية ديال التجهيزات البيوطبية وديال البنيات التحتية في العالمين القروي والحضري؟ وفي القطاعين الخاص والعام؟ خرجات بدات الأجرأة ديالو والتفعيل ديالها.

النقطة الثالثة، هي الخدمة الوطنية الإجبارية اللي هذا قانون أنا وأتشبث به هو الحل الوحيد باش هدشي ما يبقاش، باش ناس غادي الناس اللي غادي يتخرجو غادي يمشيو لبلايص اللي محتاجة فيهم الدولة، الحاجة اللي المواطنين والمواطنات محتاجين، القرى، المناطق النائية، وحتى المستشفيات اللي خصها ملي تندويو على الخدمة الإجبارية، ما خصهاش تفهم راه كلشي تيمشي للجبولة وكلشي.

يعني فين ما كاين خصاص مثلا المتخصصين اللي غيتخرجوا فالمتخصص ما عندك ما تصفطو لشي قنت اللي خصو المنظار اللي خصو (fibroscopie etc...)، فهذي، هذي أمور عملية إن شاء الله عما قريب إن شاء الله احنا في نقاش ابدينا المسودة ديال المشروع، غنجيبوه أمامكم ونتمناو على الله أنه نتوفقو في هاذ الشئ إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضل الأستاذ العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على الجواب ديالكم، وفي التعقيب ديالي سأقف عند

الخريطة الصحية.

صحيح، هاذ الشي اللي قلتوه السيد الوزير، ولكن، ما العمل؟

المواطنين المغاربة طال انتظارهم، وأنا غير بعيد عن مدينة الرباط، نمشي معكم غير لجهة طنجة-تطوان، وبالضبط، نحدد لكم السيد الوزير، غير باش نعطيكم مثال، كاينة في إقليم وزان، واحد الجماعة قروية، اللي هي زومي، فيها 40 ألف دالناس، الاقتراع باللائحة، كاين ثلاثة دالمستوصفات اللي دارتهم الحكومات السابقة، كاين مستوصف الجحرة، كاين المستوصف ديال بني كولش، كاين ديال عين زيوان.

احنا هاذ الشي اللي قلتي دالخريطة الصحية، صحيح، عينتي الممرضات أو الممرضين، ولكن مملتحقينش، دابا الخطير السيد الوزير هو أن أنت هنا في الرباط، كاين ما يفيد على أن محمد أو زيد عين بالمستوصف الفلاني، ولكن على أرض الواقع، راه ماكاينش.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، هاذ 40 ألف دالناس، راهم يعانون الأمرين، ماكاينش سيارات الإسعاف.

جوج، ابتلوا في هاذ السنوات الأخيرة بواحد الطبيب الذي ركب رأسه، واللي الأطر الطبية داخل المستوصف ديال زومي عملوا الشكاية ضده ضد المندوب، جميع الأطر الطبية، الممرضات والممرضين.

احنا بغينا نعرفو هاذ السيد إلا كان، خارج القانون وعندو شي حصانة أو شي حماية، حتى احن نباركوه، ولكن القانون ينبغي أن يطال الجميع.

ثالثا، كاين عريضة ديال مواطنين ديال الابتزاز، ولا من يجيب، وهاذ الناس مشاو شكاو للمندوب، مشاو عند السيد العامل.

احنا برلمان، احنا اتصلنا معكم، شنو غيديروا هاذ الناس هاذوا، مكاينش شي سيارات الإسعاف، ها هما التوقيع دالمواطنين، أنا بغيت منكم السيد الوزير تديرو بحث مع هاذ المواطنين، تيقولك يديلوا 200 درهم، 200 درهم، كيبيع الدواء، يعني بيسري، ماشي سبيطار، هذاك ولا بيسري.

فإلى كان هاذ الناس كيكذبوا، ديرلهم الوشاية الكاذبة، ها التوقيع ديالهم، ها رقم البطاقة ديالهم. بالنسبة للممرضات والممرضين، ها هما ثمانية، وكيتحرش بالممرضات، السيد الوزير، مشاوا عند المندوب، لا من يجيب، اشنوا غنديرو؟ وغادي نعالجوا الأمور بإعادة الانتشار بكيفية نضرية.

الله يخليك، السيد الوزير، مزيدا من إيلاء عناية لهاذ البعض، مشينا لأسفي، هاهو الزميل دأسفي قالك جماعة لحضر مافيهاش الطبيب، رغم المراسلة ديال الجماعة القروية مكاين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أستاذ العلمي شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان لكم تعقيب في هذا الموضوع.

السيد وزير الصحة:

بسرعة، فيما يخص سيارات الإسعاف، أنا غادي غير نخرج من هنا عنشوف هاذ المشكل إلا خاص سيارات الإسعاف، غنصيفطها من غدا في الثمانية دالصباح، لأن هذا واجب.

فيما يخص هاذ المشكل هذا، أنا في اخباري يا الله، في اخباري هاذي ربع ساعة أو نصف ساعة، لأن الإجراء اتخاذ السيد المستشار المحترم، جميع الإجراءات اتخاذت، وأنا يعني محرج لأنه لقيت أنه شي تطبيق ديال القانون دار بشي طريقة أو بأخرى، وغنواعدك في هاذ الجمع المبارك، أنه غادي نحل المشكل غدا في الصباح، مغاديشاي يبقى هاذ المشكل تماما.

لأن كنت حليتو أتفاجأ أنه ذاك الشي، القرارات اللي اخذيت ماشي هي اللي طبقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

شكرا للسيد الوزير على التفاعل ديالكم والمساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية، والسؤال الأول في هذا القطاع، هو حول الظروف التي مرت فيها الانتخابات المهنية، ورد في هذا الموضوع ثلاث أسئلة، وهي تتميز بوحدة الموضوع.

السؤال الأول، كما قلنا للفريق الفيدرالي، حول الظروف التي مرت فيها الانتخابات المهنية. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق تفضل الأستاذ...

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

لابد من التذكير في البداية، أن الانتخابات المهنية الأخيرة تميزت بكونها تأتي بعد إعمال مقتضيات دستور 2011 من جهة، ومن جهة ثانية، فهي المرة الثانية التي تأتي فيها هذه الانتخابات بعد إعمال مقتضيات مدونة الشغل.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير عن الأجواء العامة التي مرت فيها هاته الانتخابات، خاصة أن هناك من شكك في مصداقيتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثاني في نفس الموضوع، هو لفريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ الحاج العربي خربوش تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

بعد ظهور نتائج انتخابات مندوبي الأجراء عبرت بعض الأطراف النقابية خاصة تلك التي لم تحصل على نتائج مرضية في تشكيكها في نزاهة العملية الانتخابية، مما يفرض تقديم توضيحات من طرفكم السيد الوزير، حول الظروف التي مرت فيها هذه الانتخابات ومدى احترامها لمبدأي الشفافية والنزاهة، وتمكين المأجورين من تمثيلية حقيقية حسب اختيارهم لما فيه مصلحة الشغيلة والعملية الديمقراطية ببلادنا.

فكيف مرت هذه الانتخابات السيد الوزير؟

وما هي دواعي الاحتجاجات التي واكبت عملية الإعلان عن النتائج؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وفي نفس الموضوع وتحت عنوان نتائج انتخاب مندوبي الأجراء، يطرح فريق التجمع الوطني للأحرار سؤالا في الموضوع، تفضل السي مفيد.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عرفت بلادنا مؤخرا عملية انتخاب مندوبي الأجراء، هذه العملية التي انتقدتها مجموعة من الهيئات النقابية، بل شككت في نزاهتها ونتائجها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الظروف والملابسات التي مرت فيها هذه الانتخابات، وما هو موقفكم وتفسيركم للاحتجاجات التي جاءت للطعن في نتائجها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بظروف إجراء الانتخابات، تفضلوا، السيد الوزير، للمنصة باش تاخذوا الوقت ديالكم، ولكم 9 الدقائق طبعا بما فيها الوقت المخصص للجواب وللتعقيب.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية ابغيت نشكر كثيرا السادة المستشارين المحترمين من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية وفريق التجمع الوطني للأحرار وفريق التحالف الاشتراكي على طرحهم هذه الأسئلة المتعلقة بانتخابات مندوبي الأجراء والظروف اللي مرت فيها، وما أسفرت عنه من نتائج، من أجل توضيح الأمر أمام الرأي العام الوطني والدولي، وما يكتنفه من غموض.

لابد من التذكير بالأهمية القصوى لهذه الانتخابات في تعزيز الديمقراطية الاجتماعية وثقافة الحوار ودمقرطة العلاقات المهنية وتعزيز الثقافة التشاركية في تدبير شؤون المقاولة وفي تحديد النقابات الأكثر تمثيلا على مستوى المؤسسة وعلى الصعيد الوطني، وفي تشكيل وتفعيل المؤسسات التمثيلية داخل المؤسسات الإنتاجية كممثل نقابي، لجنة المقاولة، لجنة حفظ السلامة والصحة المهنية.

وفي المجال الاستشارية الثلاثية التركيب التي تنص عليها كما تعلمون مدونة الشغل، وكذا مؤسسة الحكامة من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجالس الإدارية للمؤسسة العمومية، كما هو الشأن بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الإشراف المباشر على تنظيم انتخابات مندوبي الأجراء التي تجري داخل المؤسسة الإنتاجية يعود إلى المشغل، أقول المشغل، وتحت مسؤوليته في جميع مراحلها بدء من عملية إلصاق اللوائح الانتخابية إلى الإعلان عن النتائج.

وقد أعطى المشرع ضمانات قانونية للأجراء قصد تصحيح كل خلل قد يعتري هذه العملية من خلال حق التعرض والطعن في اللوائح أو الطعن في نتائج الانتخابات، وبالتالي فالمسؤولية مزدوجة بين المشغل والأجراء.

كما نشير إلى أن المقتضيات القانونية المؤطرة للعملية الانتخابية هي من النظام العام لا يجوز مخالفتها إلا بما يسمح به القانون صراحة.

أما فيما يتعلق بالتواريخ وآجال الاقتراع، فقد تم تحديدها في القرار الوزاري كالتالي:

من فاتح يونيو إلى 20 يونيو 2015، في حالة عدم توفر النصاب

القانوني -إلى مصوتوش أكثر من 50% ديال المقاولات المحصية- يجري دور ثاني داخل عشرة أيام، أي مابين 11 و 20 يونيو 2015، يتم تلقي آخر محضر داخل 24 ساعة بعد 20 يونيو 2015، في حالة الطعن في المحاضر المنجزة في آخر يوم من الدور الثاني والذي هو 20 يونيو 2015 يجب إضافة 8 أيام أخرى كأجل للطعن و15 يوم للبت في الطعون.

وكما تعلمون فالنتائج تم الإعلان عنها يوم 24 يونيو أي قبل الآجال المحددة قانونيا، والذين يتحدثون عن تأخير الإعلان عن النتائج، إما لم يقرؤوا الإجراءات القانونية أو يتجاهلون القانون أو يحاولون التشويش وخلق الغموض لدى الرأي العام الوطني.

ومن أجل ضمان نجاح هذه العملية التي تعد الأولى من نوعها، كما قال السيد المستشار المحترم، التي تجري في ظل أحكام دستور 2011، والثانية من نوعها في ظل مدونة الشغل 2003، قامت الوزارة بإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالانتخابات المهنية وتوجيه دوريات في الموضوع لمسؤولين عن المصالح الخارجية للوزارة واتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في العديد من الإجراءات من تكوين لجنة مركزية، إحصاء المؤسسات الخاضعة لنظام انتخاب مندوب الأجراء، تحيين المطبقة المعلوماتية، تحيين الدليل المتعلق بعملية انتخاب مندوبي الأجراء، إعادة دليل خاص بالشركاء الاجتماعيين حول مجالات تدخلهم في العملية الانتخابية، وتنظيم ورشات تكوينية جهوية لفائدة جميع مفتشي الشغل حول الدليل المتعلق.

وعلى العموم، وأقولها بكل صراحة، كما أكد على ذلك السيد رئيس الحكومة خلال اجتماع المجلس الحكومي الأخير، فإن عملية انتخابات مندوبي الأجراء قد مرت في مختلف مراحلها في ظروف عادية سادتها روح المسؤولية والحوار البناء بين المشغلين والمنظمات النقابية للأجراء والمنافسة الشريفة بين مختلف الفاعلين، واحترام القانون والتعامل الإيجابي للفرقاء مع بعض المشاكل المتعلقة الطفيفة التي تمت معالجتها في حينها.

بكل صراحة، وحتى نكون واضحين في هاذ المسألة هاذ، إن الحديث الآن والتشكيك في الانتخابات لا يخدم بلادنا، إن عهد التزوير، تزوير النتائج في الانتخابات، قد ولى إلى ما لا رجعة في بلادنا، فبالطبع كل استحقاق انتخابي غادي يكون رابح وخاسر، هذه عملية طبيعية، فأتحدى أيا كان هناك نقابتين اللتين شككتا في نتائج الانتخابات، ونعرف الوضعية، لا أريد أن أخوض في الأوضاع الداخلية لهذه النقابات.

أما النقابات الجادة التي أصبحت الآن تحضى بالتمثيلية أشادت بالعملية التي مرت فيها الانتخابات، وحقيقة الأجواء التي مرت بها يجعلنا نفتخر بما أنجزته بلادنا في البناء الديمقراطي، وبما أنجزته في توفير الظروف والمناخ الملائم لإجراء مثل هذه الاستحقاقات، والذي نتمنى أن تكون فاتحة خير بالنسبة لما ينتظرنا من استحقاق في خلال الأسابيع القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

والآن أفتح باب التعقيبات، والكلمة لأحد.. الفريق الفيدرالي في إطار التعقيب، أستاذ الرماح تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

شكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

أهم ما يمكن إثارته في إطار تعقيبنا باسم الفريق الفيدرالي هو نسبة المندوبين المستقلين، هاذي كتطلب واحد المجهود كبير واحترام حق الانتماء النقابي، لأنه إلى تكلمنا على المجالس السياسية يمكن لنا نتكلمو على العزوف لكن ملي كنتكلمو على العمل النقابي، كيمكن لنا نقولو أنه السبب ديال عدم التحاق العمال بالنقابة كيرجع لتضييق على الحريات النقابية.

إذن يجب بذل جهد حتى يتاح للعمال باش يبقاو يلتحقو بالنقابة، هذا كيقتضي أيضا بذل جهد أكثر لاحترام القانون لأنه السبب ديال التضييق كيرجع لعدم تطبيق القانون، هذا كيقتضي دعم جهاز تفتيش الشغل اللي بطبيعة الحال تبذل جهد كبير أثناء الانتخابات من طرف جهاز تفتيش الشغل، ولكن خاص الاهتمام بهم وخاصة أننا علمنا أنك هناك إعتمادات خاصة لهاذ الانتخابات، واش كاين واحد المجهود كذلك في هاذ الجانب؟ وأيضا كذلك كنعرفو النقص الحاصل في هاذ المجال.

كذلك، السيد الوزير، لابد من التفكير في مراجعة المنظومة لأنه الحق في تحقيق واحد النوع ديال التوازن ما بين القطاع الخاص والعام، هذا ذكرنا فيه، وكنا تكلمنا قبل، وتكلمنا على التوافق وغيره ولكن كيف ما كان الحال لابد.. كذلك لابد من التدقيق، من التدقيق فيما يتعلق بأقل من 10 تدقيق بذل جهد في هاذ الجوانب.

طبعا، العملية الانتخابية كتطلب مجهود جماعي ديال جميع ملي كنتكلمو على المصداقية وكنتكلمو على النزاهة، هي مسؤولية مشتركة ديال الجميع ونحن نعرف جميعا كيف مرت الانتخابات ماشي باش نجاملو هاذ الجهة أو تلك أو باش نشكوها في هاذ الجهة أو تلك، احنا في الميدان كنعرفو إجراءات والتدابير اليومية وما قمنا به كذلك كنقابات، في هاذ الجانب كنقولو بذل جهد أكبر حتى ومنها كيف قلت عملية ديال الاحترام فيما يتعلق بالقضية ديال المستقلين.

فيما يتعلق كذلك بالحوار، هاذ الانتخابات غادي تجرى من بعدها غادي يبقى اعتماد للحوار على مستوى الوطني في 6 % بطبيعة الحال اللي غادي تحترم بطبيعة الحال وكذلك 35% فيما يتعلق بالمؤسسات،

طبعا أساسي الآن حتى كنا صناديق اقتراع يجب بطبيعة الحال احترامها.

كذلك خاص تدارك فيما يتعلق بالمؤسسات التي سيتم تكوينها فيما بعد، لجنة المقاولات لجنة السلامة والصحة، المجالس الاستشارية الأخرى المقتضى في مدونة المجلس الأعلى للإنعاش التشغيل إلى غير ذلك، كل هاذشي كيطلب واحد الجهد كبير باش فعلا نتماثلو حتى إلى كانت بعض الثغرات فين كنا ثغرات، لابد أن يبذل جهد للتدارك حتى باش نتقدمو ونكونو في المستوى ديال المرحلة اللي احنا فيها بعد دستور فاتح يوليوز 2012.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك أستاذ الرماح.

وأعطي الكلمة لثاني معقب حول جواب السيد الوزير من فريق التحالف الاشتراكي، تفضل أستاذ الحاج العربي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أود أن أشكر السيد الوزير على الإيضاحات الذي..

السيد رئيس الجلسة:

رجاءا اللي كيستعملوا الهاتف يوقفوه لأن ما كنتصنتوش .. تفضل الحاج العربي.

المستشار السيد العربي خربوش:

أولا، أود أن أشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات اللي ادليتو بها حول سير العملية الانتخابية وهذا هو اللي غيعزز البناء الديمقراطي، البناء الديمقراطي في بلادنا.

ونشكركم ونتمنى إن شاء الله أن تمر جميع الانتخابات، الاستحقاقات المقبلة في أحسن الظروف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لآخر معقب تفضل الأستاذ مفيد في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد مفيد:

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الصريح والواضح والذي جاء كرد فعل على التصريحات المغرضة لبعض الزعماء السياسيين الذين يحاولون عبثا الاصطياد في الماء العكر ويحاولون قدر المستطاع تشويه عمل الحكومة بالكذب على المغاربة.

السيد الوزير المحترم،

ولله الحمد انتخابات مندوبي الأجراء كما أكدتم وأكد المعنيين مرت في جو من المسؤولية وأعلنتم عن نتائجها يوم 24 في جو من الشفافية والنزاهة التي اقتنع بها الجميع رغم بعض الملاحظات الجانبية والمعزولة والتي نعتبرها عادية جدا تقع في جميع أو في أحسن الديمقراطيات في العالم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أستاذ مفيد.

الكلمة للسيد الوزير في بضع دقائق للرد عن التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

لا، بسرعة، بغيت نضيف إلى ما قاله السادة المستشارين بعض القضايا أساسية، فيما يخص اللامنتمين نقابيا هناك تحسن مهم مقارنة مع انتخابات 2009، بحيث في 2009 كانوا عدد الناس اللي ما عندهمش انتماء نقابي كانوا تيمثلوا 55%، الآن تيمثلوا أقل من 50% ربحنا أمامنا 5 النقط مهمة.

بالطبع المسألة الثانية تتعلق بالنصوص المنظمة لهاذ الانتخابات، بالطبع الأمر مطروح يعني الآن عندنا واحد المدة زمنية ديال 6 سنين تيمكن لنا نفتحوا حوار وطني حول مراجعة هاذ النصوص، أما في هاذ الانتخابات هاذي ما كانش عندنا الوقت ما يكفي وهنا اتفقنا مع النقابات باش تمر الانتخابات على أساس النصوص المنظمة اللي كانت سائدة.

فيما يخص الإخوان اللي كيطعنو في النتائج عبر الصحف، أتحدى أي كان يوضعو شي طعن أمام المحاكم، وفات الأجل، ما عندهمش حجج، هما خسروا خصهم يعترفوا وكل واحد خصو يستنتج الدروس والخلاصات من هاذ الاستحقاقات هاذي، ما يغطوش يعني الحقيقة يعني بالوهم، راه احنا تنتكلمو على المغرب، أحيانا حينما أتابع ما يكتب في بعض الصحف تنتسائل واش حنا في المغرب ولى في شي بلاد أخرى؟

هاذ الناس خصهم يوضعو رجلهم على الأرض ويشوفو الواقع كما هو، وكل واحد يستنتج الدروس، احنا ما عندنا لا ناقة ولا جمال، ما كنربحو ما كنخسرو احنا تنسجلو ملي تتجينا النتائج تنسجلوها، ونفس المسائل يعني كلها بالمحاضر كلها راه (les archives) كاينين، أي واحد يمكن لو يطلع على هاذ المعلومات ما يشوهوش صورة بلادنا باش نتعاونو جميع، وماشي مصلحتنا أننا نشوه السمعة ديال البلاد.

النتائج والانتخابات مرة أخرى دازت في جو سليم، فيها النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، ربح من ربح وخسر من خسر، الله يعني يعاون الجميع في المستقبل.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وقبل أن ننتقل إلى الأسئلة الموالية، أريد أن أذكر السادة المستشارين بأن لنا موعد مع جلسة تشريعية مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية لأنني أصبحت أرى عدد الحضور يتقلص في القاعة، شكرا.

ننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وهو حول الدور السياسة العقارية في التنمية الاقتصادية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، أستاذ شكيل تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير الصديق والحميم الذي خرج من جنابنا، واحنا تنقولو له امبارك مسعود وتنرحبو به.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

تعد إشكالية العقار من بين أهم التحديات التي لازالت مع كل الأسف تقبح المسار التنموي لبلادنا في ظل غياب رؤية واضحة لدى الحكومة لمعالجة الأعطاب والاختلالات التي تعتري قطاع العقار.

بناء على ذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لجعل هذا القطاع قطب رحى في تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

وشكرا مسبقا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

غادي نوقف اهنا باش نشوف فيك مزيان، ونقول لك أنا معاك وما امشيت فاين.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال لأنه مهم جدا طويل عريض، يمكن لنا نتكلمو عليه كثير.

ففي الواقع الحكومة قامت ببعض الإجراءات، نذكر منها على الخصوص:

- الظهير المتعلق بالتحفيظ أصلحناه، ثم تسريع وثيرة التحفيظ وذلك بتيسير المساطر وتشجيع التحفيظ الجماعي وتحفيظ الأملاك الجماعية والغابوية؛

- استصدار قانون مؤطر للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- تعبئة العقار لفائدة مختلف الإستراتيجيات القطاعية، اللي وصل حدود 60 ألف هكتار من 2000 حتى لدابا؛

- وزارة ديال التعمير وإعداد التراب الوطني لم يعقها مشكل العقار من فتح أكثر من 80 ألف هكتار في وجه مختلف المتدخلين؛

لهذا، رغم أن كاين هاذ الإشكالية التي بدأ التفكير فيها في 79، في 79 المرحوم جلالة الملك أمر بإحداث وكالة وطنية ولم يتم ذلك.

كذلك، في 82 وقع كذلك حوار حول إحداث الوكالة العقارية، ولكن الدور ديالها كان مخفض كثير وما خرجاتش.

في 98 كانت محاولة أخرى لإحداث من جديد وكالة عقارية وطنية، باختصاصات واسعة لم تر النور.

في 2006 كذلك هناك مشروع مدونة ديال التعمير كلشي تيعرفو راه دازعندنا، احنا ما وصلش عندنا، اقبل ما يوقف احنا جانا لكاط كاط (04.04)، ولكن اقبل ما يوصل عندنا هاذ المدونة وقفات في الطريق، وبالتالي لم نتمكن إلى الآن من إحداث هاته الوكالة.

الآن، رئيس الحكومة كان التزم داخل هاذ القبة بأنه سيقوم بمناظرة وطنية، من أجل مناقشة جميع المتدخلين واللي كيهمهم الأمر في قضية العقار من أجل إيجاد صيغة جديدة لحل الإشكالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السي شكيل لكم تعقيب، اتفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير.

ملي غادي تسمح ليا، لأنه على الهامش اهضرتي على الإدارة ديال التحفيظ، فاخبارك بأن جميع المحافظات في المغرب راك (sans sécurité)، بلا عمال ديال (nettoyage)، فاخبارك اجراو عليهم كلهم وابقاو، دابا الخدامة الموظفين هما اللي تيخلصوا الناس اللي تيديروا

(nettoyage) وهما اللي تيخلصوا (les sécurités)، امشينا تنساءلو اعلاش؟ قال لك راه وزير المالية قطع عليهم الميزانية، هذا نقطة غيرباش نخبرك بها نقولها لك، لأنه راه عيب باش نسمعو هاذ الشي.

النقطة المهمة، السيد الوزير، وراك قلتيها، راه رئيس الحكومة، من عام 2013 وهو ادعا لعقد هاذ المناظرة الوطنية باش نحقق المساهمة ديال العقار، آش اعمل؟

ثانيا في 2013، قال تحديث وتقوية الترسانة القانونية، بالخصوص الظهير ديال 30 يونيو 1918 المتعلق بالاحتلال المؤقت ديال الملك العمومي، ولكن حتى شي حاجة، السيد الوزير، راه متزادت حتى الآن.

الكلام سمعناه وفرحنا له وصفقنا، ولكن الواقع ما جرى حتى شي حاجة، وهذا هو اللي طرحنا، هذا هو اللي لزم علينا في الفريق ديال الأصالة والمعاصرة باش نطرحو عليك هاذ السؤال، لأننا تنعرفوك ابن الدار وغادي تهتم به وتبارك الله راه بينتي لنا جيتي بالمعلومات الكافية ولكن شي حاجة في يدك ملموسة اللي يمكن لنا نفرحو بها راه ما كاينشاي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم بعض الثواني قليلة جدا.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

ما يمكن لي أن أقوله لكم هو أن المناظرة في طور التهيئ ما مشاش عليها، ثانيا أن الوزارة من بعد ما تكون هاد المناظرة ستعمل معكم ومع الجميع على بلورة رؤية جديدة بناء على التراكم اللي كان من 79 بحال اللي قلت، من أجل رؤية جديدة في قطاع.. في المجال ديال العقار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة ديالو في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، ونبدأ بالسؤال الأول وهو حول الارتفاع الحاصل في أثمنة المدارس الخصوصية، يعني تكاليف الدراسة في المعاهد الخصوصية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

من الواضح أن المدارس الخصوصية استفادت من الانتقادات الموجهة للتعليم العمومي لتسارع إلى رفع أسعارها، لهذا بعاني أغلب المواطنين من غلاء تمدرس أطفالهم بالتعليم الخصوصي ببلادنا، بحيث يجد المواطن نفسه مع كل بداية موسم دراسي في مواجهة ارتفاع فاتورة تسجيل أبنائه ضمن أسلاك التعليم الخاص.

وهكذا تحولت بعض هذه المدارس الخصوصية إلى مشاريع استثمارية هدفها الربح المادي دون مراعاة القدرة الشرائية للمواطن، فبالإضافة إلى الزيادات التي تعرفها أثمنة الكتب المدرسية سنة بعد أخرى تتوالى الزيادات التي تطال واجبات التسجيل ومصاريف النقل المدرسي والتغذية والتأمين بمبررات مختلفة، دون أن يقابل ذلك تحسنا في جودة التعليم في العديد من المؤسسات التعليمية الخاصة.

بل على العكس من ذلك، هناك نقص في الساحات والفضاءات التعليمية والمرافق الصحية في كثير من المدارس الخصوصية.

لهذا السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية للوزارة لتصحيح هذا الوضع؟

وما هي التدابير المزمع إنجازها لحماية الأبناء من هذه الزيادات التي تثقل كاهلهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالتكوين المهني تفضلوا في حدود طبعا 3 الدقائق بما فيها التعقيب السيد الوزير.

السيد خالد برحاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

أشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال حول الارتفاع الحاصل في أثمنة المدارس الخصوصية.

بالنسبة لهذا الموضوع فإن القانون رقم 06.00 المنظم للتعليم المدرسي الخصوصي والنصوص الصادرة لتطبيقه لا تنص بتاتا على إمكانية تقنين وضبط أسعار التمدرس من طرف الوزارة الوصية، تبقى إذا الأثمنة خاضعة لمنطق العرض والطلب ولنوعية الخدمات المرغوب فيها، ومع ذلك تُلزم الوزارة كل المؤسسات الخصوصية عبر دفتر التحملات بضرورة العمل على إخبار المعنيين بالأمر ونشر رسوم وواجبات التمدرس وتحديد طبيعة الخدمات المقدمة.

كما تجب الإشارة إلى أن الوزارة بصدد اعتماد نموذج جديد للتعليم الخصوصي في سياق تحضير إستراتجية عامة لإصلاح المنظومة التربوية، وتتضمن هذه الإستراتجية تدابير أولوية من بينها:

- توفير عرض مدرسي يحقق تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي، من خلال الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي؛

- وتوفير دعم من طرف الدولة لمؤسسة التعليم الخصوصي مقابل التزامها بعتبات مصاريف التمدرس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار، تفضلوا إلى كان عندكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير.

إلا أنه يجب بأن التدخل ديال الوزارة الآن أصبح ضرورة ملحة لوضع حد لهذا المشهد الذي لا يشرف نظامنا التعليمي، وفي نفس الوقت تحديد واحد السقف أعلى للرسوم التعليمية بهذه المدارس، مع وضع واحد التصنيف لها يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التي توفرها لروادها من أجل الرفع من مستواها التعليمي، وإجراءات تقييمية دورية لمعرفة مدى تكافؤ المستوى التعليمي، ما يدفعه المواطن نهاية كل شهر من أجل تعليم أبنائه.

لهذا، السيد الوزير، سؤالنا يدفعنا لمساءلتكم من أجل مراقبة المدارس الخصوصية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير عندكم شي تعقيب؟

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع دائما وهو حول الإستراتجية الجديدة لتطوير المنظومة التربوية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

الأستاذ طريبش، تفضل الأستاذ طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

يعد الاستثمار في العنصر البشري من أهم الاستثمار يمكن أن تباشره الدول، وتعد المؤسسة التعليمية أهم فضاء لاستيعاب هذا الاستثمار، ومن هذا المنطلق قد سبق لكم السيد الوزير، أن فتحتم المشاورات مع مختلف المتدخلين في ربوع المملكة، وخصوصا في هذا الميدان، أي الميدان التربوي وتمخض عنه وضعكم لمشروع طموح وهو مدرسة الغد رؤية 2030.

وهنا يطرح السؤال نفسه، ما هي أهم الخلاصات أو خلاصات مشاوراتكم المشار إليها؟

وما هي الخطوط العريضة لهذه الإستراتجية الجديدة في الإصلاح للمنظومة التربوية في أفق 2020 و2030؟ وقد سبق لكم أن عرضتم هذا المشروع على جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ولذلك، نريد منكم السيد الوزير أن تبسطوا لنا هذا المشروع بدقة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال جد مهم وفي هاذ الفترة بالذات، ولكن في البداية لابد من الإشارة إلى أن هاذ السؤال جد كبير ومتشعب.

ويمكن أن تكون لنا فرصة في لجنة التعليم بالمجلس الموقر لمناقشة كل مناحي هذه الإستراتجية، وأقتصر على الإشارة إلى بعض الخطوط العريضة في هذا المجال، بحيث أن هذه الإستراتجية الجديدة تعتمد على مرجعيات دستور 2011 والخطب الملكية السامية، وحول كذلك تقرير الجهوية الموسعة وعلى البرنامج الحكومي والاستراتيجيات القطاعية، وكذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وكذلك تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

وقد قامت الوزارة خلال 2014 بعدة لقاءات تشاورية لإصلاح المنظومة التربوية فعقدت الوزارة لقاءات تشاورية ما بين 28 أبريل ومنتصف يوليوز 2014، من أجل رصد الإختلالات ورسم معالم المشروع التربوي المستقبلي، شارك في هذه اللقاءات أكثر من 100 ألف مشارك ومشاركة منهم حوالي 70 ألف من الأستاذات والأساتذة، ثم تم تقاسم نتائج المشاورات من خلال تقارير عبر الموقع الرسمي للوزارة،

وفتح لقاء موسع حول هذه التقارير من خلال منتدى الكتروني.

كذلك، عقدت لقاءات التقاسم والإغناء سنة 2015، نظمت خلالها الوزارة لقاءات لتقاسم هذه المقترحات والملاحظات، وعرفت هذه اللقاءات مشاركة ما مجموعه 103 آلاف مشارك بلغت نسبة الأسئلة منهم 76%.

خلاصة اللقاءات تقاسم والإغناء هاته مكنت من تثمين التدابير ذات الأولوية من طرف جل المشاركات والمشاركين، ومن تقوية المقاربة التشاركية وتحديد التدابير ذات الأولوية.

ويشمل تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين مجموع التدابير الأولوية المعتمدة من طرف الوزارة في إطار الإستراتيجية الجديدة، بحيث أن هناك انسجام ما بين هذه الخلاصات وتقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

التدابير ذات الأولية، تتوزع هذه التدابير التي تم التوصل إليها في إطار اللقاءات التشاورية إلى 9 محاور أساسية، تتضمن 23 تدبيرا، سيتم تفعيلها في الفترة الممتدة ما بين 2015-2018، وتعمل الوزارة حاليا على أجرأة هذه التدابير في انتظار بلورة الرؤية المستقبلية الجديدة في أفق 2030، سيتم الشروع إذن في تفعيل هذه التدابير انتقالا من الموسم المقبل إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أنهيتم كل وقتكم لا ديال التعقيب ولا ديال الجواب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب. تفضل أستاذ اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري كنشكرك على هاذ المجهودات اللي بذلتيو باش تجاوبوا على سؤال عريض كيف قلتو، سؤال ضخم، سؤال ما كيتطلبشاي دقيقة أو 3 دقايق المخصصة في هاذ المجلس الموقر، بقدر ما أنه تيخص ساعات وساعات وتيخص واحد الإجماع وطني باش ناقشوه.

غير أن الذي يحز في نفسنا، نحن في الفريق الاستقلالي، ويعاب علينا أيضا، أننا طالما نادينا بإصلاح التعليم وإصلاحات التعليم أصبحنا نردد هذه الإصلاح هذه المصطلحات، ولكن إصلاح دون إصلاح، حيث نرى جعجعة بدون طحين.

اليوم حتى الباكالوريا ولات كتخرج من طرف المسؤولين، واحنا تنتظرو كيفاش عاوتاني غادي يلفقوها لشي واحد ضعيف كبش الفداء، كيف جرات العادة.

السيد الوزير، احنا عندنا أمل كبير في الاجتهاد ديالكم كحكومة، كوزارة، كطاقات، راه التعليم هو القلب النابض ديال كل التنمية اولاد المسلمين دابا اولاد المغاربة راه ما لقاو فين يقراو، اولاد المغاربة ما لقاوش المدارس، الأطر اللي غتقريهم راه ما كايناش.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، شكرا أستاذ اللبار، شكرا جزيلا والسيد الوزير لم يعد له وقت للإجابة، إلى كانت عندكم شي عناصر على هاذ الجواب على هاذ التعقيب عندكم سؤال لاحق ربما تمرو فيه شي جواب إلى كان ضروري، وكفى.

وننتقل للسؤال الأخير الموجه للسيد لنفس القطاع، وهو حول إغلاق مجموعة من الوحدات المدرسية والكلمة لأحد السادة الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل أستاذ قوضاض.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لجأت الحكومة خلال السنوات الماضية إلى إنشاء وخلق المدرسة الجماعية بالوسط القروي، رغبة منها في تشجيع أبناء البادية على الدراسة ومحاربة الهدر المدرسي، خصوصا، إذا علمنا الظروف الصعبة التي تعيشها ساكنة القرى والبوادي، إلا أنه مع كامل الأسف، تم إغلاق مجموعة من الوحدات المدرسية قصد تجميعها في ما يصطلح عليه بالمدرسة الجماعية.

وهو ما أثر سلبا على السير العادي لتمدرس التلاميذ، وخاصة الفتيات، وزاد من أعباء الآباء، الأمر الذي يعتبر خطوة غير محمودة لا تتماشى والأهداف الداعية إلى تشجيع التمدرس.

وعليه، السيد الوزير نسائلكم: ما هي التدابير المتخذة في أفق السنة المقبلة لتقريب المؤسسات التعليمية بالعالم القروي من الساكنة حتى تستفيد، حتى يستفيد أبناؤها من التعليم أسوة بأبناء المدينة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

بخصوص هاذ السؤال المتعلق بإغلاق مجموعة من الوحدات المدرسية.

لابد في البداية من التأكيد على أهمية المدارس الجماعاتية كتجربة جديدة، وضعت الوزارة برنامجا لإحداث هذه المدارس باعتبارها نموذجا متطورا في مجال العرض التربوي، حيث تتوفر على داخليات ومطاعم وخدمات النقل المدرسي، والتجهيزات الضرورية، وسكن للمدرسين، وتمكين من تجميع تلاميذ مختلف الفرعيات بجماعة معينة في مؤسسة وحيدة.

وهذه الإجراءات ترتبط بمجموعة من الملاحظات التي كانت يتم إبداؤها بخصوص هاذ المجال.

يبلغ عدد المدارس الجماعاتية خلال الموسم الدراسي الحالي 96 وحدة على المستوى الوطني، منها 69 تتوفر على داخلية، بزيادة 23 مدرسة جماعاتية على الموسم الدراسي المنصرم، سيتم إضافة 16 مدرسة جماعاتية برسم الدخول المدرسي المقبل، بحيث سيبلغ العدد الإجمالي منها 112.

انعكس إحداث هاذ المدارس الجماعاتية في تسجيل تراجع مهم لنسب الانقطاع في المناطق التي تتواجد بها هذا النوع من المدارس.

هذه المدارس من ضمن أهدافها، تحسين جودة الخدمات التربوية، والحد من الهدر المدرسي وعقلنة وترشيد الموارد المادية والبشرية، تنويع العرض المدرسي بالوسط القروي، وضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية في الولوج إلى التعليم الابتدائي بالوسط القروي.

بعد القيام بدراسات تشخيصية، ورغم النتائج الايجابية للمدارس الجماعاتية، إلا أن هناك بعض الملاحظات وبعض الإكراهات سيتم العمل على تقييم هاذ التجربة لتجاوز كل هذه الملاحظات.

وهناك تدابير متخذة لتقريب المؤسسات التعليمية بالعالم القروي من الساكنة خلال الموسم المقبل، فعلى مستوى العرض المدرسي، هناك.. يتوقع إحداث 117 مؤسسة تعليمية جديدة، منها 49 بالوسط القروي، موسعة على حسب كل الأسلاك التعليمية، الابتدائي، الثانوي، التأهيلي.

وكذلك، على مستوى الدعم الاجتماعي، مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز آلية الدعم الاجتماعي من خلال العمل على توفير الأدوات والكتب المدرسية للأطفال المعوزين والمستحقين في إطار المبادرة الملكية، «مليون محفظة»، وتوسيع برنامج «تيسير»، وتوسيع شبكة المطاعم المدرسية والداخليات، وتخصيص منح جديدة للتلاميذ، ثم تعزيز شبكة النقل المدرسي بالوسط القروي بتعاون مع الشركاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضل السي قوضاض.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا زرت منطقة معينة في هاذ الحالة، في إقليم الناظور، وبالضبط جماعة حاسي بركان، فيها 4 ديال جماعات، 4 ديال المدارس مسدودة، جماعة زياتة إيموساتن، جماعة أولاد حمو مملوكة، وجماعة إخيان.

هاذ المدارس بعادين على المدرسة الجماعاتية ب24 كيلومتر، أنا حسبتها، كيفاش أنتوما كتظنو بأنه هاذ المدرسة اللي بعيدة بهاذ المسافة، والولد اللي عندو 6 سنين غتسمح فيه أمو باش يمشي ومازال كيدير (les couches)، غيمشي المدرسة الجماعاتية، سنة بيضاء دازت في هاذ المنطقة، وبالتالي هاذ الناس كيحتجو بطريقة كبيرة، لأنه اعلاش؟

أولا، الطرق غير موجودة؛

ثانيا، هاذ الاخر، تصور أنت هاذ الأم اللي غادي تعطي ولدها اللي عندو 6 سنين يمشي يجلس في المدرسة الجماعاتية أسبوع بلا ما تشوفو، ما فهمناش، هاذ المدرسة الجماعاتية غتصلاح من الثالثة للفوق، ولا من واحد المستوى معين.

ولكن إلى امشيتو بهاذ الحالة احنا غادي نفتحو مدارس أخرى لمحاربة الأمية، لأنه اليوم الناس ما بقاتش كتلتحق بهاذ المدارس، واش هاذ المدارس اللي بعيدة بهاذ المساحة كتظنو بأنه غادي يمشيو لها الناس؟

هذا راه مشكل أساسي كيخصو الحل، وبالتالي هذا باش كنقولو هاذ المشروع راه نجح في واحد السن معينة وواحد المستوى معين للتلاميذ اللي كيدخلو المدرسة.

أما تمشي لهاذ المنطقة اللي كنحكي لك عليها اللي فيها 4 ديال المدارس ومسدودة، راه سنة بيضاء، الناس ما قراتش هاذ العام الفايت، ولذا وزارة التعليم تحمل مسؤوليتها فهاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، وشكرا للسيد الوزير على المساهمة ديالو في هاذ الجلسة.

السيد الوزير، استهلكتم كل وقتكم في جوج ديال الأسئلة، تفضل إذا كانت شي حاجة مركزة، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فقط أنا أريد تأكيد على أنه في الجواب على السؤال قلت بأن هناك رغبة في تقييم هاذ التجربة ومراعاة جميع الملاحظات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وعلى المساهمة ديالو في هاذ الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وموضوع السؤال هو حماية المستهلك المغربي من أساليب الغش في المواد الاستهلاكية.

السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

اشكون اللي غادي يجاوب؟ تفضل السيد.. السؤال ديال الفريق الأصالة والمعاصرة.. إلى ما كاينش اللي يلقي السؤال... اعطيو للسي شكيل هو مستعد يلقي جميع الأسئلة ديال...

نعم.. هو حماية المستهلك المغربي من أساليب الغش في المواد الاستهلاكية، والسي البركاني أنت مول هاذ السؤال ومالك؟

المستشار السيد حسان البركاني:

أنا كنتسنى الوفا، كنشوف الوفا ما كاينش.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، الإجابة غادي يجاوبك السيد وزير التجارة والصناعة. حيث ماشي بالضرورة تسنا، علاش غادي تسنى حد أنت، الحكومة راه حاضرة، تفضل السيد البركاني، تفضل.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا، السيد الرئيس، شكرا.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في الحقيقة يتابع الرأي العام الوطني بقلق شديد، معالي الوزير المحترم، ما تعلنه السلطة المحلية والهيئات الإدارية المكلفة بمراقبة جودة المنتجات الاستهلاكية من ضبط كميات كبيرة من المواد الاستهلاكية الفاسدة، انطلاقا من خطورة ذلك على سلامة صحة المواطن.

نسائلكم، السيد الوزير، وكنا في الأصالة والمعاصرة في سؤال ما قبل هذا، للسيد الوزير المكلف بالحكامة الجيدة في السؤال ديالنا حرك الآليات ديالو، ياالاه في ظرف أسبوعين يعني ضبطوا 96 طن وهي مادة سامة داخل التراب الوطني، ياالاه تحريكة بعد أسبوع، احنا أي سؤال جبنا في الأصالة والمعاصرة إلا وعندو حساسية خاصة بالمواطن البسيط.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

إذن، السيد وزير التجارة الخارجية هو الذي سيتولى الإجابة عن السيد وزير الحكامة، الكلمة لكم السيد الوزير تفضل في إطار الجواب.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

أود بداية أن أتوجه بالشكر الخالص للفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، نظرا للراهنية ديالو والأهمية ديالو.

ابغيت في البداية نؤكد للسيد المستشار المحترم على أن موضوع حماية المستهلك من أساليب الغش في المواد الاستهلاكية، هو واحد الموضوع عندو أهمية كبيرة، وحظي عبر كل الحكومات المتعاقبة باهتمام خاص، وهذا كيتمثل في مجموعة ديال التشاريع اللي توضعات.

وهنا لابد باش نشير كذلك أن هذا الموضوع هو كيدخل في اختصاص مجموعة ديال المؤسسات والإدارات العمومية بمعية المجتمع المدني والمنظمات المهتمة بحماية المستهلك.

فبالنسبة للمواد الفلاحية والغذائية، يقوم المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) بمراقبة هذه المنتوجات عند التصدير وعند الاستيراد وكذلك يقوم بمراقبة في كل نقط البيع داخل السوق الوطني، وهذا بصفة دورية وكلما بلغ لعلمه وجود منتوجات مضرة أو مشكوك في سلامتها.

بالنسبة للمنتوجات والخدمات الصناعية، فهي تخضع من طرف مصالح المراقبة التابعة لوزارة التجارة والصناعة لمراقبة بصفة دورية كذلك، حيث أن القانون المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات يلزم

المسؤول على وضع هذا المنتوج في السوق على السلامة ديالو، هناك مجموعة ديال المواد اللي تم إتلافها وهناك مجموعة ديال الملفات التي أحيلت على المحكمة.

الوزارة لها برنامج من أجل التحسيس، القيام بندوات بمعية منظمات المجتمع المدني، وخصت اعتماد خاص لهذه المنظمات النشيطة في هذا الميدان، يقدرب 10 مليون ديال الدرهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ البركاني لكم تعقيب، تفضل.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

غير نبهت السيد الوزير باش يخلي شوية ديال الوقت للتعقيب، إلى استنفدت الوقت ديالك كلو وهي ما عندكم جواب.

معالي الوزير احنا كنجيبوا لكم سؤال اللي كيكون حساس، وخاصة في شهر رمضان، احنا ديما المراقبة كنديروها موسمية، وهذا ما يكونش في هاذ الحكومة، خاصها تكون استمرارية المراقبة لأصحاب الغش.

كانت أثيرت مشاكل كبيرة كما جا في الصحف على قنينات الغاز، أشنو دارت الحكومة؟ أشنو هي الإجراءات اللي صابت الحكومة؟ وأشنو هي المراقبة ديالها وفين وصلات؟ ما جوبتونشاي؟

قلنا كذلك السلع اللي رجعت من برا اللي ما فيهاش مواصفات دولية، أشنو دارت فيها هاذ الحكومة واش ردوها للمغاربة كلاوها ولا رماوها في البحر؟ خصنا نعرفوا.

وخاصة المراقبة اللي تدرات أخيرا خاصة السمك، والسمك هو مسموم، السمك مسموم غير في شارع محمد الخامس في الدار البيضاء لقاوا 40 طن ديال السمك اللي موردة من الصين، فين كانت هاذ الحكومة؟ فين كانت هاذ المراقبة ديال الحدود وديال الموانئ؟ أنا ما فهمتش، واحنا ديما كنجيبو ليكم الحلول فريق الأصالة والمعاصرة.

إذن، ما عندكمش موارد بشرية، احنا عندنا في الغرف المهنية وجامعة الغرف عندنا 960 موظف، كنتعاملو تقريبا مع 200 والشي الآخر جالسة، خدوهم كدولة احنا كنتعاونوا، ماشي احنا كنجيوا نديروا السياسة، كنتعاونوا على المشاكل ديال الدولة ديالنا.

احنا الموارد البشرية موجودة ولكن أعطيونا وقت وتواضعوا معنا باش نعطيوكم حلول.

قلنا لكم العربات اللي راها تتجول في السوق وأعطيناكم حلول، ما جابوتوناش لحد الآن.

احنا ما تنجيوش وندیرو السياسة، احنا مهما اخذيت هاذ السؤال أنا محتك بالتجار الصغار والمتوسطين، لحقاش أنا رئيس غرفة بالدار البيضاء الكبرى اللي كاينة في المغرب، تنعرف أشنو هي التجارة وكنعرف أشنو هي المواد المهربة من الحدود اللي قلنا لكم راها سامة وفيها ريحة ليصانص اللي تتجي من الجهة الشرقية، ولكن أعطيونا ودنيكم نتوما، ماتكونش هاذ الحكومة متخصصة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا السي البركاني، قلت للسيد الوزير أنك استهلكت كل وقتك ولم تقل الجواب اللي كنت ابغيتيه وأنت عاود ثاني غادي نعطي لو مزيد من الوقت.

المستشار السيد حسان البركاني:

السيد الرئيس، نشكرك على التسيير ديالك، أنت دائما صارم، ولكن القضية المهمة اللي تتكون مهمة شريحة واسعة اعطيونا اشوية الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

كل القضايا التي تطرح في هذه القاعة لها أهمية كبيرة.

المستشار السيد حسان البركاني:

أنت راك سياسي محنك، اعطينا شوية الوقت، إذا أعطينا دقيقة ولا نصف دقيقة نمرو فيها للوزير باش يفهم ماشي مشكل. راه الحكومة تتفرج، احنا اللي تنلعبو في التيران، احنا اللي خصنا نوصلو لهم، احنا المرآة ديال الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي البركاني.. الأستاذ البركاني مضمون رسالتك التقطت جيدا، شكرا السي البركاني.

المضمون ديال السؤال ديالك التقط مزيان من طرف الجميع، ومعه الأسف السيد الوزير ما ابقالوش الوقت باش يجاوب وغادي نضطر نزيد لك واحد الشوية د الثواني ويمكن نزيدو شوية، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

أنا ابغيت غير الوقت ديالي.

أؤكد بأن الحكومة، وقلت، واعية كل الوعي بهاد الشي الحكومة اليوم ماشي حتى يجي السؤال عاد تقوم بالحملات د المراقبة.

هاذ الكمية الكبيرة الآن اللي تم ضبطها شكون اللي ضبطها؟ ماشي

الحكومة، ماشي المصالح، ماشي المصالح الإدارية والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والتابعة للحكومة.

إذن، الحكومة واعية ما تتفرجش، الحكومة قايمة بالواجب ديالها، الحكومة الدور ديالها حماية صحة وسلامة المستهلكين، وهي ما بغاتش اليوم نتزايدو في هذا السؤال، لأن هذا السؤال كيهم صحة المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني دائما الموجه إليكم في نفس القطاع وهو حول التجار الصغار، هكذا ورد السؤال، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة دائما لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أمام الصعوبات التي أصبحت تعترض التجار الصغار بسبب انتشار أشكال جديدة من التجارة تعتمد تقنيات الحديثة والمتطورة ورؤوس أموال ضخمة، مما يجعل منها منافسا قويا للمعنيين بالأمر، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس العديد منهم، وبالتالي تهديد استمرارية هذا النوع من التجارة.

نسائلكم، السيد الوزير، عن:

أولا، الإجراءات المتخذة لحماية التجار الصغار وضمان استمراريتهم.

ثانيا، ما هي التدابير الممكن اتخاذها لتطوير قطاع التجار بالتقسيط ؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

ابغيت غير نؤكد لكم، السيد الرئيس، بأن السؤال اللي توصلنا به ماشي هو هذا الموضوع ديالو.

السؤال اللي بين يدي هو يتكلم على الأوضاع الاجتماعية للتجار الصغار.

إذن سأحاول أن أجيب عن السؤال اللي بين يدي وكذلك أتمم في الأخير عن السؤال اللي طرحتو حول هذه المنافسة الغير المشروعة اللي تيعرفوها التجار الصغار من طرف بعض الجهات.

تحسين الأوضاع الاجتماعية بصفة عامة للتجار الصغار والفئات المهنية المستقلة كانت دائما لها أولوية عند كل الحكومات المتتالية، الحكومة الحالية عملت على وضع واحد النظام أو الآن هي بصدد إعداد نظام إلزامي للتغطية الصحية، سواء تعلق الأمر بالنسبة للتقاعد أو التغطية الصحية.

إلا أن هاذ الإجراء هو في المراحل ديالو الإعدادية، حيث تم اتخاذ مجموعة من القرارات، والآن حنا بصدد إعداد مشروع قانون الذي سيحدد الجهة اللي غتكفل بإخضاع هاذ الفئة لهاذ النظام الجديد وتحديد الميكانزمات وكذلك تكليف واحد الجهة ما باش تقوم بالتدبير ديالو.

بالفعل لابد من الإشارة أن الاهتمام بالتغطية الاجتماعية لهذه الفئة هو غير كاف للنهوض بالأوضاع الاجتماعية ديال هاذ الفئة اللي كيعانيوا عدة مشاكل، تتمثل أساسا في يعني المنافسة الغير الشريفة للقطاع الغير المهيكل والمساحات الكبرى.

لذلك، قامت الحكومة بوضع واحد الإستراتيجية «رواج» لتأهيل وتطوير القطاع التجاري، والتي مكنت من إعطاء واحد القيمة نوعية من أجل تنمية وعصرنة هذا القطاع، هاذ الشطر الأول ديال هاذ الإستراتيجية عرف نجاحات كبيرة، والآن الحكومة هي بصدد إعداد إستراتيجية جديدة تهم الفترة من 215 إلى 220 من خلال تفحص قطاع التجارة والتوزيع، تحديد الإستراتيجية للنهوض بالقطاع، وضع برنامج عمل تشاركي مع كل المتدخلين في القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ التويزي لكم تعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الواقع، احنا أردنا عندما طرحنا هاذ السؤال فيما يخص تجار التقسيط، احنا تجار التقسيط هما ملين البسريات المعروفين، كتقول

ليه مول البسري ومول الحانوت، هاذ الشريحة هي شريحة كبيرة جدا عريضة في المجتمع المغربي وتقوم، كما قلتم السيد الوزير، بأدوار أساسية فيما يخص حتى السلم الاجتماعي، لأن هي اللي كدير المعاملات ديال القرب مع المواطنين وهي اللي كتكون فعلا قريبة من المواطنين.

لأن هذاك مول الحانوت ولا مول البسري، راه ماشي غير كيعطيه التموين للمواطن علا شهر، كيعطيه التموين، كيخلص ليه الضو، كيخلص ليه واحد.. إذن كيقوم بواحد العملية كبيرة جدا، كذلك هاذ الناس هاذو فهو قطاع مشغل، مشغل إلى شفنا إذا حسبنا شحال من عدد ديال الناس اللي عندهم في هاذ الحوانيت ولا هاذ البسريات، واشحال من واحد خدام فيهم غادي نلقوا آلاف ديال الناس اللي هي تم تشغيلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذا القطاع.

وبالتالي فدورها أهم فيما يخص سياسة القرب والمعاملات التجارية مع المواطنين، والمهم كذلك لأنه يشغل عدد كبير جدا من المغاربة.

ولكن، هاذ الدور اللي كيقوموا به هاذ الناس، هاذ الدور الاجتماعي، التجاري القوي اللي كيقوموا به ما كيلقوشاي مثلا واحد العدد ديال الإشارات من الحكومات السابقة وحتى هاذ الحكومة، لكي توطد هاذ الدور اللي كيقوموا به هاذ الناس وتوطد هاذ التجارة اللي هي أساسية، اش شفنا احنايا هاذ 20 ولا 15 عام الأخيرة هو أنه كاين هـــــاذوك (les grandes surfaces) ذوك المساحات، كما قلت، السيد الوزير المحترم، أن المساحات الكبيرة جدا اللي أدت في فرنسا في واحد العدد الدول طرت مشاكل فيما يخص هاذ الاقتصاد ديال القرب.

إذن، حتى في المغرب أصبحت هاذ المساحات الكبيرة جدا تنافس بطريقة شرسة هاذ الناس اللي هما كيديروا هاذ تجارة القرب، وماشي هاذ الأسواق الكبيرة ولات جوج كبار ولا ثلاثة في المدينة، ولاوا هاذ المساحات الكبيرة تتمشي حتى للحوامي حتى الحومة، الحومة اللي في الواقع خاصنا نعطيوها بالتساع، نعطيوها لذوك الناس اللي كيخدموا وكيديروا هاذ المسائل، كنمشيوا لها بطريق كنحلوا فيها متاجر اللي هي كبيرة جدا اللي كتنافس بطرق اللي هي كبيرة، ما يمكنش ننافسوهم، اللي كتنافس هاذ القطاع اللي مشغل كما قلنا في البداية.

كاين كذلك الدور الكبير جدا اللي كيديروه، كما قلتم السيد الرئيس، هاذوك الأسواق العشوائية وهاذ المسائل كلها، كلهم قطاعات، مسائل اللي لابد أن تحاربوها وأن تضعوا لها مخططات لكي تلعب هذه المسألة الدور الأساسي ديالها.

وشكرا السيد الوزير.

اسمح لي السيد.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، دائما عنكم ذاك الشي...

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت فقط نأكد للسيد المستشار المحترم، على أن الحكومة واعية بأهمية أو بالدور اللي كتقوم به هذه الفئة في المجتمع المغربي.

الدور اللي كتقوم به في إطار القرب للمواطن، في إطار المعاملات كذلك مع المواطنين وكذلك في قطاع التشغيل.

إذن هاذ الشي علاش تكلمت، الآن الحكومة منكبة على إعداد إستراتيجية جديدة، يمكن لنا نسميوها «رواج 2» برسم الفترة الممتدة 2015-2020.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة ديالو في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الذي تقدم به الفريق الحركي إلى السيد وزير الاتصال وهو حول رداءة البرامج التلفزية، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

سؤالنا في الفريق الحركي، السيد الوزير، خلال هاذ الشهر الفضيل يتجدد التنافس بين القنوات التلفزية من أجل الظفر بأكبر نسبة متابعة لبرامجها.

كما يطرح النقاش حول جودة مضامين المواد التلفزية المبرمجة، ومع كامل الأسف فرغم أن الساحة الفنية المغربية تزخر بالعديد من الفنانين والمبدعين المرموقين، إلا أن العروض المقدمة خلال هذا الشهر لا ترقى إلى طموحات المواطنين.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تطوير البرامج الرمضانية بصفة خاصة، والنهوض بالإذاعة والتلفزة عموما، خصوصا في ظل التنافس الشديد بين الفضائيات العالمية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم من الفريق الحركي على طرح هذا السؤال.

إذن، تنشكر السيد المستشار وأعتذر على هاذ..

قلت ما يقدم لا يرقى إلى الانتظارات، وخاصة أن بعض القنوات، لأنه لا يمكن التعميم، كاينة قنوات تحظى بنسبة مشاهدة وتقدير من المشاهدين المغاربة، وكاين قنوات للأسف الشديد تراجعت على المستوى ديالها ومازال تتختزل هاذ الإنتاج الوطني في هاذ الشهر فقط فيما هو فكاهي. في حين هاذ الشهر كاينة أعمال درامية اللي حققت يعني واحد التميز.

سألتني، واش أنا راضي؟ أنا لست راضيا، كيما أنت غير راضي، نحن لسنا راضين، ولكن راه الإعلام الآن ولينا تنخدموا بلجن انتقاء، اللي هي كتنتقي وفق نظام طلبات عروض، أحيانا تيكون نتيجة ديال انتقاء أعمال تتلقى تقدير وهاذ الشي الآن كنتبعوه في نقاشات وفي نسب المشاهدة، نسب مشاهدة من الناحية الكمية، لأنه البداية ديال رمضان تتكون الانطلاقة ولكن الأسبوع الثاني والأسبوع الثالث كنلاحظوا الانحيازات أو التوجهات ديال المشاهدين.

هاذ السنة الأعمال الدرامية المغربية اللي كتعالج قضايا واقعية، وقدمت إشكاليات تيواجهها المجتمع المغربي ولكن بطريقة إبداعية، فعلا لاقت التقدير، ولكن التحدي مازال مطروح، أشنو المطلوب الآن أو أشنو هي الخطوات؟

الخطوة الأولى اللي اتخذتها، بناءا على تعليمات من السيد رئيس الحكومة، وهو إعداد افتحاص وتقرير شامل على الحصيلة ديال طلبات العروض، الآن في ظل سنتين 15 طلب عروض تدار، حوالي 60 شركة استفدت، عندنا نسيج وبنية مقاولتية حاليا.

الخطوة الثانية هو التعديل ديال مسطرة طلبات العروض.

الخطوة الثالثة طلقنا عملية ديال الاستطلاع للآراء ديال المشاهدين وفق النظام ديال القياس ديال المشاهدة والقياس ديال الرضا اللي منصوص عليه في دفتر التحملات، باش نستطعوا نشوفو التوجهات الفعلية بما يمكننا من الارتقاء بالأداء السنة المقبلة، وفي نفس الوقت لا أنسى أنني نشيد بالجهود اللي تتبذل من قبل عدد من العاملين في عدد من القنوات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب من طرف الفريق؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم الصريح.

ولكن، السيد الوزير، احنا المواطنين ما تينتظروش هاذيك العروض اللي، بغيناكم تديروا واحد التأهيل قبل ما يدخل هاذ شهر رمضان تأهلوا وتطلبوا الفنانين ينتجوا لكم شي حاجة في المستوى، لحقاش تنشوفو غير الإشهارات بواحد الوتيرة ما تتوقفش كاع، تنبقاوا نشوفو غير الإشهارات، إشهار من ورا إشهار من ورا إرشهار، هاذ الشي ما تيشرف.

وبالتالي حتى إلى درتوا لنا شي حاجة، لحقاش تتصرف أموال باهظة في هاذ الشي ديال التلفزة من طرف الضرائب اللي تتأدى من طرف المواطنين المغاربة، وبالتالي بغينا شي حاجة في المستوى المطلوب، وبغينا حتى إلى درتوا لينا شي كاميرا خفية أو لا شي حاجة تكون بالقواعد ديالها شي حاجة في المستوى، لحقاش تنشوفو المواطنين تيلتجؤوا لقنوات أخرى، ومع الأسف التلفزة المغربية ماشي في المستوى المطلوب.

وتنشكروكم على الجواب ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، عندكم بعض الثواني قليلة إلى تكونو تمرو فيها شي ..

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

تماما، أولا في القناة الأولى حلينا المشكل ديال الإشهار تقلص وهاذ الشي كيتلاحظ الآن أن الحصة ديال الإشهار تقلصات بواحد الشكل كبير، وهاذ الشي لقي استحسانا، هاذ الشي علاش تنقول خصنا نبقاو نشيدوا ببعض الجهود اللي تتبذل.

ثانيا، المراقبة ديال الحصة ديال الإشهار من اختصاص الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، هي اللي كتراقب، واليوم راه تم الإعلان أنها تدير التصدي التلقائي فيما يتعلق ببعض الأمور اللي كانت موضوع نقاش قبل مدة.

القضية الثالثة، وهذا شيء مهم، إلى اسمحت ليا نوضحوا، أمس عقدنا لقاء مع كل الهيئات المشتغلة في المجال السينمائي، وقضية من القضايا اللي كانت جارية، الارتقاء بالجودة ديال الإنتاج، الارتقاء به، لأن الآن كاين من الناحية ديال السيادة ديال البلاد، الهوية ديال البلاد، التاريخ ديال البلاد، الثقافة ديال البلاد ما يمكنش نربحوها إلى ما كانش

إنتاج قوي، واحنا بالنسبة إلينا هذا هو التعاقد اللي عندنا مع العاملين في القطب العمومي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، السيد الوزير، على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة هاذي.

وننتقل للسؤال الفريد كذلك الموجه إلى السيد وزير السياحة من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول تدبير القطاع السياحي ببلادنا.

الأستاذ اللبار تفضل لبسط السؤال ديالك.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات،

السيد الوزير،

نريد في الفريق الاستقلالي أن نعرف الإستراتيجية اللي كتنهجها الحكومة في ميدان السياحة، سيما وهاذ القطاع كيعرف أو معروف بأنه مصدر مهم للاستثمار وازدهار الاقتصاد الوطني.

فما هي إستراتيجيتكم، السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضل.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

ربما لا يتسع الوقت ديال 3 دقائق باش نبسطوا الإستراتيجية، ولكن الإستراتيجية ديال المغرب هي أنه الدفع بهذا القطاع باش يبقى من القطاعات الأساسية بالنسبة للمغرب.

الرؤية ديالنا وهو أننا نضاعفو من العدد ديال السياح اللي كيجيوا للمغرب، وكذلك العمل ديالنا وهو أننا نوصلو باش يمكن للمغرب أنه يكون في مصاف الدول العشرين في المستقبل إن شاء الله، ويكون كذلك دولة مرجعية فيما يخص التنمية المستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ اللبار لكم تعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

أنا كنت كنتمنى نسمع، السيد الوزير، واحد الإحاطة على الجو العام اللي كتعرفوا السياحة في البلاد، إلى ابدينا الآن بأننا تعرفوا جميع بأن النقص أو التراجع عن الحجوزات في الفنادق وصلت ل 15%، هذا سؤال.

في العوض ما نستافدو احنا كبلد آمن مطمئن والحمد لله، سيما والمحيط الجغرافي نتاعنا كيعرف ما يعرفه من عدم الاستقرار، وكنقصد ليبيا، مصر، تونس، أشنو الاستفادة اللي وصلت لنا احنا المغاربة في الميدان السياحي.

كنشوف أن النقص 15% راه كيدق ناقوس الخطر، أكادير اليوم وهي واحد المنبع كبير ديال السياح راها خاوية، الناس كتبكي، تشجيع هاذيك السياحة الداخلية، السيد الوزير، ما وردش، عندنا بعض النقط فهاذ الصيف كيكون العجاج والمجاج والزحومات، حتى الرونق والجمالية ديالها كتفقدها، لأن الازدحام، ما كاينش بدائل.

غادي نجيو ونعرفو احنا في الفريق الاستقلالي، كنقولو أن هناك عوامل أساسية اللي خلات السياحة كتنخفض، أولا الميزانية، الميزانية 300 مليون، المرة اللي دازت كانت مليار و800 مليون، كانت مليار.

اليوم علاش هاذ النقص؟ لأن ما كاينش واحد التشجيع وواحد الدعاية، السيد الوزير.

غادي نجيو لذيك المناطق الزويونة، تغازوت في أكادير، تغازوت تحولت بقدرة قادر إلى فيلات، هذاك (le conflit d'intérêt) اللي كاين تما الناس أموالين القرار السياسي اخداو فيلات بدل ما يكون 25 ألف سرير تحولت 7000 اليوم ل700، اللهم إن هذا منكر، السيد الوزير.

الحكومات السالفة أو الحكومة السالفة بالخصوص راه ما وقعتش على ذيك الإتفاقية ديال تحويل مشروع سياحي إلى فيلات، ها هي اليوم أكادير ما عندناش متر قريب على البحر باش نديرو فندق في المستوى، واحنا كنطلعو نديرو المونديال ديال ألفين وكذا.. كنديرو..

اسمح لي آسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد اللبار، شكرا راه تكلمت مزيان واستوفيت الوقت

ديالك، تبارك الله عليك وبلغت الرسالة ديالك شكرا.

تفضل السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير السياحة:

غير فاش نتكلمو على السياحة نكونو ضابطين المعطيات. المسألة ديال بالنسبة لينايرحتى أبريل، كان نقص في عدد السياح 1,5-%، وهذا وقع في واحد الوقت اللي كاين فيه كثير من التهديدات اللي توجدات وكثير من الأمور اللي كتأثر علينا على المستوى الجيو إستراتيجي وكذلك على مستوى الهجمات الإرهابية اللي موجودة في المنطقة، هاذي المسألة الأولى.

فاش نتكلمو كذلك على تاغازوت يكون غير المعطيات عندنا، ما كاين مشكل إلى بغينا نتكلمو على تغازوت، تغازوت اللي مبرمج الآن وهي 7000 سرير سياحي، راه الفندق خرج، راه الكولف راه خدام، راه كاين (le village de surf) غادي يكون واجد في آخر السنة، الفنادق غادي تبدا من الآن يعني من هنا لواحد شهرين ولا ثلاثة، غير نضبطو المعطيات ما كاين حتى شي مشكل، ولكن خصنا نكونو ضابطين الأمور ديالنا باش نتكلمو عليها.

لم يكن هناك مليار و800 مليون ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة، أبدا، كان في 2009 وصلت ل 900 مليون ديال الدرهم، ولكن إلى جيتي تشوف الميزانية الآن اللي موجودة ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة، منحة ديال الدولة 300 مليون ديال الدرهم، وكنجيبو تقريبا 200 مليون الدرهم اللي كتجي من الضرائب وكذلك من الضرائب المحلية تقريبا واحد 140 ولا 150، راه 650 مليون درهم، هذا راه مجهود كبير جدا كتقوم به الدولة وكيقوموبه المهنيين، راه ماشي إشكالية ديال إمكانيات، ولكن إشكالية ديال هناك اضطرابات كبيرة جدا موجودة على الأسواق، خصوصا السوق الفرنسية اللي واخا تعطي دابا الفلوس وتدير حملات إشهارية ما عندهاش تأثير.

هناك واحد النوع ديال الاضطراب كبير جدا موجود على السوق الفرنسية وكتعرفو الثقل ديال السوق الفرنسية، 35 % من السياحة المغربية، الآن أشنا هي الإستراتيجية اللي كنديرو وهو كنحاولو أننا ننوعو، مشينا على السوق الألمانية 18+%، راه في السوق الإنجليزية 6+%، إذن، حاولنا أنه...

وعلاش لأنه بهاذ كثرة المشاكل اللي موجودة على المستوى الخارج والهجومات الإرهابية اللي كتأثر علينا رغم أن ما كتوقعش في بلادنا، رغم ذلك كل هذا راه وصلنا أنه كان واحد التناقص ديال 1,5 %.

إذن راه كاينة مجهودات كبيرة جدا على مستوى التواصل، على مستوى العلاقات العامة، على مستوى التعبئة ديال المهنيين، باش يمكن لنا أننا نمرو من هاذ الفترة اللي هي فترة صعبة بأقل الخسائر الممكنة.

ولكن، بالفعل، الآن بعد ما حدث في تونس وفي الكويت، وكذلك في فرنسا قبل عشرة أيام، راه الحجوزات بالنسبة للخريف هي حجوزات يعني اللي منخفضة، وصلت في بعض الأحيان إلى 15-%، هي منخفضة. نحن في إطار العمل عليها، وان شاء الله بتكتيف جميع الجهود يمكن لنا نوصلوا إلى النتائج المرجوة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة ديالكم في هاذ الجلسة هاذي.

وننتقل إلى القطاع الأخير المساءل في هذه الجلسة، وهو قطاع الثقافة، وبسؤالين.

السؤال الأول، هو حول حماية الفنان والفن المغربي. والسؤال لأحد.. نعم؟

بسؤال فريد.. السؤال الثاني، هو لفريق.عفوا.

إذن، سؤال فريد كذلك موجه إلى السيد وزير الثقافة حول حماية الفنان والفن المغربي، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذ المهاشي، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

بدأت الحكومة خلال العقد الأخير في دعم الإنتاج الفني وأصدرت قانون الفنان منذ 2003، وإقرار نظام بطاقة الفنان.

إلا أن هذه الإجراءات تظل تجزيئية، وليس لها وقع كبير على وضعية الفنان المغربي، نظرا لغياب مقاربة واضحة وقوية تتبع الإنتاج الفني من الفكرة، ثم الإنجاز إلى ترويج وتسويق المنتوج الثقافي والفني وحماية حقوق المبدع.

صحيح، السيد الوزير المحترم، أن هناك مجهود حكومي بالرفع من قيمة الدعم منذ سنة 2012، إلا أن أوضاع الفنان المغربي تظل غير مطمئنة ولا توفر أية حماية للفنان المغربي ولحقوقه المهنية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، الفنانين المغاربة الذين يشاركون في أعمال بدول أجنبية وحتى العربية تُفرض عليهم ضرائب واقتطاعات لفائدة النقابات الفنية.

نحن في المغرب نروج للفنان الأجنبي في السوق الوطنية وفي المهرجانات دون أي إجراء حمائي للإنتاج الوطني، ودون أي اقتطاع

يذكر لفائدة نقابات الفنانين.

السيد الوزير،

الفنان المغربي في حاجة ماسة الآن إلى الحماية والحفاظ على حقوقه، كذلك في حاجة ماسة إلى الحماية الاجتماعية.

الفن المغربي أيضا ليس في حاجة إلى دعم الإنتاج فقط، بل يحتاج إلى وضع إستراتيجية حقيقية للتسويق والترويج.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، كنطلبو منكم اطلاعنا واطلاع الرأي العام على إجراءات وانجازات الحكومة لفائدة هاذ الفنان المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الثقافة للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

بالفعل، المغرب عرف مبدعين وفنانين كبار في مختلف مجالات الإبداع، من المسرح والموسيقى والتشكيل وفنون الشعبية. اليوم، هناك جيل جديد ديال المبدعين اللي برهنوا على الطاقات ديالهم.

ولابد ما نأكدوا هنا أن هاذ الفئات الفنية، تتمثل قيمة مضافة حقيقية داخل المجتمع ديالنا، لأنها تتغني الشخصية المغربية.

إلا أن المغرب ما عمرو متعامل مع المجال الثقافي الفني كمجال، كقطاع منتج، وبالتالي، ظلت النظرة للفنان كشخص له مواهب إبداعية، وليس كمزاول لواحد المهنة اللي عندها الحاجيات ديالها والمستلزمات ديالها، وضرورة الدخل المشرف والتغطية الصحية والتقاعد إلى آخره.

بطبيعة الحال، كما قلتم، انتظرنا سنة 2003 عفوا باش يصدر قانون الفنان اللي كانت خطوة أولى للاعتراف بالمهن الفنية، ثم 2007 لجعل بطاقة الفنان تحمي مجموعة من الفنانين عبر التغطية الصحية.

بطبيعة الحال منذ 2012 في إطار هذه الحكومة، قمنا بواحد المبادرات لحماية الفنان، أولا من أجل توسيع فرص الشغل، وهذا أمر أساسي، توسيع فرص الشغل لأن الفنان في حاجة إلى الشغل، توسيع فرص الشغل أولا، عبر توسيع أو الرفع من الدعم، كما تعلمون وأكدتم على هذا الأمر السيد المستشار، اليوم 55 مليون درهم لدعم الإبداع الثقافي والفني في المجالات ديال المسرح والموسيقى والفنون التشكيلية والكتاب والنشر، إلى جانب 25 مليون درهم لدعم التظاهرات والمهرجانات الفنية.

هاذ 70 مليون درهم تقريبا هي مساهمة لا بأس بها ديال وزارة الثقافة، إلى جانب كل المساهمات ديال القطاعات العمومية والخصوصية لدعم هاذ تشغيل الفنانين.

ثم هناك ضرورة الحماية القانونية وتحسين ظروف العمل ديال الفنان، عبر إعادة النظر في قانون الفنان، وهذا اللي تنشتغلو عليه مع الهيئات المهنية في توطيد الحقوق المعنوية والمادية ديال الفنانين.

ضبط العلاقات الشغلية ما بين المشغلين والفنانين.

ثالثا، توسيع الحماية الاجتماعية للفنانين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد المعقبين عن جواب السيد الوزير، تفضل الأستاذ المهاشي إلى كان عندكم ..

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم ونشكركم كذلك، ونشكر الحكومة على ما تقوم به من أجل الفنان. لكن، بكل صراحة احنا ما طرحنا هذا السؤال بعد نقاش مع الفنانة.

الوضع الاجتماعي ديال الفنان اليوم أنتوما تتعرفو وتنعرفوه جميعا، خاص واحد المجهود استثنائي لتدارك الوضعية ديال الفنانة.

احنا تنسمعو غير ملي شي فنان تتوقع لو شي حاجة ولا تيمشي للمستشفى ولا شي حاجة تنسمعو بأنه تكفل به صاحب الجلالة اللي يتكفل بهم على آخره كاينة ظروف ديال الفنانة خاصنا نتداركو هاذ النقص الحاصل عندهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، شي ثانية؟

السيد وزير الثقافة:

بالفعل، السيد المستشار، مغرب الانفتاح والديمقراطية والتقدم في حاجة إلى حياة ثقافية وفنية متطورة، في حاجة إلى سياسة استثنائية اللي تتدعم الفنان.

وبطبيعة الحال احنا تنرافعو داخل الحكومة وخارج الحكومة باش الإمكانيات ديال وزارة الثقافة توصل لواحد المستوى اللي يسمح لنا

باش تكون عندنا حياة ثقافية وفنية في المستوى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيد وزير النقل حول مدونة السير من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق.

تفضل السيد العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

السؤال ديالنا هو تنسمعو هنا وهناك حوادث كثيرة على الطرق الوطنية، ابغيناكم، السيد الوزير، واحنا مقبلين على موسم الصيف، واش كاينة شي وقاية استباقية حول المعالجة ديال هاذ الحوادث اللي تتوقع، واحنا مقبلين على الاستضافة ديال الجالية ديالنا على المستوى الوطني؟ واش كاين شي إستراتيجية عندكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا السؤال اللي عندي بحال اللي قلت، السيد الرئيس، راه على المدونة ديال السير.

الأخ المستشار طرح السؤال حول الحوادث فلا يخفى عليكم على أنه بالفعل هناك إستراتيجية وطنية من 2003 ل 2013 تندير و التقييم ديال هاذ الإستراتيجية، وهاذ الإستراتيجية أعطت نتائج إيجابية على عكس ما يريد البعض أن يروج له بأن الحرب ديما زايدة، تهضرو على 4000، لا كنا في 4222 في 2011 نقصنا 1,8- في 2012، نقصنا 8,2- في 2013 و في 2014: 8,7- من عدد القتلى، بمعنى أننا في 2014 وصلنا لواحد النسبة ديال 3400 ديال القتلى عوض 4200، إذن هاذ الإستراتيجية اعطات نتيجة.

ولكن بالفعل كيف ما تفضلت، خلال هاذ الشهرين من أكتوبر من حادثة ديال طانطان ثم ديال ورزازات، يتضح على أن هناك واحد النسبة ديال الارتفاعية من جديد، وبالفعل ليمكن نقول لك اليوم من هاذ المجلس على أنه كاين واحد التصاعد اللي بدا تيظهر خلال هاذ الفترة.

على ذاك الشي احنا في الاجتماعات اللي هي مستمرة مع جميع الهيئات سواء كانت وزارة الداخلية، الأمن الوطني، الدرك، الإخوان ديال الوقاية المدنية، الإخوان ديال وزارة الصحة، جميع الهيئات راه احنا في اجتماعات اللي هي دائمة ومتصلة على أساس البرنامج الاستعجالي ديال الفترة ديال الصيف اللي فيه عديد من الإجراءات، سواء على صعيد المراقبة الطرقية أو أيضا على صعيد المتابعة ديال كل ما يقع، ثم أيضا الاستعداد ديال التحسيس، عندنا واحد الحملة ديال الصيف، عندنا ديال المخيمات، عندنا ديال الناس اللي تيجيوا من الخارج حول الموانئ كلها، عندنا كل المخيمات الصيفية، عندنا الخيمة الصيفية أيضا الطرقية بمعنى تنوعوا المداخل على أساس أننا نجاوبو على هاذ الآفة، عفوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السي العربي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

فعلا، احنا السؤال ديالنا مطروح حول مدونة السير، ومدونة السير راه شاملة وكاملة راه فيها الحوادث وفيها غير الجوانب.. لأن عندي واحد التصريح هنا، السيد الوزير المحترم، ديال السي عزيز الرباح اللي تيقول مدونة السير ماشي قرآن منزل، وعندي، السيد الوزير، هاذ المدونة حزب العدالة والتنمية ملي تحفظ وما بغاش يصوت على هاذ المدونة اللي جات بها الحكومة السابقة.

وعندي كذلك، السيد الوزير، ملي تكلم السي عزيز الرباح وقال بأن مجموعة البنود في هاذ المدونة خاصها تعدل، هاذ المدونة، السيد الوزير، اللي تنتكلمو عليها اللي فيها مشاكل كثيرة ولكن هاذ الشي كلو اللي تقال كله إلى حدود اليوم، ما كاينش هذيك الالتزامات اللي وعدتونا بها، ما طبقاتش، ما كاين شي إشارة من طرف الحكومة باش فعلا يعني نعيدو النظر في مجموعة ديال البنود.

كذلك، السيد الوزير، أنتوما اعترفتو بأن كانت إشكال وهذا مدون ديال أكثر من 4000 ديال الناس اللي تيمشيو ضحية ديال حوادث السير

سنويا، 12 مليار تتكلف الصندوق ديال الدولة، هاذي ميزانية ماشي سهلة، السيد الوزير.

كذلك، السيد الوزير المحترم، دائما احنا تنتكلمو على المسؤولية د العربة وديال السائق ما عمرنا تكلمنا على مسؤولية الحكومة، لأن الحكومة عندها مسؤولية كبيرة، لأن سير للطرق السيد الوزير وشوف واش كاين البلاكة ديال التشوير فالأماكن يعني اللي خاصها تكون فيها، شوف الطرق، السيد الوزير.

واحنا، في حزب الأصالة والمعاصرة، كنا تحفظنا، ما ابغيناش نصوتو على هاذ المدونة، وقلنا غادي نطلبو سنة باش الحكومة تلتزم بتجويد مجموعة ديال الطرق الوطنية، الآن الطرق الوطنية، السيد الوزير، راه هي سبب من الأسباب في الحوادث اللي تتوقع، سير للطرق شوفهم، السيد الوزير، كيفاش دايرة، الوضعية ديالهم كيف دايرة.

كاين إشكال كبير، السيد الوزير، اللي خاص الحكومة تحمل المسؤولية.

احنا سمعنا حوادث كثيرة وقعت، دائما تنديروا فتح تحقيق تيتم البحث، تنعلقو يعني ذاك الإشكال اللي وقع على شي جهة اللي هي حيط قصير، ما عمرنا تنقولوا احنا عندنا مسؤولية.

كذلك، السيد وزير، في الطرق السيار اللي المدونة معروف بأن الدرك الملكي خاصهم يوقفوا في (péage)، وجا السيد وزير العدل هنا وقال أودي غير قانونية، قالها السيد وزير العدل هاذي واحد الشهر، السيد وزير العدل المحترم قال بأن الدرك الملكي في الطرق يعني الوقوف ديالهم في الطرق السيار في المحول أو في دخلة شي بومبة غير قانوني واعترف بها السيد وزير العدل.

وإذن شكون غادي يطبق هاذ القانون، إذا وزير الداخلية تيقول ووزير العدل تيقول غير قانوني والحكومة مسؤولة شكون غادي يحل لنا هاذ المشاكل؟ نجيبو شي واحد ما عرفت منين؟

إذن، هاذي المسؤولية ديالكم، السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا السيد العربي، شكرا.

السيد الوزير، تبقى لكم بعض الوقت فيه تعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا، هو السيد المستشار تكلم على عديد من القضايا، وأنا بالفعل احنا مستعدين نجيو للجنة ونذكروا لكم على هاذ الشي كله.

أما أن يقال على أنه الحكومة ما تدير حتى شي حاجة هذا من باب التخمينات التي لا دليل عليها، لأنه احنا ملي تنقولو السيد المستشار تنعطيو أرقام.

السلوك البشري أكثر من 90%، 3% ديال البنية التحتية اللي كتكلم عليها الطرقان وغيره و3% ديال الأسباب هي الحالة الميكانيكية، هاذو الأرقام اللي الجميع الهيئات داخل المغرب بمعارضيها واللي موجود في الحكومة ولا المستقل اللي كيعطيها، احنا كنشتغلو على 3% بميزانية اللي كتفوق 5 مليار ديال الدرهم سنويا باش نصلحو ما يمكن أن يصلح.

وكتعرفوا على أنه الميزانية ديال 1500 كيلومتر سنويا اللي كيتم الإصلاح ديالها بالإضافة إلى 1500 كلم طريق جديدة التي تعبد.

الحالة الميكانيكية كتعرفو أنه الإجراءات اللي درنا في المراقبة ديال المراكز وسدينا عديد من المراكز، وكاين شبكات ديال من الخمسة اللي وقفناها لأكثر من 3 أشهر، لأن ما كاينش التزامات، وبالتالي هناك اشتغال.

لكن الآفة ديال حوادث السير ما يمكنش نتكلمو عليها في لحظة تاريخية معينة ونقول غادي نحلوها، والمدونة ديال السير احنا التزمنا نجيبو التعديل، يمكن هاذ الخميس ولا الخميس اللي موراه غادي يتطرح النص على المجلس الحكومي باش يحسم فيه على أساس أنه يجيوا فيه الإجابة على عديد مما تفضلت به السيد المستشار المحترم، وأيضا من الطلبات ديال الفاعلين المهنيين اللي احنا في حوار دائم معهم على أساس أنه هاذ المدونة تولي بالفعل في مستوى الطموح ديال الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا لجميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفوية.

وأعلن عن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1028

التاريخ: الثلاثاء 20 من رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435(5 ديسمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

- مشروع قانون رقم 53.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية؛

- مشروع قانون رقم 60.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته السادسة والثلاثين المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نوفمبر 2009؛

- مشروع قانون رقم 66.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014؛

- مشروع قانون رقم 76.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

- مشروع قانون رقم 93.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- مشروع قانون رقم 94.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني-بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني-بروكسيل بالمغرب؛

- مشروع قانون رقم 107.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة (السياقة) المغربية والسعودية الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 (13 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛

- مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية؛

- مشروع قانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2.15.260 الصادر في 16 جمادى الاخرة 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات؛

- مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد؛

- مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

مباشرة نفتتح الجلسة التشريعية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية: ثمانية مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية محالة من مجلس النواب على مجلس المستشارين وهي:

- أولا، مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية وتحديث الخدمة المدنية وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435، الموافق ل 5 ديسمبر 2013، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

- المشروع الثاني، هو مشروع قانون رقم 53.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية؛

- ثالثا، مشروع قانون رقم 60.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد الغير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته 36، المنعقدة بروما بين 18 إلى 23 نوفمبر 2009؛

- المشروع الرابع، هو مشروع قانون رقم 66.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين، الموقعة بروما في 12 فبراير 1971، بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014؛

- المشروع الخامس، هو مشروع قانون رقم 76.14 يوافق بموجبه

على اتفاقيات التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014، بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

- المشروع رقم 6، هو مشروع قانون رقم 93.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 ديسمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- المشروع رقم 7، هو مشروع قانون رقم 94.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بين الرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني – بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–ببروكسيل بالمغرب؛

- المشروع رقم 8، هو مشروع قانون رقم 107.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة (السوق) المغربية والسعودية، الموقع في مراكش في 11 جمادي الأولى 1435، الموافق ل 13 مارس 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛

- المشروع رقم 9، هو مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية؛

- المشروع رقم 10، هو مشروع قانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون 2.15.260، الصادر في 16 جمادى الآخرة 1436، الموافق ل 6 أبريل 2015، بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات؛

- المشروع رقم 11، هو مشروع قانون 109.12 بمثابة مدونة التعاضد؛

- المشروع رقم 12، هو مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، وهو مشروع ورد طبعا من رئيس الحكومة.

إذن، مباشرة ننتقل إلى المشاريع الأولى المبرمجة وهي مشاريع الاتفاقيات، وأعتقد أننا س.. كاين نقطة نظام، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إلى اسمحتو، كنعقد بالتوازي مع هذه الجلسة التشريعية، جلسة تشريعية في مجلس النواب، والسيدة الوزيرة المنتدبة لدى السيد وزير الخارجية، لازال النقاش جاري بخصوص الاتفاقيات، فالملتمس هو أن الاتفاقيات الثمانية تؤخر إلى آخر الجلسة، وإذا سمحتم نبداو بالمناقشة في المشروع رقم 9 لتواجد السادة الوزراء معنا في هذه الجلسة.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، سنرجئ مناقشة مشاريع الاتفاقيات إلى آخر الجلسة، ونبدأ بالمشاريع الأخرى المبرمجة في هذا الجدول.

إذن، سننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية ومشروع قانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1436، (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، المحال على المجلس.

إذن، مباشرة سنعرض للنقاش والتصويت مشروع القانون الأول الذي يتعلق بالغرف المهنية، والكلمة للحكومة لتقديم المشروعين معا، ديال الغرف المهنية وديال مدونة الانتخابات.

الكلمة للسيد وزير الداخلية لتقديم العرض حول المشروعين معا، والمناقشة ستتم فيهما كذلك دفعة واحدة من طرف المتدخلين.

تفضلوا السيد وزير الداخلية.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية، الذي يندرج في إطار الإجراءات المواكبة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذا للسيدات والسادة أعضاء اللجنة، على مشاركتهم الفعالة والإيجابية خلال أشغال هذه اللجنة.

إن المشروع المعروض على أنظار مجلسكم يتوخى ترتيب الآثار القانونية عن التصور الجديد المعتمد بالنسبة للغرف المهنية، والذي ينبني على أساس إحداث غرفة واحدة على مستوى كل جهة، بالنسبة لكل من الغرف الفلاحية وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية، في إطار مواكبة مبادئ الجهوية الموسعة، وذلك بغية ضمان تطابق النفوذ الترابي للغرف المهنية مع النفوذ الترابي للجهات في التقطيع جديد الذي يتضمن 12 جهة.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع القانون السالف الذكر يحتوي على مادة فريدة، يروم وضع إطار قانوني يمكن من مواكبة عملية إحداث

الغرف الجهوية الجديدة التي ستنبثق عن انتخابات يوم 7 غشت 2015، والتي ستحل محل الغرف القائمة.

ومن أجل تمكين الغرف الجديدة من الحلول محل الغرف القائمة في جميع حقوقها والتزاماتها، فإن مشروع القانون ينص على نقل جميع حقوق والتزامات الغرف الحالية إلى الغرف الجديدة المحدثة، كما ينص على نقل كل العقارات والمنقولات والقيم الموجودة في حوزة الغرف القائمة تلقائيا إلى ملكية الغرف التي تحل محلها، مع إعفاء هذا النقل من أي تكاليف مادية لتفادي إرهاق ميزانيات هذه الغرف، خاصة ما يتعلق منها برسوم المحافظة على الأملاك العقارية.

وحفاظا على مكتسبات وحقوق العاملين بالغرف القائمة من موظفين ومستخدمين، ينص المشروع القانون على أن يُنقل كل ما يرتبط بتسيير شؤون الموظفين والمستخدمين والأعوان المزاولين مهامهم إلى الغرف الجديدة التي ستحل محلها، كما يأخذ المشروع بعين الاعتبار جميع الخدمات المؤداة من طرف الموظفين والمستخدمين المزاولين مهامهم بالغرف القائمة لتحتسب لفائدتهم بالغرف المهنية الجديدة، ويوضح المقتضيات الانتقالية المتعلقة باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء مستخدمي الغرف المهنية القائمة والمنبثقة عن اقتراع 3 يونيو 2015 واستمرارها في مزاولة مهامها إلى غاية انتهاء مدة الانتداب الحالية.

وفي الختام، ينص مشروع القانون على تحديد كيفيات تنفيذ أحكامه بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية الوصية على القطاع المعني.

أما مشروع قانون رقم 43.15 فيقضي بالمصادقة على مرسوم بقانون 2.15.260 الصادر في 16 من ربيع الأخير 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، فهذا القانون يندرج في إطار تطبيق الفصل 81 من الدستور، الذي ينص على أنه يمكن للحكومة أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان خلال دورته العادية الموالية.

ويتعين التذكير أن اللجوء إلى اعتماد صيغة مرسوم بقانون فرضته ضرورة التدبير الجيد للعامل الزمني للإعداد للاستحقاقات الانتخابية المهنية المقبلة، في أفق التحضير لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين في أحسن الظروف والآجال.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الداخلية المحترم.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ل.. توزع التقرير؟ سنعتبر أن التقرير قد وزع، وسننتقل مباشرة إلى مناقشة هذا المشروع، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فرق الأغلبية إذا كانت هنالك مداخلة مكتوبة وأردتم تسليمها، تسلم؟ تبارك الله.

إذن ننتقل المتدخل الموالي عن فرق المعارضة كذلك لمناقشة المشروع، غتسلمو ولا..؟ تفضلو، اللي بغيتو، إلى بغيتو توفرو علينا واحد الشوية ديال الوقت جيبوها، هاذي ديال الأغلبية. شكرا.

إلى بغيتي تقول شي دقيقة، ما كاين.. لا، ما غاديش نمنعوك، ولكن إلى بغيتي توفر علينا شوية ديال الوقت أحسن مازال، تفضل السي.. حسان. إن شاء الله، بحول الله، غادي ندعيو معك حتى أنت، تفضل، قل شي حاجة، غير خفف علينا، ارفق بنا والسلام.

تفضل.

المستشار السيد حسان البركاني:

السلام عليكم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

أنا عندي غير واحد ما حدي كنحتك مع الغرف المهنية ومع نوفر الوقت للإخوان وهذا رمضان كريم، غير بغيت نشوف مع، خاصة السادة السيد الوزير المحترم اللي ما تينامش وتيخدم في هاذ العمل ديال الانتخابي الجديد، خاصة غادي يكون في شهر 7 غشت، غير هي المنتقلات ديال الأملاك اللي غادي تكون ديال الغرف فيها إشكالية كبيرة.

أنا اللي بغيت نقول هنا، لحتى الموظفين عندنا أكثر من 960 موظف، وعندنا خصاص يعني في بعض المؤسسات الأخرى. احنا – كمواطنين– كنخافو على هاذ البلاد هاذي، نتعاملو مع جامعة الغرف، وأنا كنمثل جامعة الغرف كنائب أول ديال جامعة الغرف، نتعاملو مع هاذ.. قبل ما توصل الانتخابات نشوفو.. وأنا عندي إشكال في الغرفة ديال الدار البيضاء، كرئيس غرفة الدار البيضاء كيقول لك أودي ما عندكش الحق تسني (les salaires) ديال الموظفين، لحقاش غادي تحبس من هنا 15 يوم، وكذلك الموظفين والأطر المديرين ديال المؤسسات.

هنا إلى كاين، معالي الوزير، يتسع لكم اشوية الوقت، ما كاين مشكل، واخا احنا في المعارضة، احنا كنبغيو نساهمو، نجيو نجلسو معكم واحد ساعة، جوج، باش نسبقو الإشكالية اللي غادي توقع فيما بعد، لحقاش تنعيشو هاذ الإشكاليات وغادي نوفرو كلشي.

وشكرا للجميع، رمضان مبارك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ البركاني، مرحبا، شكرا الأستاذ البركاني، ننتقل إلى

فريق.. هناك متدخل من الفريق الفيدرالي؟ تفضلوا السي العربي.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

السادة الوزراء، أعتذر.

في دقيقتين، نظرا لضيق الوقت المخصص لفريقنا، سنكتفي بالإشارة إلى بعض الملاحظات الخاصة بالمشروع المتعلق بالغرف المهنية، الذي يهدف إلى الملاءمة مع التقسيم الجهوي الجديد.

ولقد آثرنا خلال المناقشة، بالإضافة إلى إعفاء الغرف المهنية من واجبات التسجيل، حتى تتمكن هذه الغرف من نقل الممتلكات العقارية بشكل سلس وتمكينها من جميع الوسائل الكفيلة بالقيام بمهامها في إطار الجهوية الجديدة، غير أن الحكومة لم تتعاط بشكل إيجابي مع هذا المقترح، مكتفية بإرجاء ذلك إلى مشروع القانون المالي 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من وجاهة بعض الاقتراحات التي يتقدم بها فريقنا، فإن الحكومة تتعامل معه، للأسف، بشكل سلبي.

ولابد، في هاذ الإطار، أن نشير إلى أن المجلس الدستوري كان منصفا لنا فيما يخص المادتين 54 و121، مسقطا بذلك ديكتاتورية بعض زعماء الأحزاب السياسية.

في هذا الإطار كذلك، لابد أن نشير إلى ضرورة تعميم التصويت العلني ليشمل الغرف المهنية بمختلف أصنافها، انسجاما مع ما أقره المجلس الدستوري بدستورية التصويت العلني بخصوص الجهات والجماعات ومجالس الأقاليم والعمالات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ العربي الحبشي.

هنالك متدخل عن إحدى المجموعات؟ إذا كان هنالك من متدخل.

إذن، ننتقل مباشرة للتصويت على المشروع الأول 24.15 المتعلق بالغرف المهنية.

وأعرض مادته الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع بعدد الحاضرين.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

إجماع طبعا بعدد الحاضرين.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية.

ونمر الآن للتصويت على مواد مشروع القانون رقم 43.15 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260، الصادر في 16 جمادى الآخرة 1436، الموافق ل 6 أبريل 2015، بتغييروتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخاب.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

إجماع طبعا بعدد الحاضرين.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

إجماع بعدد الحاضرين.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون 2.15.260، الصادر في 16 جمادى الآخرة 1436، الموافق ل 6 أبريل 2015، بتغييروتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات.

وننتقل مباشرة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، وهو طبعا محال على المجلس من رئيس الحكومة، والكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع.

تسنى اشوية، السيد الوزير؟

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا.

السيد الرئيس المحترم...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي ويشرفني اليوم أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بمشروع القانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، الذي يعتبر من أهم المشاريع ذات البعد الاجتماعي، الهادفة إلى تعزيز وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وإلى الرقي والنهوض بدور التعاضديات إلى مستوى تطلعات ورغبات الفاعلين والمتدخلين في هذا القطاع الحيوي.

وأذكركم في البداية بأن مشروع القانون المعروض على مجلسكم الموقريندرج في إطار الجهود المبذولة لتفعيل مضامين البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي للحكومة برسم سنوات 2016/2012 وكذا لأجرأة الالتزامات المتفق في شأنها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في

الحوار الاجتماعي برسم سنة 2011.

وأود بهذه المناسبة بأن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء لجنة المالية والتخطيط والشؤون الاقتصادية، على المجهودات التي بذلوها لضبط وتجويد صياغة أحكام مواد هذا المشروع، وحرصهم على وضع قواعد التدبير العقلاني لشؤون التعاضديات، من خلال تكريس مبدأ فصل المهام وسلطات الأجهزة المنتخبة عن إدارة شؤون التعاضديات واقتصارها على مهمة الإشراف والمراقبة والتتبع وتعزيز آليات المراقبة من طرف سلطات الوصاية الإدارية والمالية، وأخيرا تحسين مستوى الخدمات والنهوض بالتعاضديات.

ومما لا شك فيه، أن تركيبة أعضاء اللجنة المذكورة بفضل التمثيلية المتميزة للشركاء الاجتماعيين قد أضفت على مشروع هذا القانون قيمة مضافة، وتم التأكيد من خلال مصادقة اللجنة بالإجماع على المشروع على انخراط الفاعلين الأساسيين في مشروع هذا الإصلاح المندمج والمتكامل للإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لقطاع التعاضد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

ربما سأقتصر اشوية في الكلمة، وأقدم لكم، السيد الرئيس، الكلمة مكتوبة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

تبارك الله عليك، شكرا.

<u>السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:</u>

.. هناك.. كانت بالطبع النظام الحالي يتميز بالعديد من الإختلالات، وقفنا عليها، وقفت عليها لجان التفتيش التي قامت بها وزارة المالية. وتفاديا لها الإختلالات ومعالجة الإكراهات والصعوبات المذكورة، فقد تم إعداد مشروع القانون هذا بمثابة مدونة التعاضد وفق مقاربة تشاركية وتوافقية مع كامل الفاعلين والمتدخلين، ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لهذا المشروع فيما يلي:

- أولا، تحديد دقيق لدور التعاضديات في مجال تأمين الأخطار الاجتماعية؛

- ثانيا، تقنين الشروط المتعلقة بإحداث التعاضديات وكيفية تدبيرها؛

- ثالثا، إرساء قواعد الحكامة الجيدة المعتمدة على تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأجهزة المكلفة بتدبير شؤونها؛

- رابعا، توضيح تدخل السلطات الوصاية في مجال مراقبة التعاضديات؛

- خامسا، تحديد القواعد والضمانات التقنية والمالية الملائمة لتحقيق أهداف التعاضديات؛

- سادسا، إجبارية إخضاع حساب التعاضديات لافتحاص سنوي خارجي.

ويتضمن المشروع القانون المعروض اليوم على أنظار مجلسكم الموقر 182 مادة عوض 54 فصل في التشريع الحالي، والتي تم توزيعها إلى ثمانية أقسام.

واسمحوا لي قبل أن أختتم كلمتي التقديمية لمشروع هذا القانون، الذي يعد قفزة نوعية في قطاع التعاضد ببلادنا، أن أخبركم أن هذه الوزارة تبذل مجهودات حميدة بتنسيق تام ومحكم مع كافة المتدخلين والفاعلين في هذا القطاع، وخصوصا وزارة الاقتصاد والمالية، من أجل تتبع أنشطة التعاضديات ومراقبة كافة القرارات المتخذة من طرف أجهزتها المقررة والمدبرة، كما تعتمد على منهجية مقاربة ترتكز على مواكبة ومصاحبة التعاضديات لإيجاد الحلول الناجعة للصعوبات التي تعاني منها والعمل على تجاوز الإختلالات المتراكمة المرتبطة بالتسيير والتدبير السابق لشؤونها.

وأود في الأخير أن أؤكد لكم أن تفعيل أحكام مشروع القانون الجديد يعتبر من بين أولويات هذه الوزارة، باعتبارها الوصية على القطاع التعاضدي، وذلك من أجل الرقي والنهوض به إلى مستوى تطلعات المؤمنين المستفيدين من خدماته.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لبلادنا وشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيد الوزير.

إذن، نعتبر أن تقرير اللجنة قد وزع، وبالتالي ننتقل إلى مناقشة هذا المشروع من طرف أحد ممثلي فرق الأغلبية، إذا كانت لهم مداخلة فليسلمها مكتوبة، كاينة مداخلة مكتوبة ياك؟ ستسلم؟

فرق المعارضة لها مداخلة كذلك في الموضوع، تفضل الأستاذ السنيتي.

<u>المستشار السيد أحمد السنيتي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

مداخلة فرق المعارضة حول مشروع قانون 109.12 بمثابة مدونة التعاضد.

يشرفني، السيد الرئيس المحترم، يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد الذي كان موضوع مناقشة ورأي من قبل اللجنة الدائمة

المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي استمعت خلال إعداد تقريرها إلى 34 من القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات، 4 وزارات و19 تعاضدية و5 نقابات و3 هيئات تدبير التأمين الإجباري والأساسي عن المرض و3 جمعيات، وذلك بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين، طبقا للفصل 100 من دستور 2011، بتاريخ 18 شتنبر 2013.

وقد تبنى الجمع العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع ما خلصت إليه هذه اللجنة خلال دورته العادية الثالثة والثلاثين، المنعقدة بتاريخ 28 نونبر 2013، إذ أجمع التقرير على ضرورة تمكين التعاضديات من الإسهام في السياسة الصحية للدولة وضرورة إعادة النظر في مقتضيات القانون 84.12 المتعلق بالآليات الطبية والقانون رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وتقديم العلاجات، وذلك لتمكين التعاضديات بنظامها القانوني الخاص من ممارسة الأنشطة ذات الطابع الصحي، كما دعا المجلس إلى إقامة التعاقد بين الدولة وقطاع التعاضد على غرار التعاقدات المبرمة مع قطاعات أخرى (قطاع التأمينات مثلا)، كما أوصى المجلس بتعيين هيئات عليا للتقنيين، تضم ممثلين عن السلطات العمومية والمشغلين والنقابات والتعاضديات، تتكلف بالسهر على الانسجام بين مكونات القطاع والنهوض به.

السيد الرئيس،

إن المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر مشروع طموح، تضمن مقتضيات جديد تتمحور حول:

- تحديد دور التعاضديات في مجال تأمين بعض الأخطار وتحديد الشروط المتعلقة بإحداث التعاضديات وكيفية تدبيرها؛

- إرساء قواعد حكامة جديدة تعتمد تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأجهزة الساهرة على شؤونها؛

- بالإضافة إلى تعزيز مراقبة الدولة على التعاضديات وتوضيح مجال تدخلها، مع تحديد القواعد والضمانات التقنية والمالية الملائمة لتحقيق أهداف التعاضديات؛

- وإجبارية إخضاع حسابات التعاضديات لافتحاص سنوي خارجي.

هذه الرؤية الشمولية للمشروع التي ميزته عن النظام الحالي أسست مبدئيا لنظام متناسق يحدد مسؤولية التعاضديات في إطار قانوني يوجهها في ممارسة مهامها اليومية ومسؤوليتها، بما يمكنها من مسايرة التطورات التي عرفها القطاع منذ 1963.

السيد الرئيس،

إننا كفرق معارضة ليس لدينا أدنى مركب نقص بالإشادة بالمبادرة التشريعية التي يتقدم بها بعض الوزراء، متى تبلورت لدينا القناعة بأنها تصب في مصلحة الوطن والمواطنين، لكننا نعتقد أن الإشكاليات التي يتخبط فيها القطاع التعاضدي ليس مردها للإطار القانوني فقط، بل تعود في جزء كبير منها إلى سوء التدبير وضعف الحكامة.

سيكون من الخطأ، السيد الوزير، ارتهانكم لمنطق الإصلاح التشريعي كحل جامع مانع لهذا القطاع، بل لابد–في اعتقادنا–من بلورة رؤية استراتيجية شمولية مندمجة للنهوض بالقطاع التعاضدي وتقديم الأجوبة الضرورية والملائمة لمختلف الأسئلة الحقيقية، التي تسببت فيما وصل إليه هذا القطاع من ترهل وضعف، أصبح يهدد ديمومته ووجوده، من قبيل على، سبيل المثال لا الحصر:

- ما الذي قامت به الحكومة لتحديث القطاع التعاضدي وجعله شريكا أساسيا في النشاط الصحي للدولة مع ملاءمته مع السياسة الوطنية للصحة؟

- أسباب غياب المجلس الأعلى للتعاضد عن المشهد لسنوات طويلة، حيث لم يجتمع سوى 3 مرات فقط 1967 إلى 2007، 2010؟

- ما الذي قامت به الحكومة بعد حوالي 4 سنوات من عمرها لإصلاح أعطاب القطاع التعاضدي وانسياقه وراء عدم الالتزام بالضوابط القانونية وبمتطلبات التدبير المالي والإداري واتساع دائرة الخرقات والتجاوزات التي رصدتها افتحاصات المفتشية العامة للمالية، التي طالت بعض التعاضديات، وهمت مظاهر التسيير الإداري والمالي للهيئة؟

- مآل الفضائح التي تفجرت والتي وصل بعضها إلى القضاء، وصدرت بخصوصها أحكام بالسجن في حق العديد من مسيري هذا القطاع؟

- هل اتخذت الحكومة التدابير المصاحبة لهذا المشروع والتي جاءت في توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من قبل ضرورة إعادة النظر في مقتضيات القانون رقم 84.12 المتعلق بالآليات الطبية والقانون رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وتقديم العلاجات وضرورة إقامة تعاقد بين الدولة وقطاع التعاضد، على غرار التعاقدات المبرمة مع قطاعات أخرى كقطاع التأمينات؟

السيد الوزير المحترم،

فقط، حتى يطلع الجميع، نحن كل شيء بهم ويتماشى في مصلحة المواطن والمواطنين نحن معه اليوم قبل الغد، وكذلك، السيد الوزير، مما يأسف له لماذا تنعتون المعارضة بأقبح النعوت؟ نحن نصوت معكم في أي مسألة اللي كتهم المواطنين، حتى لا يقال نحن لا نصوت ونحن نعرقل ونحن كذا إلى غير ذلك. علاش، السيد الوزير؟ احنا الحاجة اللي تتماشى في مصلحة الوطن والمواطنون نحن معها اليوم قبل الغد، وبالتالي حتى لا تبقى هاذ التهمة تنعتوننا بأقبح النعوت: المعارضة تعرقل، المعارضة تعمل، المعارض.. ليست في مصلحة البلد، السيد الوزير.

لابد تكونوا إيجابيين شيئا ما. لابد، السيد الوزير، احنا نعرقل في المصلحة مثلا اللي هي ضد الشعب المغربي، نحن ضدها على طول، وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تعملوا ما في وسعكم حتى نصطف

ونتهيأ ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في شتى المجالات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

كاع ذاك الشي ومازال.. ذاك الشي اللي قلتي كاين هاذ الشي؟ ! السي السنيتي، كاع ذاك الشي اللي قلتي، ومازال كاين هاذ الشي مكتوب؟ واخا، شكرا.

أعطي الكلمة للفريق الفيدرالي ل..

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا.

السيد الرئيس،

في الحقيقة لن أثقل مسامعكم، غي تهنا، ما غنكثرش، غنبدي بعض الملاحظات السريعة:

- أولا، نسجل بشكل إيجابي إخراج مدونة للتعاضد، لأننا في أمس الحاجة إليها؛

- نسجل أيضا بشكل إيجابي ما تضمنه هذا المشروع من دمقرطة هذه الأجهزة، من الافتحاص، من توضيح المسؤوليات بين وزارة التشغيل ووزارة المالية، باعتبارهما الوزارتين الوصيتين على هذا القطاع؛

- نتمنى إخراج المراسيم التطبيقية في أسرع الآجال؛

- كذلك لابد أن نشير إلى ضرورة بث الروح في المجلس الأعلى للتعاضد، لأنه لم يجتمع أكثر من 40 سنة من 1967 حتى ل 2007 عاد اجتمع، واجتمع مرة أخرى بالتالي في حياته اجتمع مرتين، 3 مرات، وبالتالي، نظرا للدور اللي ممكن يقوم بيه هاذ المجلس؛

- كذلك، تشديد المراقبة والمحاسبة، طبقا للمقتضى الدستوري، حتى لا يتم التلاعب والفساد والإفساد الذي عرفته اليوم التجربة التعاضدية للأسف؛

- أيضا يجب تعميم الاستفادة من المجال التعاضدي لباقي الفئات الأخرى، الفلاحة، الصناع التقليديين، إلى غير ذلك من الفئات اللذين، اليوم، ليست لهم أي تغطية صحية وغير مشمولين، اليوم، بأي تغطية حمائية، ولذلك يجب توسيع هذا المجال لمختلف هذه الفئات.

سأسلمكم، السيد الرئيس، مداخلة مكتوبة في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تبارك الله عليك، شكرا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

إلى اسمحتي، ما يمكنش تفوتني الفرصة باش نسجل بأنه الحكومة تعاطت بشكل إيجابي مع مجموعة من التعديلات التي تقدم بها الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، والتي جعلت النص، اليوم، يمكن أن أقول نصا جديدا وليس كما أحيل علينا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

إذن، مباشرة ننتقل للتصويت على مواد هذا المشروع.

وأعرض مواده بشكل مختصر بعض الشيء، ربحا للوقت.

أعرض إذا المواد من رقم 1 إلى المادة رقم 3، كما عدلت على مستوى اللجنة للتصويت:

الموافقون على المواد من 1 إلى 3 كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع عدد الحاضرين بطبيعة الحال.

أعرض المادة رقم 4 كما جاءت في النص الأصلي: إجماع كذلك.

المواد من رقم 5 إلى المادة 8، كما عدلت على مستوى اللجنة: نعتبرها طبعا صوتنا عليها بالإجماع.

أعرض المادة 9، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 10، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

أعرض المواد من 13 إلى 15، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

عفوا، قبل المادة 13 و15 أعرض المادة رقم 11 كما جاءت في النص: إجماع.

أعرض المادة 12، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 13 إلى 15، كما عدلت: إجماع.

المواد رقم 16 و17، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

أما المواد من 18 و19، كما عدلت على مستوى اللجنة إجماع.

المادة 20، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة من 21 إلى 33 كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 34، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 35 و36، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 37 و38، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة من 39 إلى 41، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 42، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 43 والمادة 44، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 45، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 46 إلى 55، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 56، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 57 و58، كما عدلت: إجماع.

المادة 59، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

والمادة 60 كذلك، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 61 إلى 83، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 84، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 85، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع .

المادة 86، 87 و88، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 89 إلى 93، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المواد كذلك من 97 إلى 103، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 106، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

عفوا، المادة 104 و105، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

أما المادة 106، فكما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادتين 107 و108، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

أما المواد من 109 إلى 128، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 129 و130و131، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

أما المواد من 132 إلى 136، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 137، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 138 إلى 144، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المواد من 145 و146، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 147 إلى 153، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 154، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 155 إلى 158، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

المادة 159، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 160 كما عدلت: إجماع.

المواد من 161 عفوا، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 162 إلى 167، كما عدلت: إجماع.

المادة 168، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المادة 169، كما عدلت: إجماع.

المادة 170، كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

المواد من 171 إلى 182، كما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

أما المادة.. عفوا، المادة 180، كما عدلت: إجماع.

المادة 181 كما جاءت في النص الأصلي: إجماع.

أما المادة 182 فكما عدلت على مستوى اللجنة: إجماع.

إذن، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

صودق أو صوت على هذا المشروع بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد بالإجماع.

ما عرفتش واش جا السيد وزير الخارجية، وزيرة الخارجية ولا مزال، كاين؟ كاين الصحة، عفوا.

ننتقل إذن مباشرة إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، وقد أحيل على المجلس من طرف رئيس الحكومة، وأعطي الكلمة للسيد وزير الصحة لتقديم هذا المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

<u>السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:</u>

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، اللي بغيت نبدا به هو أن هاذ المشروع ماشي مشروع وزارة الصحة بوحدها، هذا مشروع أعدته لجنة بين وزارية اللي فيها رئاسة الحكومة ووزارة التعليم العالي والوزارة المنتدبة في البحث العلمي، وزارة التربية الوطنية، الوزارة المنتدبة في التكوين المهني، ووزارة الاقتصاد والمالية، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الهيأة الوطنية للأمين الصحي إلى آخره.

فبعجالة، أولا، أنا دائما كنت أقر أمامكم، السادة المستشارون المحترمون، أنه فيما يخص قطاع الصحة ما يمكنش نزيدو نمشيو بعيد إلى ما كانش عندنا نمشيو في إطار التغطية الصحية الشاملة، (La couverture Sanitaire Universelle) يعني كل شي المواطنات والمواطنين يكون عندهم التغطية الصحية، كنعرفو في 2005 المغرب بدا بـ «L'AMO » التغطية الإجبارية حوالي 34%، ومن بعد 2012 جا

نظام المساعدة الطبية «RAMED » حوالي 28% هي المجموع 60%، 62%، اللي بقى دبا هما الطلبة المستقلون والمهن الحرة. هاذ المشروع أمامكم ديال 116.12 هو المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض فيما يخص الطلبة.

أشنو هما هاذ الطلبة؟ هاذ المشروع القانون اللي كنقترح أشنو هما المستفيدون؟ هما الطلبة المتوفرون على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، اللي مسجلين، الطلبة اللي عندهم Le BAC ولا المعادلة، المسجلين في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني أو التكوين المهني بالقطاعين العام والخاص، كانوا مغاربة أو أجانب، هاذو هما اللي كيشملهم هاذ التغطية الصحية المقترحة في المشروع.

السن ديال هاذ الطلبة لا يتجاوز 30 سنة، إذ باستثناء الطلبة الذين يتابعون دراستهم في التعليم العتيق، لأن هاذو كاين واحد المرونة، كنزيدو شوية في السن، وكذلك الشرط الأخير وغيكونوا غير مستفيدين من أي تغطية صحية أخرى، فهاذو هما الطلبة المستفيدون.

شكون اللي غيتحمل الاشتراكات ديال هاذ الطلبة؟ فيما يخص مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني بالقطاع العام الدولة هي اللي غتحمل الاشتراكات ديالهم، حوالي، فيما يخص هاذ الدخول الجامعي المقبل، إن شاء الله، نتمناو أنه يتطبق حوالي 110 مليون درهم غتخلصها الدولة.

فيما يخص اشتراكات الطلبة بالقطاع الخاص، هما اللي كيخلصوا على روسهم، مادام كيخلصوا في السنة كيخلصوا على راسهم 400 درهم في السنة. هاذو فيما يخص القطاع الخاص، وتدبير النظام اللي غادي يدبر النظام هو الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، مع الإشارة أنه تدبير هاذ النظام بطريقة مستقلة عن باقي الأنظمة المدبرة من طرف نفس المؤسسة، نفس الصندوق، يعني غيكون عندو (le conseil d'administration) ديال الطلبة بوحدو، ما يدخلش مع الآخرين.

هاذ الشي هو عموما المشروع.

الشكر، لابد من الشكر لأعضاء لجنة التربية والتعليم والشؤون الثقافية، اللي تجاوبوا مع هاذ المشروع بطريقة جد إيجابية، وأشكركم كذلك أنتوما، السادة المستشارون، على تجاوبكم معنا، على تتبعكم للقطاع، على انتقاداتكم البناءة، ونتمنى أن هاذ المشروع ينال رضاكم.

شكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وطبعا نعتبر دائما أن تقرير هذه اللجنة قد وزع، ومضمون هذا المشروع أوضحه السيد الوزير في كلمته، وطبعا ننتظر من ورائه الفائدة الكبيرة لفائدة أبنائنا.

ننتقل لمناقشة المشروع، والكلمة لأحد ممثلي فرق الأغلبية، أعتقد أن المداخلة ستسلم كتابة، ونفس الشيء بالنسبة لفرق المعارضة – أعتقد–والفريق الفيدرالي كذلك سيسلم.. عندك مداخلة؟ إذن، بالإضافة إلى المداخلة التي ستسلم كتابة، السيد رئيس الفريق الفيدرالي سيتقدم بكلمة في الموضوع، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لإبداء الرأي في المشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بالطلبة، وهو ما سيتيح استفادة طلبة التعليم العالي، العام والخاص، وكذا طلبة التكوين المهني الحاصلين على شهادة الباكالوريا. هذا المطلب الذي ما فتئنا نطالب بإخراجه إلى الوجود، والذي تم التنصيص عليه في اتفاق 26 أبريل 2011.

وبموجب هذا المشروع سيصبح الطالب المغربي منخرطا في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الذي سيتكلف بتدبير وإدارة هذا الملف، فيما يستفيد كل طالب مؤمن على قدم المساواة كباقي المنخرطين من كافة خدمات التغطية الصحية التي يوفرها التأمين الإجباري على المرض.

وإذ تعاطينا بشكل إيجابي مع هذا المشروع، فإننا نطالب بالحكومة بتفعيل القانون رقم 03.07 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض لفائدة بعض مهنيي القطاع الخاص، كما ندعو الحكومة إلى تشجيع وتطوير القطاع التعاضدي والتحفيز على إنشاء مؤسسة تعاضدية مستقلة لفائدة فئات أخرى من غير المأجورين وتشجيع وتوزيع أعداد المنخرطين، ليشمل الأشخاص الذين لا يستفيدون حاليا من أي تغطية صحية أو اجتماعية، كأصحاب المهن الحرة والصناع التقليديين والتجار والمشتغلين لحسابهم الخاص والفلاحين وغيرهم، في أفق تعميم التغطية الصحية وحق الولوج إلى العلاجات كحق من حقوق الإنسان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

وننتقل مباشرة للتصويت على هذا المشروع، الذي أدخلت عليه مجموعة من التعديلات على مستوى اللجنة بطبيعة الحال، واعتبرت أنها جزء من النص، أصبحت الآن مدمجة في هذا النص.

وبالتالي، سنعرض مواد هذا المشروع من المادة رقم 1 إلى المادة رقم

31، وأعتقد أن التصويت عليه سيكون بإجماع عدد هؤلاء الحاضرين.

إذن أعرض المشروع ككل، بعد عرض المواد مادة مادة للتصويت، أعرض المشروع برمته للتصويت: إجماع عدد الحاضرين.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة في هذه الجلسة. هنيئا لطلبتنا بهذا المشروع الذي سيفيدهم كثيرا.

وننتقل مباشرة للتصويت على مجموعة مشاريع قوانين الاتفاقيات بعد حضور السيدة وزيرة الخارجية.

نستهل إذن هذه الجلسة–قلت–بمجموعة من الاتفاقيات التي سبق تقديمها عند بداية أو عند افتتاح هذه الجلسة، وأعطي الكلمة مباشرة للسيدة كاتبة الدولة في الخارجية لتقديم هذه المشاريع جملة واحدة، السيدة الوزيرة، لكي يتسنى لنا كذلك مناقشتها من طرف الفرق دفعة واحدة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة مباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الإخوان المستشارون،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

أولا، أعتذر للتأجيل، نظرا لكون الاتفاقيات أيضا كانت في الغرفة الأولى، وكان لابد من التصويت عليها أيضا.

لي عظيم الشرف أن أقدم أمامكم مرة أخرى اتفاقيات دولية، عددها 8. عندنا 7 ديال الاتفاقيات ثنائية، وواحدة هي متعددة الأطراف.

بالنسبة للاتفاقية المتعددة الأطراف، وهو الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

يهدف هذا الاتفاق الذي تم عقده أو المصادقة عليه في إيطاليا سنة 2009 إلى محاربة الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك عبر مراقبة ولوج السفن المستخدمة في الصيد أو الأنشطة المتصلة بالصيد إلى الموانئ، أخذا بعين الاعتبار الضرر الذي يلحقه هذا الصيد بالمخزونات السمكية والأنظمة الإيكولوجية البحرية وسبل عيش صيادي الأسماك الشرعيين، وما يمثله من تهديد على الاستغلال العقلاني للأرصدة السمكية.

وقد حدد هذا الصك الملزم، بشأن المعايير الدنيا للتدابير دولة الميناء، مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى ضمان الصيد الرشيد والمستدام ومكافحة الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم.

وينطبق بطبيعة الحال هذا الاتفاق على الصيد الذي يمارس في المناطق البحرية، والذي يكون غير قانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم، ويطبقه كل طرف على السفن التي لا يحق لها أن ترفع علمها أو رايتها والتي تحاول الدخول إلى الموانئ أو الموجودة في أحد الموانئ، باستثناء سفن الدول المجاورة التي تمارس الصيد الحرفي وما يسمى بالسفن الحاوية، التي لا تحمل سمكا.

بالنسبة للاتفاقيات الثنائية، وهي 7:

الاتفاقية الأولى هي اتفاقية ما بين المغرب والسعودية أو المملكة العربية السعودية بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة.

يهدف إلى إقامة تعاون مثمر ودائم بين البلدين، وبموجبه يمنح حامل رخصة القيادة الحاصلة عليها من أحد البلدين رخصة مطابقة من البلد الآخر، دون إجراء امتحان نظري أو تطبيقي. ويشترط في ذلك أن تكون الرخصة سارية المفعول، وفقا للأنظمة المتبعة بالدولة التي طلبت فيها، وذلك للقادمين بتأشيرة «زيارة عمل» أو المقيمين بصفة قانونية، ويفترض أيضا إحاطة الطرف الآخر باستبدال الرخصة.

تسلم رخص القيادة أو السياقة المستبدلة من الطرف المتعاقد الذي قام بالاستبدال إلى الطرف المتعاقد الآخر عبر الجهات الرسمية. وفي حالة الشك أي من الطرفين المتعاقدين في صلاحية وصحة رخص السياقة، فيمكن طلب معلومات من الطرف الآخر.

بالنسبة للاتفاقية الثانية، وهي مذكرة تفاهم ما بين المملكة المغربية ومملكة البحرين في مجالات الوظيفة العمومية، أي الخدمة المدنية وأيضا تحديث الإدارة، والتي وقعت في الرباط في سنة 2013.

تهدف هذه الاتفاقية أو مذكرة التفاهم إلى توطيد التعاون ودعم التطور الإداري في مختلف مجالات التحديث الإداري والوظيفة العمومية، وذلك من أجل الاستفادة من الإمكانيات المتاحة ودعم الجهود المبذولة في الميدان الإداري في كلا البلدين، في إطار الأنظمة والقوانين المعمول بها في المغرب والبحرين.

ووفقا لأحكام هذه المذكرة، تشمل مجالات التعاون بين الطرفين الأنشطة التالية:

- أولا، تنظيم وإعادة الهندسة الإدارية وتصنيف الوظائف والتدريب والتوظيف والإدارة الإلكترونية؛

- المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وأنشطة التدريب التي ينظمها البلدين؛

- تبادل الزيارات ما بين الخبراء والمختصين؛

- تبادل المعلومات والأنظمة والتطوير والتنظيم الإداري والتجارب الإدارية الناجحة؛

- وأخيرا، تبادل المدربين بين معهد الإدارة العامة بمملكة البحرين والمدرسة الوطنية للإدارة بالمغرب.

الاتفاقية الثالثة، هي اتفاقية ما بين المغرب وإيطاليا حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم. تم التوقيع عليها سنة 2014، وتهدف إلى تعزيز التعاون القضائي بين المغرب وإيطاليا من أجل تسوية قضايا نقل الأشخاص المحكوم عليهم وتمكينهم من قضاء عقوبتهم أو التدابير السالبة للحرية في بلادهم، من أجل تسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع. كل خلاف بين الطرفين حول تأويل أو تطبيق هذه الاتفاقية يمكن حله بواسطة دبلوماسية.

بالنسبة للاتفاق الرابع، وهو الاتفاق الإضافي لاتفاق التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، الموقع دائما ما بين المغرب وإيطاليا، دائما في نفس الوقت أي في سنة 2014، ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز وتحسين التعاون بين المغرب وإيطاليا في مجال تسليم المجرمين، والذي تنظمه اتفاقية التعاون المذكورة سابقا.

الاتفاق الخامس، هو اتفاق ما بين المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية ببلجيكا (فيدرالية والوني) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني- بروكسيل بالمغرب.

تم التوقيع عليه السنة الماضية، ويهدف إلى وضع إطار قانوني بين المغرب وحكومة الطائفة الفرنسية في بلجيكا (La Wallonie)، يرمي إلى تسهيل إنشاء مؤسسات تعليمية بلجيكية للتعليم الأساسي، أي ما قبل المدرسي والابتدائي والتعليم الثانوي التي تطبق برنامج الفيدرالية، ويهدف أيضا–بطبيعة الحال–إلى تحديد شروط إنشائها وعملها وتسييرها.

وطبقا للفقرة 6 من المادة الثانية لا تعتبر مدرسة بلجيكية تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني، بمقتضى هذا الاتفاق، كل مدرسة خاصة يتم إنشاؤها أو تمويلها أو تسييرها من طرف أشخاص ذاتيين أو تكون في ملكيتهم، مهما تكن جنسيتهم، وكل مدرسة ذات توجه ديني، ويجب أن تشمل البرامج البيداغوجية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق برنامج فيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب برامج أيضا لتعليم اللغة والثقافة العربية وتاريخ وجغرافية المغرب.

وطبقا لمبدأ المعاملة بالمثل الذي هو أساس كل العلاقات الثنائية، تحرص الطائفة الفرنسية لفيدرالية والوني، في حالة قرر المغرب مستقبلا فتح مؤسسة تعليمية ببلجيكا، على تسهيل الاتصالات والمشاورات مع السلطات البلجيكية المختصة.

الاتفاق السادس، وهو اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المغرب وجمهورية البوسنة والهرسك.

بطبيعة الحال، أيضا يهدف هذا الاتفاق أو هذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية ما بين المغرب وجمهورية البوسنة والهرسك، وتتكون في معظمها من الالتزامات والأحكام المتعلقة بتطبيقها، وتشمل الاتفاقية بالخصوص مساطر اللجوء إلى المحاكم ومجالات التعاون القضائي وأحكامه، ويشمل التعاون القضائي، وفقا لهذه الاتفاقية، ما يلي:

- أولا، تسليم الأوراق القضائية؛

- الحصول على الأدلة واستكمال إجراءات التحقيق؛

- الاعتراف وتنفيذ الأحكام القضائية؛

- العقود الرسمية والمقررات التحكيمية؛

- تبادل المعلومات حول القوانين؛

- وأخيرا، كل شكل للتعاون القضائي، لا يتعارض مع قانون الدولة الأخرى.

الاتفاقية السابعة والأخيرة، وهي اتفاقية ما بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. تم التوقيع عليها في شتنبر 2013، وهي تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي ما بين المغرب وإستونيا.

وتطبق مقتضيات هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين بإحدى الدولتين المتعاقدتين أو بكلتيهما، وذلك فيما يخص الضرائب على الدخل المفروضة لحساب دولة متعاقدة أو فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها، ومن جهة، أخرى تطبق على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها، تستحدث بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

وتشمل هذه الاتفاقية الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي أو على عناصر من الدخل، بما فيها الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة، وكذا الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

ونعتبر طبعا أن تقرير هذه اللجنة قد وزع، ونفتح باب المناقشة لمن أراد أن يتدخل لمناقشة هذا المشروع.

ونعتبر كذلك أن فرق الأغلبية والمعارضة كذلك ستسلم مداخلاتها كتابة، ونفس الشيء–أعتقد–بالنسبة للفريق الفيدرالي.

وبالتالي ننتقل إذن للتصويت على هذه مشاريع قوانين التي ترمي للموافقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية.

ونبدأ بالمشروع الأول، وهو مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435، الموافق ل 5 ديسمبر 2013، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

الموافقون على هذه الاتفاقية: إجماع؛

الممتنعون: طبعا لا أحد؛

المعارضون: لا أحد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 22.14، يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435، الموافق ل5 ديسمبر 2013، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

المشروع الثاني، هو مشروع قانون 53.14، يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، والموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية.

الموافقون: طبعا إجماع؛

لا معارض ولا ممتنع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 53.14، يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقع في الرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية.

المشروع الثالث، هو مشروع قانون رقم 60.14، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته 36، المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نوفمبر 2009.

الموافقون: طبعا إجماع؛

لا معارض ولا ممتنع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 60.14، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته 36، المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نوفمبر 2009.

المشروع رقم 4، هو مشروع قانون رقم 66.14، يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين، الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014.

الموافقون: طبعا إجماع؛

لا معارض وما ممتنع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 66.14، يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين، الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014.

المشروع رقم 5، هو مشروع قانون رقم 76.14، يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.

الموافقون: إجماع؛

لا يعارض أحد ولا يمتنع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 76.14، يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.

سادسا، مشروع قانون رقم 93.14، يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 93.14، الذي يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

سابعا، مشروع قانون رقم 94.14، يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني – بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب.

الموافقون: إجماع؛

لا معارض ولا ممتنع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 94.14

يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني – بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني–بروكسيل بالمغرب.

ثامنا، مشروع رقم 107.14، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة المغربية والسعودية، الموقعة بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435، الموافق ل 13 مارس 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.

الموافقون: إجماع؛

لا معارض ولا ممتنع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 107.14، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة (السوق) المغربية والسعودية، الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 (13 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.

وهكذا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة التشريعية.

شكرا لجميع من ساهم في إنجاحها.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1. مداخلة الفريق الحركي باسم فرق الأغلبية حول مشروع قانون رقم 24.15 المتعلق بالغرف المهنية ومشروع قانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 24.15 المتعلق بالغرف المهنية ومشروع قانون للمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260، الصادر في 16 من ربيع الآخر 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات.

وفي البداية، فإننا نسجل بإيجاب أهمية هذين المشروعين اللذين جاءا في سياق تعزيز واستكمال الإجراءات المواكبة للتحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، من خلال وضع تصور جديد للغرف المهنية، والذي يرتكز على أساس إحداث غرفة واحدة على مستوى كل جهة بالنسبة لكل من الغرف الفلاحية وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية، وذلك في إطار مواكبة الجهوية الموسعة، بغية ضمان تطابق النفوذ الترابي للغرف المهنية مع النفوذ الترابي للجهات في تقطيعها الجديد، والذي يتضمن 12 جهة.

ولإزالة كل لبس محتمل وتمكين الغرف الجديدة من الحلول محل الغرف القائمة في الحقوق والالتزامات، فإننا نسجل أيضا التنصيص بشكل واضح وصريح على نقل جميع حقوق والتزامات الغرف الحالية إلى الغرف الجديدة المحدثة على صعيد الجهات، وكذا نقل كل العقارات والمنقولات والقيم الموجودة في حوزة الغرف القائمة تلقائيا إلى ملكية الغرف التي سيحل محلها، إضافة إلى نقل كل ما يرتبط بتسيير شؤون الموظفين والمستخدمين والأعوان المزاولين مهامهم إلى هذه الغرف الجديدة، علاوة على مقتضيات انتقالية تهم هذه الشريحة وكذا ممثليهم في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، وذلك حفاظا على المكتسبات والحقوق.

ومن هذا المنطلق، فإننا ننوه بهذين المشروعين وبكافة الجهود المبذولة من أجل تطوير الغرف المهنية وتأهيل أدائها وتنظيمها، مما يجعلها منسجمة مع الجهوية الموسعة ومقتضيات الدستور الجديد وتحسين أدائها وضمان انفتاحها على المشهد الاقتصادي وتفعيل دورها في تشجيع الاستثمار المحلي.

وبهذه المناسبة، فإننا ندعو إلى إعطاء الغرف جميع الصلاحيات الضرورية والوسائل المادية اللازمة والبشرية الكفأة من أجل القيام بأدوارها كاملة في أحسن الظروف.

وانطلاقا من أهمية هذين المشروعي وأهدافهما فإننا نصوت عليهما بالإيجاب.

2. مداخلة باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع القانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 16 من جمادى الآخرة 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 43.15 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 16 من جمادى الآخرة 1436 (6 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، والذي يندرج في إطار تطبيق أحكام الفصل 81 من الدستور الذي ينص على أنه «يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية».

السيد الرئيس،

استحضارا منا في فرق المعارضة بأهمية المقتضيات التي يجب إدخالها على مدونة الانتخابات، والمتعلقة بوجه الخصوص بالقيد في اللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف، وكذا الأحكام المتعلقة بتأليف هيئاتها الناخبة، فضلا عن المقتضيات المتعلقة بالجدولة الزمنية للتسجيل في اللوائح الانتخابية وحصرها وتنظيم حق الطعن القضائي في قرارات الشطب التي قد تصدرها اللجان الإدارية أو اللجان الإدارية الفرعية، فإننا نود التأكيد على ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية وتيسير عملية الإطلاع على اللوائح الانتخابية والارتقاء بمستوى هذه المحطة الانتخابية إلى مستوى الاختيار الديمقراطي الذي سارت عليه بلادنا.

وفي نفس السياق، نأمل تعميم قاعدة التصويت العلني لتشمل انتخاب أجهزة الغرف المهنية ورؤسائها ونوابهم، انسجاما مع قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 30 يونيو 2015، والذي أقر دستورية التصويت العلني لانتخاب الرئيس ونوابه وباقي الأجهزة بالنسبة للجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

انسجاما مع الروح الإيجابية التي أطرت علاقتنا أثناء دراسة كل الترسانة القانونية المتعلقة بالانتخابات المقبلة، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا.

3. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة باسم فرق المعارضة بخصوص مناقشة مشروع رقم 24.15 المتعلق بالغرف المهنية

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة، في إطار مناقشة مشروع رقم 24.15 المتعلق بالغرف المهنية، الذي يندرج في إطار الإجراءات المواكبة للتحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، والتي تتمثل في ترتيب الآثار القانونية عن التصور الجديد المعتمد بالنسبة للغرف المهنية، والذي يترتب على أساسه إحداث غرفة واحدة على مستوى كل جهة، بالنسبة لكل من الغرف الفلاحية وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية، في إطار مواكبة مبادئ الجهوية الموسعة، وبغية ضمان تطابق النفوذ الترابي للغرف المهنية مع النفوذ الترابي للجهات في تقطيعها الجديد الذي يتضمن 12 جهة.

السيد الرئيس،

إذا كنا في فرق المعارضة، لا نجادل في أهمية هذا المشروع قانون باعتباره يروم وضع إطار قانوني يمكن من مواكبة عملية إحداث الغرف الجهوية الجديدة التي ستنبثق عن انتخابات يوم 7 غشت 2015، والتي ستحل محل الغرف القائمة، سواء فيما يتعلق بنقل جميع حقوق والتزامات الغرف المحلية إلى الغرف الجديدة المحدثة على صعيد الجهات، ونقل جميع الممتلكات الموجودة في حوزة الغرف القائمة تلقائيا إلى ملكية الغرف التي تحل محلها مع إعفاء هذا النقل من أي إعفاء مادي لتفادي إرهاق ميزانيات هذه الغرف.

وكذلك نقل كل ما يرتبط بتسيير شؤون الموظفين والمستخدمين والأعوان المزاولين مهامهم إلى الغرف الجديدة التي ستحل محل الغرف القديمة، قصد الحفاظ على مكتسباتهم وحقوقهم.

السيد الرئيس،

إذا كنا في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤكد على الأبعاد الاجتماعية والدور المحوري الذي تلعبه الغرف في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإننا في نفس الوقت نشير إلى الصعوبات التي يمكن أن تثار عند عملية تجميع الغرف المهنية، والمتمثلة أساسا في استخلاص الضرائب الناتجة عن نقل العقارات والملاك، والصعوبات المتعلقة بالموظفين والمستخدمين والتي من شأنها المس بمصالحهم ومكتسباتهم.

السيد الرئيس،

انسجاما مع الروح الإيجابية التي أطرت علاقتنا أثناء دراسة كل الترسانة القانونية المتعلقة بالانتخابات المقبلة، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا

4. الكلمة التقديمية للسيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، لمشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي ويشرفني اليوم أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بمشروع القانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، الذي يعتبر من أهم المشاريع ذات البعد الاجتماعي، الهادفة إلى تعزيز وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وإلى الرقي والنهوض بدور التعاضديات إلى مستوى تطلعات ورغبات الفاعلين والمتدخلين في هذا القطاع الحيوي.

وأذكركم في البداية بأن مشروع القانون المعروض على مجلسكم الموقر يندرج في إطار الجهود المبذولة لتفعيل مضامين البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي للحكومة، برسم سنوات 2016/2012، وكذا لأجرأة الالتزامات المتفق بشأنها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار الحوار الاجتماعي برسم سنة 2011.

وأود بهذه المناسبة بان أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء لجنة المالية والتخطيط والشؤون الاقتصادية، على المجهودات التي بذلوها لضبط وتجويد صياغة أحكام مواد هذا المشروع وحرصهم على وضع قواعد التدبير العقلاني لشؤون التعاضديات، من خلال تكريس مبدأ فصل مهام وسلطات الأجهزة المنتخبة عن إدارة شؤون التعاضديات واقتصارها على مهمة الإشراف والمراقبة والتتبع وتعزيز آليات المراقبة من طرف سلطات الوصاية الإدارية والمالية، وأخيرا تحسين مستوى الخدمات والنهوض بالتعاضديات.

ومما لاشك فيه أن تركيبة أعضاء اللجنة المذكورة، بفضل التمثيلية المتميزة للشركاء الاجتماعيين، قد أضفت على مشروع هذا القانون قيمة مضافة، وتم التأكيد من خلال مصادقة اللجنة بالإجماع على المشروع على انخراط الفاعلين الأساسيين في مشروع هذا الإصلاح المندمج والمتكامل للإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للقطاع التعاضدي.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم، لقد أصبحت أحكام النظام الحالي للتعاضد، المنظم بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 نونبر 1963، كما تم تعديله وتتميمه، متجاوزة نسبيا وغير مواكبة وملائمة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية وللمستجدات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتغطية الصحية الأساسية عن المرض، مما تطلب إجراء مراجعة شمولية ومتكاملة، بهدف الرقي بهذا القطاع الحيوي وتمكينه من إطار تشريعي وتنظيمي يتماشى وينسجم مع الرغبات والتطلعات المنشودة.

وفي هذا الصدد، لابد من التذكير والإشادة بالدور الهام والطلائعي الذي لعبته التعاضديات في تدبير التغطية الصحية الاختيارية من خلال الولوج إلى الخدمات الطبية والصيدلية لعدد لا يستهان به من المؤمنين وذوي حقوقهم، الشيء الذي مكن القطاع التعاضدي والتعاضديات من اكتساب تجربة غنية وهامة في هذا المجال.

لكن، بالرغم من الدور الإيجابي الذي لعبته التعاضديات والتطورات الإيجابية التي عرفها القطاع بصفة عامة والمجهودات المتعددة، التي بذلت لإعادة تأهيله، فقد ظل يعاني من إكراهات وصعوبات متعددة، والتي يمكن تلخيصها في النقط الأربعة التالية:

- عدم ملاءمة الأحكام التشريعية والتنظيمية المؤطرة حاليا لهذا القطاع للتطورات والمستجدات التي عرفتها منظومة التغطية الصحية، وخصوصا بعد صدور مدونة التغطية الصحية الأساسية سنة 2005؛

- رصد وتسجيل العديد من الاختلالات المرتبطة بالتدبير الإداري والتقني والمالي وعدم احترام التعاضديات لبعض الأحكام المتعلقة بتجديد الأجهزة المنتخبة ودورية عقد الجموع العامة والمجالس الإدارية؛

- تداخل الاختصاصات والصلاحيات والسلط بين الأجهزة التقريرية والأجهزة التنفيذية؛

- محدودية تدخل سلطات الوصاية الإدارية والمالية وعدم تحيين العقوبات المنصوص عليها في حالة مخالفة تطبيق المقتضيات القانونية الجاري به العمل.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل تجاوز ومعالجة الإكراهات والصعوبات المذكورة، فقد تم إعداد مشروع القانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد وفق مقاربة تشاركية وتوافقية مع كافة الفاعلين والمتدخلين في هذا القطاع.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لهذا المشروع فيما يلي:

- تحديد دقيق لدور التعاضديات في مجال تأمين الأخطار الاجتماعية؛

- تقنين الشروط المتعلقة بإحداث التعاضديات وكيفية تدبيرها؛

- إرساء قواعد الحكامة الجيدة المعتمدة على تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأجهزة المكلفة بتدبير شؤونها؛

- توضيح تدخل سلطات الوصاية في مجال مراقبة التعاضديات؛

- تحديد القواعد والضمانات التقنية والمالية الملائمة لتحقيق أهداف التعاضديات؛

- إجبارية إخضاع حسابات التعاضديات لافتحاص سنوي خارجي.

ويتضمن مشروع القانون المعروض اليوم على أنظار مجلسكم الموقر 182 مادة عوض 54 فصل في التشريع الحالي، والتي تم توزيعها إلى ثمانية أقسام.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي قبل أن أختتم كلمتي التقديمية لمشروع هذا القانون، الذي يعد قفزة نوعية في قطاع التعاضد ببلادنا، أن أخبركم أن هذه الوزارة تبذل مجهودات حميدة بتنسيق تام ومحكم مع كافة المتدخلين والفاعلين في هذا القطاع، وخصوصا وزارة الاقتصاد والمالية، من أجل تتبع أنشطة التعاضديات ومراقبة كافة القرارات المتخذة من طرف أجهزتها المقررة والمدبرة، كما تعتمد على منهجية ومقاربة ترتكز على مواكبة ومصاحبة التعاضديات لإيجاد الحلول الناجعة للصعوبات التي تعاني منها والعمل على تجاوز الاختلالات المتراكمة المرتبطة بالتسيير والتدبير السابق لشؤونها.

وأود، في الأخير، أن أؤكد لكم أن تفعيل أحكام مشروع القانون

الجديد يعتبر من بين أولويات هذه الوزارة باعتبارها الوصية على القطاع التعاضدي، وذلك من أجل الرقي والنهوض به إلى مستوى تطلعات المؤمنين والمستفيدين من خدماته.

وفقنا الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة باسم فرق المعارضة حول مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد ،الذي كان موضوع مناقشة ورأي من قبل اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي استمعت خلال إعدادها لتقريرها إلى 34 من القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات (4 وزارات و19 تعاضدية و5 نقابات و3 هيئات تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض و3 جمعيات)، وذلك بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين طبقا للفصل 100 من دستور 2011 بتاريخ 18 شتنبر 2013.

وقد تبنى الجمع العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع ما خلصت إليه هذه اللجنة خلال دورته العادية الثالثة والثلاثين المنعقدة بتاريخ 28 نونبر 2013، إذ أجمع التقرير على ضرورة تمكين التعاضديات من الإسهام في السياسة الصحية للدولة، وضرورة إعادة النظر في مقتضيات القانون رقم 84.12 المتعلق بالآليات الطبية والقانون رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وتقديم العلاجات، وذلك لتمكين التعاضديات بنظامها القانوني الخاص من ممارسة الأنشطة ذات الطابع الصحي، كما دعا المجلس إلى إقامة تعاقد بين الدولة وقطاع التعاضد على غرار التعاقدات المبرمة مع قطاعات أخرى (قطاع التأمينات مثلا)، كما أوصى المجلس بتعيين هيأة عليا للتقنين تضم ممثلين عن السلطات العمومية والمشغلين والنقابات والتعاضديات، تتكلف بالسهر على الانسجام بين مكونات القطاع والنهوض به.

السيد الرئيس،

إن المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر مشروع طموح تضمن مقتضيات جديدة تتمحور حول تحديد دور التعاضديات في مجال تأمين بعض الأخطار وتحديد الشروط المتعلقة بإحداث التعاضديات وكيفية تدبيرها، إرساء قواعد حكامة جديدة تعتمد على تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأجهزة الساهرة على شؤونها، بالإضافة إلى تعزيز مراقبة الدولة على التعاضديات وتوضيح مجال تدخلها، مع تحديد القواعد والضمانات التقنية والمالية الملائمة لتحقيق أهداف التعاضديات وإجبارية إخضاع حسابات التعاضديات لافتحاص سنوي خارجي...

هذه الرؤية الشمولية للمشروع التي ميزته عن النظام الحالي أسست مبدئيا لنظام متناسق، يحدد مسؤوليات التعاضديات في إطار قانوني يوجهها في ممارسة مهامها اليومية ومسؤولياتها، بما يمكنها من مسايرة التطورات التي عرفها القطاع منذ 1963.

السيد الرئيس،

إننا كفرق معارضة ليس لدينا أدنى مركب نقص في الإشادة بالمبادرات التشريعية التي يتقدم بها بعض الوزراء متى تبلورت لدينا القناعة بأنها تصب في مصلحة الوطن والمواطنين، لكننا نعتقد أن الإشكاليات التي يتخبط فيها القطاع التعاضدي ليس مردها الإطار القانوني فقط، بل تعود في جزء كبير منها إلى سوء التدبير وضعف الحكامة.

سيكون من الخطأ، السيد الوزير، ارتهانكم لمنطق الإصلاح التشريعي كحل جامع مانع لهذا القطاع، بل لابد – في اعتقادنا – من بلورة رؤية وإستراتيجية شمولية مندمجة للنهوض بالقطاع التعاضدي وتقديم الأجوبة الضرورية والملائمة لمختلف الأسئلة الحقيقية التي تسببت فيما وصل إليه هذا القطاع من ترهل وضعف أصبح يهدد ديمومته ووجوده، من قبيل على سبيل المثال لا الحصر:

- ما الذي قامت به الحكومة لتحديث القطاع التعاضدي وجعله شريكا أساسيا في النشاط الصحي للدولة مع ملاءمته مع السياسة الوطنية للصحة؟

- أسباب غياب المجلس الأعلى للتعاضد عن المشهد لسنوات طويلة حيث لم يجتمع سوى ثلاث مرات فقط 1967 و2007 و2010 ؟

- ما الذي قامت به الحكومة -بعد حولي أربع سنوات من عمرها- لإصلاح أعطاب القطاع التعاضدي وانسياقه وراء عدم الالتزام بالضوابط القانونية وبمتطلبات التدبير المالي والإداري، واتساع دائرة الخروقات والتجاوزات التي رصدتها افتحاصات المفتشية العامة للمالية التي طالت بعض التعاضديات وهمت مظاهر التسيير الإداري والمالي لديها؟

- مآل الفضائح التي تفجرت، والتي وصلت بعضها إلى القضاء وصدرت بخصوصها أحكام بالسجن في حق العديد من مسيري القطاع؟

- هل اتخذت الحكومة التدابير المصاحبة لهذا المشروع، والتي جاءت في توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من قبيل ضرورة إعادة النظر في مقتضيات القانون رقم 84.12 المتعلق بالآليات الطبية، والقانون رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وتقديم العلاجات وضرورة إقامة تعاقد بين الدولة وقطاع التعاضد على غرار التعاقدات المبرمة مع قطاعات أخرى كقطاع التأمينات مثلا؟

ا. ملاحظة:

هذا المشروع قانون أحيل بالأسبقية على مجلس المستشارين، ولم يحضر أي مستشار عن الفريق طيلة أطوار المناقشة ومناقشة المواد والتعديلات التي صاغتها اللجينة التقنية، وتم التصويت عليه في اللجنة يوم الاثنين سادس يوليوز 2015 بالإجماع بحضور رئيس اللجنة وثلاث مستشارين عن المركزيات النقابية فقط.

ب. المطلوب:

السيد الرئيس،

ننتظر منكم بناء على الملاحظة السابقة إعطاء موقف الفريق أو فرق المعارضة من هذا المشروع.

ج. بطاقة تقنية حول مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد:

03/11/2014: تم تقديم المشرروع؛

2015/02/12: أنهت اللجنة المناقشة العامة للمشروع؛

2015/06/22: شرعت اللجنة في دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند مواد الباب الثاني منه؛

2015/06/29: أنهت اللجنة دراسة مواد المشروع، وتقرر تشكيل لجينة تقنية قصد إعداد صياغة توافقية بخصوص التعديلات المزمع إدخالها على المشروع؛

02/07/2015: اجتمعت اللجينة التقنية وتوافقت حول التعديلات التي أدخلت على المشروع؛

2015/07/06: وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته في إطار صيغة توافقية بالإجماع.

6. مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لإبداء الرأي في مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، الذي نعتبره خطوة في اتجاه تعزيز مساهمة القطاع التعاضدي في تطوير الحماية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد الرئيس،

لقد توخينا من خلال التعديلات التي تقدمنا بها على مواد المشروع والتي تجاوزت 100 تعديل، وذلك لتحفيز القطاع التعاضدي وتعزيز تموقعه في المنظومة الصحية الوطنية وتيسير عمله وتطوير أساليبه وتحديث وسائل عمله وتوسيع نطاق تدخلاته وتحرير مبادراته وتدعيم حكامته ودمقرطة مختلف أجهزته.

ومن خلال ذلك ودعما للنشاط التعاضدي، قدمنا قراءة جديدة للمادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية، واعتبرنا أن التعاضديات من حقها تدبير منشآت ذات طابع صحي، وذلك مراعاة للخصوصيات الاجتماعية والمساهمة النوعية التي تمنحها التعاضديات للمنظومة الوطنية للتغطية الصحية، خاصة في ظل النقص الحاد الذي تعاني منه بعض المناطق في مجال تقديم العلاجات والولوج إلى الأدوية. ولذلك دافعنا على إعادة إدماج النشاط الصحي ضمن نطاق أنشطة التعاضديات.

السيد الرئيس،

لقد كانت لنا فرصة خلال المناقشة العامة للمشروع أن نبهنا لخطورة ما يقع من اختلالات تعرفها أجهزة حكامة التعاضديات بدءا من التأخر في تنظيم الانتخابات، مرورا بعدم احترام آجال عقد الجموع العامة إلى خرق القانون والقواعد المحاسبية. وقد أدى هذا الوضع إلى متابعات قضائية ومحاكمات للعديد من المسؤولين في القطاع التعاضدي بتهم تتعلق بتبديد أموال عمومية واختلالات إدارية واختلاسات مالية. وما كان لذلك أن يقع بنفس السوء لولا العجز الواضح في المراقبة الداخلية وكذا في آلية المراقبة الموكولة إلى وزارتي التشغيل والمالية.

وكنا نأمل أن تطوى صفحة الاختلالات التي عرفتها أغلب التعاضديات، غير أن الواقع العنيد لازال يخبرنا بتكرار نفس الأخطاء السابقة في تدبير التعاضديات، وهو ما أكدته تقارير المفتشية العامة للمالية، التي بالمناسبة رفضت الحكومة مدنا بها في زمن ما بعد دستور 2011 الذي ينص صراحة على حق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومة، غير أن الحكومة قررت حجب المعلومة على ممثلي الأمة (وهذا موضوع آخر سنطرحه في الوقت المناسب).

لذا، طالبنا خلال المناقشة ونجدد دعوة الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها كاملة بخصوص مراقبة مدى انتظام إجراء انتخابات المندوبين وعقد الجموع العامة وتجديد أجهزة التعاضديات، فضلا عن المراقبة التقنية والمالية الدائمة والمستمرة بعين المكان، فضلا عن تعزيز المراقبة من طرف هيئات خارجية وإجراء افتحاص سنوي وتزويد القطاع بمساطر محاسبية دقيقة ووضع حكامة جديدة تقوم على الفصل بين الأدوار والمسؤوليات التي تعود إلى مختلف أجهزة القرار والإدارة، وذلك لتطويره وتحديثه ودعم حكامته.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى تفعيل المجلس الأعلى للتعاضد الذي ظل في عطالة لمدة تزيد عن أربعين سنة (من سنة 67 إلى سنة 2007) دون أن يجتمع أو يبدي برأي أو استشارة، وهو الجهاز الموكول إليه تنشيط القطاع التعاضدي ودعم خبراته.

السيد الرئيس،

في الأخير، نتمنى أن يصبح القطاع التعاضدي المكون الأساسي لمقومات الحماية الاجتماعية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما يتيح الولوج إلى العلاجات الصحية الأساسية وإلى الخدمات الاجتماعية الأخرى ورافعة أساسية في خدمة الرفاه الاجتماعي. ومن أجل ذلك على الحكومة من خلال القطاعات الوزارية الوصية السهر على تعزيز آليات المراقبة والتوجيه ليس من أجل الحفاظ على الحقوق المكتسبة في المجال التعاضدي فحسب، بل من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف التعاضديات لفائدة منخرطيها وتطويرها.

كما ندعو الحكومة إلى تشجيع تطوير القطاع التعاضدي والتحفيز على إنشاء مؤسسات تعاضدية مستقلة لفائدة فئات أخرى من غير المأجورين وتشجيع توسيع أعداد المنخرطين ليشمل الأشخاص الذين لا يستفيدون حاليا من أي تغطية صحية أو اجتماعية كأصحاب المهن الحرة والصناع التقليديين والتجار والمشتغلين لحسابهم الخاص والفلاحين وغيرهم.

كما ندعو إلى تفعيل القانون رقم 03.07 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض لفائدة بعض مهنيي القطاع الخاص.

وأملنا أن يبقى الأفق مفتوحا من أجل تحرير المبادرات في المجال التعاضدي وتعزيز مساهمة القطاع التعاضدي في تطوير الحماية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلادنا، من خلال توسيع نطاق النشاط التعاضدي، ليشمل أنشطة جديدة خاصة في مجال الاحتياط الاجتماعي والتأمين التكميلي وأيضا منح القروض والتأمين ضد مختلف الأخطار ليشمل مختلف مجالات الحماية الاجتماعية.

7. مداخلة باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع قانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع قانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

السيد الرئيس المحترم،

غني عن البيان أن المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر يأتي في إطار تنزيل الورش الإصلاحي المتميز والخلاق المرتبط بنظام التأمين الصحي ببلادنا، والذي يتأسس في شموليته على مقاربة تنموية واجتماعية، تروم تحسين المستوى الصحي، خاصة لدى بعض الفئات الاجتماعية الهشة والأكثر حرمانا.

إننا، في فرق المعارضة، ومن منطلق دفاعنا ونضالنا المستميت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لفئة تستحق كل الدعم والمساندة، على اعتبار أنها عقول وأدمغة المستقبل، مما سيعود بالنفع للمجتمع ككل، لا يمكن لنا إلا أن نثمن مضامين هذا المشروع الذي يهدف إلى توسيع نطاق المستفيدين من التغطية الصحية لفائدة طلبة التعليم العالي ومتدربي التكوين المهني بالقطاعين العام والخاص المغاربة والأجانب، شريطة عدم استفادتهم من أنظمة تأمين صحية أخرى.

وحري بنا الإشارة إلى أن هذا المشروع من شأنه أن يشكل أداة حقيقية للحماية الاجتماعية، والتي لطالما شكلت خطابا أساسيا لهذه الحكومة، لكن دونما أن تجد طريقها للأجرأة والتنفيذ، وهي فرصة لنؤكد من خلالها مطالبنا لهذه الحكومة بالإسراع بتعميم استفادة كل شرائح المجتمع من التغطية الصحية، استكمالا للتدابير الهامة التي اتخذتها الحكومات، منذ حكومة التناوب التوافقي، الرامية إلى ضمان التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا، في فرق المعارضة، وإذ نسجل المضامين الإيجابية لهذا المشروع، والذي نأمل أن تتدارك من خلاله الحكومة التأخير الذي حصل في تنفيذ وتفعيل مقتضيات القانون 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتغطية الصحية للطلبة الذين ظلوا محرومين منها، فإننا نؤكد أن هذا المشروع ليس اجتهادا من هذه الحكومة، في إطار تفكيرها وبحثها عن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والحد من أشكال اللامساواة في الولوج إلى الخدمات العمومية، بل هي ثمرة قانون صدر في عهد الحكومة السابقة، لخدمة فئة اجتماعية عريضة، غالبيتها من الطبقات المتوسطة والفقيرة، تحقيقا لحكامة جيدة في تدبير هذا النظام، الذي عهد به إلى الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاحتياطي، نظرا لما راكمته هذه المؤسسة من تجربة في هذا المجال، ولعل هذا القرار جاء على العموم في صالح طلبة المغرب.

ولهذا الاعتبار، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

محضر الجلسة رقم 1029

التاريخ: الثلاثاء 27 من رمضان 1436 هـ (14 يوليوز 2015 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في البداية، أحيط المجلس الموقر علما، أنه نظرا لارتباط السادة أعضاء الحكومة بحضور أشغال المجلس الوزاري المزمع عقده يوم الثلاثاء 14 يوليوز 2015 بمدينة الدار البيضاء، قرر مكتب المجلس تقليص عدد الأسئلة المبرمجة خلال جلسة الأسئلة الشفوية لسؤال واحد لكل فريق.

من جهة ثانية أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب بتاريخ 8 يوليوز 2015 مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 114.14 يتعلق بتصفية السنة المالية 2012؛

- مشروع قانون رقم 37.15 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقع بالرباط في 18 أبريل 2008، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع بالرباط في 6 فبراير 2015؛

- ثم كذلك مشروع قانون رقم 125.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليه بنيويورك في 6 أكتوبر 1999 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

- كذلك، مشروع قانون رقم 126.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع بنيويورك في 6 ديسمبر 1966؛

- مشروع قانون رقم 83.13 يقضي بتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

- مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة «محاسب معتمد» وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين، في إطار قراءة ثانية للمحاسبين في إطار قراءة ثانية.

كما توصل رئيس مجلس المستشارين بثلاثة قرارات صادرة عن المجلس الدستوري بتاريخ 12 يوليوز، تتعلق على التوالي بـ:

- القوانين التنظيمية الرامية إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- والقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الترابية؛

- والقانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

والتي صرح بموجبها بمطابقتها للدستور، باستثناء الفقرة الأخيرة المضافة إلى المادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي قضى بجواز فصلها عن هذه المادة، وإصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي الواردة فيه بعد حذفها.

أيضا توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 يوليوز 2015، ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة: خديجة غامري، محمد الكبوري، سعيد ارزيقي، سعيد التدلاوي، فريدة النعيمي، إبراهيم بنديدي، الحسن بلمقدم، عبد الوهاب بلفقيه، عبد الحميد فاتحي، الصادق الرغيوي، عبد المجيد الحنكاري، جمال السكاك، سعاد لغماري، محمد يرعاه السباعي، ناجي فخاري، النعم ميارة، محمد طريبش، بلعيد بنشمسي، بنجيد الأمين، لحسن لعواني، محمد عبو، وأخيرا محمد القلوبي.

واستجابة لطلب فرق المعارضة، فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الفريق الاشتراكي، فريق الاتحاد الدستوري، نحيط المجلس الموقر بقرار المكتب، تأجيل الجلسة العامة التي كان من المزمع عقدها يوم غد الأربعاء 15 يوليوز 2015 على الساعة الواحدة زوالا، والمخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة إلى موعد لاحق.

كما قرر المكتب تأجيل الجلسة التشريعية التي كانت مبرمجة خلال نفس اليوم إلى يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2015.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية والشفهية التي توصلت بها رئاسة

المجلس لغاية يوم الثلاثاء 14 يوليوز 2015، فهي كالآتي:

عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة، والسؤال الآني الأول حول وضعية الصحة بالأقاليم الجنوبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

الحاج المهدي، تفضل.

المستشار السيد مهدي زركو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

دعوني بداية قبل بسط سؤالي، أؤكد لكم أن ما تحقق للمغاربة في مجال الصحة إذا ما نظرنا إليه من زاوية التطور التاريخي منذ سنين، يمكن تسجيل رصيده الإيجابي التراكمي، بغض النظر عن الإشكاليات والممارسات والأعطاب التي يعلمها الجميع.

ونحن في الأقاليم الجنوبية أقرب إلى التأكيد ذلك، فهناك مجهود جبار وإيجابي في تطور دائم لا يمكن أن ننحيه، ولكن ذلك لا يمنعنا من تسجيل الفراغات القاتلة التي لازالت تؤرق المواطنين والمواطنات، وأخص بالذكر أساس الخصاص الفادح في الاختصاصات وفي الأجهزة الطبية بالأقاليم الجنوبية، والتي تجعل المواطنات والمواطنين يتكبدون عناء التنقل والضغط النفسي والمادي الملازم لذلك إلى المستشفيات الجامعية بأكادير ومراكش، وفي الاختصاصات الدقيقة إلى الدار البيضاء والرباط.

كما لا يمكن إلا أن نسجل ضعف التأطير الطبي متمثلا في الخصاص في الأطر الطبية والشبه الطبية العام، وانعدام التوازن والانتشار في التراب، ما يجعل الميزان مختل على مستويين، مقارنة مع باقي جهات المملكة وبين المناطق داخل الجهات جنوب المملكة، وبالخصوص المستشفى الإقليمي بإقليم السمارة.

السيد الوزير،

بالصراحة المعهودة متى ستأتون إلى الأقاليم الجنوبية لتطلعوا عن قرب ولتكونوا على بنية المستوى الخطير لتدني الخدمات وانعدام وقلة الاختصاصات وضعف التأطير، ولتقدموا لنا تصور الحكومة وبرنامجها لمعالجة ذلك؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أولا، كنشكركم على الكلمات وعلى التدخل ديالكم.

فيما يخص الأقاليم الجنوبية، أنت، السيد المستشار المحترم ،كتعرف بأنها من الأولويات، كنا أعددنا مخطط كامل ومتكامل ديال تطوير وتعزيز الخدمات الصحية في الأقاليم الجنوبية العزيزة كلها، راسلت به السيد رئيس الحكومة، ووزير الداخلية، وجميع الولاة وعمال صاحب الجلالة، ياللأسف لحدود اليوم ما عنديش ردود أفعال كثيرة، باش نحاول يتم تحيين هاذ البرنامج الوطني لتعزيز الخدمات الصحية في الأقاليم الجنوبية.

رغم هذا، فقلت أنه جميع المجهودات منصبة في هذا الاتجاه، أنه فيما يخص الموارد البشرية فهي تتنامى كل سنة، اللي غنذكر غير عدد الأسرة وفيما يخص الموارد البشرية، هي أكبر بكثير فيما هو عليه المعدل الوطني، عدد الأسرة في الأقاليم الجنوبية أكثر بكثير فيما يخص المعدل الوطني، ولكن البعد ديال الجهة ولكن تشتت ديال العائلات إلى آخره، تيجعل أنه أولوية الأولويات، بعض الموارد البشرية بدات تتوصل تدريجيا، ولكن أنا عارف تينقصو التجهيزات البيوطبية أكثر مما هو موارد بشرية في بعض الجهات، واحنا نعمل نتدارك الأمور وتصحيحها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، أنا، لا الحكومة الحالية ولا الحكومات السابقة بذلت مجهود كبير في مجال التنمية في الأقاليم الجنوبية، خصوصا في المجال القطاع الصحي.

لكن، الإشكالية أنه، السيد الوزير، أنه يعني البعد الناس كتعاني من البعد، واحنا في الأقاليم الجنوبية راه الصحة هي كل شي، راه صحة المواطن السيد الوزير، لا في الجنوب ولا في الشمال، صحة المواطن المغربي غالية علينا.

لهذا، السيد الوزير، نعطيك غير مثال، المستشفى الإقليمي في السمارة، هذا مستشفى، كان مستشفى صغير، وأنتما في هاذ السنة الماضية والسنوات الأخيرة، وقعت بنايات جديدة ووسعتو، ودرتو تجهيزات مهمة، لكن الإشكالية منين؟

الإشكالية أنه باق كاين خصاص، صفطتولنا الأطباء الاختصاصيين لا سيما، مثلا في القلب والشرايين، في المعدة، جاو الأطباء، (matériel) ما كاين، كاين (matériel)، ما كاين الأطباء.

في بعض الأحيان، المواطن كيمشي، كتصيفطو يجي للمستشفى الإقليمي دالسمارة، وكيتسيفط من السمارة للعيون، يمشي حتى للعيون ويردوه للعيون، ويقولوا ارجع خاصك تمشي للسمارة باش يصيفطوك لأكادير، يمشي لأكادير، راه المستشفى ديال الحسن الثاني دأكادير، راك عرفتوه شنو واقع فيه.

احنا السيد الوزير، ما نشكو في المجهودات ديالكم، الله يجازيكم بذلتو مجهود، ولكن راه عندنا خصاص كبير، ونبغوك تجي تزور الأقاليم الجنوبية وتجي لإقليم السمارة باش تشوف المعاناة اللي كيعاني المواطنين واللي الناس ديالك اللي عاملين في المستشفى الإقليمي دالسمارة باذلين أقصى مجهود، خدامين الله يعاونهم، ولكن راه ضغط، كاين ضغط كبير.

الأطباء، مثلا في الجراحة، كاين طبيب واحد، كيخدم 15 يوم ويمشي، الإنعاش كاين طبيب واحد كيخدم 15 يوم ويمشي، يعني تصور معايا بأن إقليم مساحته حتى 63 ألف كيلومترفيه جماعات اللي من بين هاذ الجماعة والجماعات 300 كيلومتر.

كيفاش أي إنسان مريض بالقلب، وكتعرفو درجة الحرارة اللي عندنا تما، درجة مفرطة، وعندنا إشكالية كبيرة، الله يجازيك السيد الوزير، احنا نطلبك مرة ثانية، واحنا نعرفو عنك ما غتبخل لنا شي حاجة إلا متجينا لإقليم السمارة، وتجي للعيون، وتجي لطانطان، داك المستشفى ديال طانطان اللي كاع منقد نكولك فيه شيء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، الزيارة مرتقبة إن شاء الله، أنا برمجتها ولينني غير نشوف البرنامج لأن كنت بدلت ثلاثة دالمرات، أنا غنحاول نجي في أقرب الآجال باش نزوركم.

ولكن، أؤكد لكم أنه فيما يخص الموارد البشرية منين دويتي على السمارة، أنه التجهيزات البيوطبية، عما قريب أقول عما قريب راه غتجي كلها لأن فيما يخص الموارد البشرية راه كاين كل شي ديك الشي اللي ذكرت، مرض القلب ومرض الشرايين، يعني، ابدينا الموارد البشرية تتجي.

كذلك، احنا تنمشيو تدريجيا لإصلاح الأمور، فمثلا هاذ الصباح، بين السمارة وبين العيون، كانت واحد يعني واحد الحادثة، وتدخلت المروحية، هي المروحية الرابعة اللي في الجهة الجنوبية، غير كافية، صحيح، وليني هاذي كبداية، كنبداو بعدا بواحدة نجربوها، نكونوا قادين أنه نسيروها، نخدموها، أنه اخداتو جابتو العيون، وهاذ المريض هاذ العشية هاذي علمت أنه من العيون جا لمراكش.

فهذا تدريجيا، هاذي أمور تنرحبوا بها وغادين تدريجيا لإصلاح الأمور إن شاء الله.

أعدكم مرة أخرى أنه غنزوركم، وإن شاء الله غادي يكون لنا لقاء تواصلي بيناتنا باش نشوفوا الأمور يد في يد باش نزيدو القدام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه فتح باب الوظيفة العمومية أمام خريجي مدارس التكوين الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤالنا اليوم يتمحور حول موضوع ليس حديث اليوم، ولكنه مع ذلك يحتفظ بأهميته، الأمر الذي جعلنا نطرحه اليوم.

الأمر يتعلق بفتح باب الوظيفة العمومية أمام خريجي مدارس التكوين المهني، هذا الموضوع الذي أثار نقاشا حول المبررات التي تم اعتمادها من طرف الحكومة لاتخاذ هذا الإجراء لاسيما بعد مصادقتها على المرسوم القاضي بتغيير وتتميم المرسوم الخاص بالنظام الأساسي لهيئة الممرضين بوزارة الصحة.

السيد الوزير،

إن كان الوقت لا يسمح بالدخول في تفاصيل الموضوع، إلا أنه نسائلكم:

- ما مدى نجاعة هذا الإجراء؟ وما مدى تأثيره الإيجابي على صحة المواطن؟

- هل يخضع خريجي المدارس الخاصة في هذا النوع من التكوين لنفس المناهج؟

- وهل يخضعون لنفس امتحانات التخرج التي تضمن جودة التكوين لدى هذه الفئة من الخريجين؟

- ثم هل تضع المؤسسات التي تقوم بتكوينهم للمراقبة وبشكل فعال، خصوصا وأنها تخضع لوصاية وزارة التشغيل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تتسولي، السيد المستشار، أسباب النزول، اعلاش جا هاذ؟

وتتقول بلي احنا خرجنا مرسوم، صحيح، ولايني ما قلتيش هاذ المرسوم جاء بناء على واحد القانون اللي صوتت عليه الغرفتين، هو القانون 13.00، اللي صوتوا عليه، السيد المستشار المحترم، اللي تيعطي تكافؤ الفرص لجميع المغاربة.

قبل هذا وذاك، أنا اللي ابغيت نأكد أمامكم أن الدستور ديالنا تينص على تكافؤ الفرص، القانون اللي صوتو عليه 13.00 ينص على تكافؤ الفرص، وهاذ الشريحة ديال الممرضات والممرضين هم أبناؤنا، هم مغاربة، هم عائلاتنا، فماشي من هاذ الباب فقط، فاحنا ما تندويوش على أي مدرسة، تندويو على المدارس المعتمدة، (les centres accréditées, les écoles accréditées)، وإلى غير باش ما نتفهمش غلط بالنسبة للمواطن المغربي، إلى حدود اليوم ما كاين ولا واحد داز، اعلاش؟

لأن صحيح لقينا المشاكل، ومادام أنه كاين بعض المدارس اللي ما تتعاملش بجدية اللي غير معتمدة واللي دخلت الطلبة بدون باك، هذا اللي جعلنا وقفنا هاذ التعامل بهاذ المرسوم إلى حين.. هذا، لا يعني أنه ألغيناه ولايني وقفنا العمل به باش حتى نصححو الأمور.

فالمغاربة عندنا كلهم سواسية، كلهم عندهم الباك، كلهم خاصهم يقراوو 3 سنين.

أخيرا، غير باش نذكر بلي كاين 4 د القوانين الآن غادي يكونوا في الغرفة الأولى، منهم قانون الممرضات والممرضين اللي فيه هاذ الإشكالية هاذي، اللي غادي نحاولو نحلوها إن شاء الله جماعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير.

نحن لا نجادل في المبدأ الدستوري الذي يقر بالمساواة في الوظيفة العمومية، غير أننا نسعى في النهاية إلى أن يراعى في تطبيق مبدأ المساواة شروط الكفاءة المهنية.

وفي نفس الوقت نشدد على أحقية المواطن المغربي في خدمة صحية آمنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إذا كان لديكم رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

حق الولوج المباشر للوظيفة العمومية، لا ما عمرو كان هذا، هو الحق غير باش يدوز المباراة.

ثانيا، تنأكد لك إلى يومنا هذا وقفنا العمل بهذا المرسوم، وقفناه، ما فهمتش، ما كاينش، ما تنطبقوهش، علاش؟

لأن لقينا المشاكل حتى نحلوا هاذ المشاكل، هاذ الشي اللي كاين، ما كاين حتى شي حاجة وريو ليا غير شي واحد جا من هذه المدارس اللي أشرت ليها واللي نجح ولا خدام، ما كاينش، ولهذا ما دام ما كاينش لا وجود لهاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وضعية المصحات الخصوصية، موضوع السؤال الموجه من طرف فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لكم لتقديم السؤال، الأستاذ عداب الزغاري تفضل.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يفاجأ المرضى بعد نهاية الاستشفاء بالمصحات الخصوصية بمصاريف إضافية تتجاوز أحيانا 3 أضعاف ما خصصته لهم صناديق

التأمين بدعوى وجود خدمات غير متحملة من طرف هذه الصناديق، مما يخلق متاعب مالية صعبة أحيانا، وينتج عن ذلك مشاكل بين المرضى أو ذويهم وإدارة المصحات وكل ذلك نتيجة غياب الشفافية وغياب الإعلان عن تكاليف العلاج داخل المصحات.

نحن نعلم، السيد الوزير، أنكم واعون بهذه الوضعية، وأن القانون الجديد للمصحات الخصوصية يعطي أدوات متقدمة للمراقبة والشفافية، لكن نود معرفة طبيعة التدخلات الحالية لمصالح وزارة الصحة لتقويم هذا الاختلال؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

المستشار المحترم،

أولا، غير باش نذكر بأن الأسعار المطبقة في المصحات هي نوعين:

كاين النوع الأول، الناس اللي عندهم التغطية الصحية (La CNOPS ولا La CNSS) اللي مدبراهم، هاذو كيطبق عليهم الأسعار للاتفاق بين الهيئات المدبرة (la CNOPS, la CNSS) ومقدمي الخدمات الوطنيــة (la tarification nationale de référence).

كاين الفئة الثانية اللي ما عندهمش لا هاذي ولا هاذيك، هاذوك كيطبق عليهم واحد الأسعار اللي خصها تخضع لمرسوم ديال 5 أكتوبر 1985، المحدد لسقف سعر الخدمات الطبية، ماشي اللي ما عندوش (la CNOPS) وديرليه الثمن اللي ابغيتي.

ولكن أنا متفق معكم، وهاذ الشي معروف ماشي حيث متفق، هاذ الشي راه كنعيشوه كلنا، لأن الملاحظ على أرض الواقع هو عدم التقيد باحترام مقتضيات هذه النصوص، من خلال من دخول في مفاوضات بين المريض وبين الطبيب ولا بين المصحة.

اللي كنمشيوا بعيد، أكثر من هذا أشرت السيد المستشار المحترم، كيجي المريض كيداوى ومن بعد كيقولوا ليه هاذ الشي زايدة إلى آخره. فهاذ الشي باش جا هاذ القانون، التحيين ديال 10.94 بالقانون الجديد 131.13 اللي المراسيم التطبيقية ديالو، أؤكد هي في الأمانة العامة للحكومة عما قريب يعني غادي تنشر، وهاذ المشكل غادي يتحل.

لأن هاذ الشي كاين إلزامية وضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء ديال جميع الأثمنة، إلزامية وضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء للأسماء ديال المهنيين، كذلك بشكل مقروء وواضح بالنسبة واش هاذ المصحة منخرطة أو ليست منخرطة في(L'AMO) يعني ممنـوع (le noir)، الشيك الضمانة، ممنوع فوترة الأدوية. مثلا الأدوية دابا في المصحة لأن ما خاصهاش تدوز 5% ديال الربح (le prix hospitalier)، ثمن المستشفى ديال الدواء، وإذا به تيستعملوا الثمن ديال الصيدلية، هذا ممنوع منعا كليا.

هاذي مسائل كلها كتدار، احنا بدينا، إن شاء الله، غادي يخرجوا هاذ المراسيم التطبيقية وليني بدينا خرجات تفتيشية. إلى حدود اليوم أكثر من 300 خرجة تفتيشية اللي قامت بها الوزارة، واخذات الإجراءات اللازمة، وأؤكد لكم شي مرة توصلت إلى حدود أنه سدت المصحة، وغادي نمشيو في هاذ الاتجاه في انتظار خروج إصدار هاذ المراسيم التطبيقية، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الأستاذ عداب الزغاري، تفضل.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات المهمة، واللي احنا دائما ما كنعمموش،لأن كاين مصحات اللي عندهم.. مسؤولين عليهم ناس عندهم واحد النوع ديال المسؤولية وديال النزاهة، ولكن كاين بعض المصحات اللي هما ما عندهومش الكفاءات وما عندهومش الأطباء المتواجدين معهم في المصحات ديالهم، وكيضطروا كيجيبوا ناس من القطاع العمومي، وكيدفعوا بأنه ما عندهومش كيديروا يديروا لهم الفوترة ديالهم وذاك الشي، هاذ العملية مازالة، وماشي زعما يعني الناس كتعاني من هاذ الوضعية لأنه الصحة–كتعرفوا السيد الوزير–راه المشكل ديال الإنسان هي الصحة، وحيث كيتوجه للمصحة راه هو كيكون في واحد الحالة يمكن لو يتطبق عليه اللي بغى هاذيك المصحة، وهنا كنشوفو حالات اللي في الحقيقة.. احنا دابا هذا السؤال الثاني ديالنا من خلال هاذ المسؤولية ديالكم واللي كنشكروكم على المجهودات اللي كتبذلوا، والمواطنين راهما كيشوفوا، راه التحديات اللي درتوا، السيد الوزير، كتفوق ذاك الشي اللي كنا كنتوقعو، لأنه باش يمكن لك تشجع القطاع الخاص في هاذ الشي ديال الصحة راه قاسيتو وقاسى حتى الجمعيات اللي كانت كتدعي على أنه كتدافع على المصحات الخصوصية، بينما هي كتدافع على المصالح ديالها الخاصة.

إذن هاذ الشي كلو توضح. نتمناو لكم التوفيق، السيد الوزير، والمزيد من المراقبة ومن الشدة في المراقبة، باش الضرب على أيدي كل ما سولت له نفسه أن يتلاعب في صحة المواطن.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل.. إذن، نمر إلى السؤال الموالي، بعد شكرنا للسيد الوزير على مساهمته المباركة في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة عن: أية إجراءات لمواجهة التحديات التي يعرفها قطاع السياحة؟

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. الأستاذ شكيل، تفضلوا.

المستشار السيد عابد شكيل:

قطاع السياحة يرتبط بمناخ الاستقرار والأمن، والملاحظ أن ما عرفته في الأشهر الأخيرة العديد من الأخطار من أحداث إرهابية مؤلمة لمن شأنه أن يؤثر على هاذ القطاع الحيوي، لذلك نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات المتخذة من أجل مواجهة تحديات التي يعرفها قطاع السياحة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

فعلا، هذا سؤال وجيه، لأنه الأحداث اللي جرات سواء في 2014 ولا في 2015 على المستوى الإقليمي، على مستوى فرنسا، على مستوى دول أخرى في المنطقة، كان لها تأثير سلبي على السياحة المغربية، كان يعني.. وبالنسبة للأحداث اللي كانت أخيرة في تونس، ما كاينش شي تأثير اللي هو مباشر من ناحية الإلغاءات، ولكن بالنسبة للحجوزات في فصل الخريف المقبل ما كنشفوش واحد التطور اللي هو كبير جدا، هذا ما كيعنيش بأنه كنبقاو مكتوفين، هناك عمل نقوم به في إطار المكتب الوطني المغربي للسياحة، وهذاك العمل هو اللي جعل بأنه التأثير ما كانش قوي جدا، مثلا مابين دجنبر إلى ماي من 2015 التراجع كان بناقص 1,5% نظرا للعمل اللي كنقومو به على مستوى الترويج وعلى مستوى التسويق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

يعني خصوصا بالاعتراف ديالكم بأن الشيء اللي دفعنا احنايا باش نطرحو هاذ السؤال هو الانخفاض اللي هو.. والتوقعات ديال المندوبية السامية للتخطيط اللي كتقول بأن هاذ القطاع غادي يستمر في التراجع للفصل الثالث على التوالي، باش يلحق لانخفاض يقدر ب1.1، موازاة مع التراجع مداخيل الأسفار والمبيتات بنسبة تقدر ماشي غير 5.1 حتى 8.3 على التوالي، ولكن وهاذ الشي خاصنا نشوفو كذلك ما سيأتي من بعد، قضية اليونان، إلى فعلا مصر وليبيا وتونس ها هما كنعيشوهم للآن ولكن اليونان حتى هي جايا.

ابغينا نعرفو أشنو هي الإستراتيجية، السيد الوزير، اللي الحكومة ووزارتكم تقولها لنا، باش تطمئن لا الشعب المغربي ولكن كذلك الفاعلين الاقتصاديين، بالخصوص الناس اللي كهتموا بهاذ القطاع، يكون عندهم اطمئنان يعرفوكم أش كتديرو، أش كتعملو، اشنو الأشياء اللي غادي تديرو باش يمكن.. لأن هاذو مستثمرين وكيبغيوا يزيدوا في الاستثمار ديالهم ومخلوعين، ولكن إلى خليناهم غافلين ما غاديش يمكن لهم يزيدوا، واحنا كنعرفو بأن المستثمر إلى كان مطمئن كيمكن لو يزيد في الاستثمار ديالو، وإلى ما كانش مطمئن، راه كنعرفو أشنو هو التأثيرات اللي كتجرا على الاقتصاد المغربي ديالنا.

وأنا اللي غادي نزيدك، السيد، واللي خلعني كثير هو أنني كنشوف الاجتماع الأخير على، حسب الجرائد، ديال رئيس الحكومة مع وزير المالية في هاذ الشأن وبالخصوص في السياحة كنتي غايب على هاذ الاجتماع، ما عرفتش اعلاش، ولكن اللي خلعني هو هاذ الاجتماع ديالو اللي غادي يزيد يؤثر كذلك.. إلى ما كانش التواصل في الإعلام، المنعشين غادي يتخلعوا، يقولوا آه رئيس الحكومة اجتمع وتذاكر مع وزير المالية وما قولتو لهم حتى شي حاجة ! طمئنوا الناس، قولوا لهم شي حاجة، قولو لهم ها أش درنا، أش عملنا، ها الواقع باش يمكن لهم يزيدوا في الاستثمار ديالهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلو.

السيد وزير السياحة:

أنا غادي نعطيك بعض الأرقام، السيد المستشار المحترم، وغتعرفوا أشنو تنعملو في قطاع السياحة بالنسبة لمواجهة هاذ المسألة.

بالنسبة للترويج المشترك، 8 ديال العقود اللي وقعنا في هاذ 6 أشهر الأولى، باعتمادات مالية وصلت 4 مليون ديال الدرهم، غادي نجلبو فيها تقريبا 300 ألف سائح؛

بالنسبة لهذه السنة يعني هاذ 6 أشهر الأولى ديال 2015، 700 ديال

وكلاء الأسفار اللي عملنا لهم رحلات تربوية باش يعرفوا المغرب، باش يعرفوا الوجهة المغربية؛

126 اللي هما وكلاء أسفار واللي هما كذلك رواد الرأي على مستوى فرنسا، تم كذلك شاركوا في الورشات الإعلامية اللي تنعملوها.

مثلا بالنسبة للصحافة عملنا، لحد الآن فقط في 6 أشهر الأولى، 17 سفر ديال الصحافة واللي همت تقريبا 140 صحفيين جاوا من أنحاء الأسواق اللي هما كنهتمو بها باش يجيوا للمغرب؛

بالنسبة للنقل الجوي، النقل الجوي اللي موجود في هاذ الصيف هذا اللي مبرمج 407 ديال الرحلات الأسبوعية اللي غادي تجلب لنا تقريبا واحد 2 مليون ديال المسافرين، فيهم اللي هما سائحين، فيهم اللي هما غير سائحين؛

بالنسبة للإشهار، نحن متواجدين على مستوى 49 سوق تجاري على مستوى أوروبا بالنسبة للإشهار وبالنسبة للملصقات وبجميع الأنواع. كذلك على مستوى المواقع الاجتماعية، الآن يعلن المكتب الوطني المغربي للسياحة بكل مندوبية مندوبية عندو حساب على (Facebook)، عندو حساب على (Twitter) على (Instagram)، وهناك تواجد مواقع ديال التواصل الاجتماعي لأن هي اللي ولات الآن الوسيلة باش يمكن أنه الناس يتواصلوا، كذلك حتى الوسائل ديال البيع.

إذن بالنسبة للسنة المقبلة كذلك هناك هاذ 6 أشهر اللي باقية سنستمر في هاذ العمل هذا، سنستمر بأن نبقاو متواجدين. أنا قلت لك واحد المسألة، راه لولا التدخل ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة وديال وزارة السياحة كان غادي يكون الأثر هو سلبي أكثر، لأنه بالأحداث المتعاقبة اللي وقعت منذ يوليوز ديال السنة الماضية إلى الآن كان غادي يمكن يكون تأثير لأن هناك خلط في الأذهان، بالنسبة للمغرب في علاقته يعني مع دول المنطقة، ولكن الحكومة مهتمة بهاذ الأمر هذا، وهي ماشي إشكالية ديال الاعتمادات المالية، نحن موجودة الاعتمادات المالية من أجل العمل ومن أجل الذهاب إلى الأسواق التي يمكن أن يكون فيها نمو أكثر. هاذ الشي علاش ركزها على ألمانيا، ركزنا على إنجلترا، لأنه كاين هناك واحد النوع من التراجع على السوق الفرنسية، ولكن ما غاديش أننا نوقفو. بالنسبة للسوق الفرنسية سنستمر في العمل باش يمكن لنا أننا نكونو متواجدين.

التوقعات ديال المندوبية السامية للتخطيط راه غير دقيقة جدا. التوقعات يجب إعادة النظر فيها لأنه هذاك الأرقام اللي تيديروا ماشي هي الأرقام اللي موجودة عندنا، وإلى بغاو أرقام وزارة السياحة غادي يمكن لنا نعطيوها لهم، والدولة ورئيس الحكومة تهتم بالسياحة، وعندها الإشكالية ماشي إشكالية ديال اعتمادات مالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

والسؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. الموضوع: حماية الغابات من الحرائق وتحضير أو إعادة تحضير برنامج التشجير على الصعيد الوطني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليتفضل مشكورا الحاج بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يعاني الغطاء الغابوي من العديد من المشاكل والتحديات تأثر بشكل مباشر على أدواره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولعل أبرز الأخطار التي تهدد الغابات هي الحرائق التي تأتي على مساحات واسعة من الرصيد الغابوي الوطني، خاصة في فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لحماية الغابات من الحرائق، خاصة في مجال التدخل المباشر للتحسيس بخطورة الحرائق، فإن العديد من مناطق الواحات في الجنوب الشرقي مثل الراشيدية، زاكورة، ورزازات، تنغير وطاطا، وما وقع مؤخرا بمنطقة طاطا حيث أتت النيران على مساحة واسعة من الواحات والتهمت ما يقارب 400 نخلة، ومثال كذلك ما وقع في غابة عبد الصباح في السنة الفارطة، عبد الصباح زيز ما يفوق تقريبا واحد 6000 نخلة، التي تعتبر المورد الأساسي بل الوحيد للعديد من الأسر التي تقطن بالواحات التي تتميز بهشاشة انتظامها الإيكولوجي.

لذلك، يتعين في نظرنا بذل مجهودات أكبر لحماية مناطق الواحات من الحرائق عبر اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الكفيلة بمنع وقوع الحرائق والتدخل السريع والناجع لإخمادها في حالة وقوعها، كما يتعين أيضا تعويض ساكنة الواحات المتضررين من هذه الآفة، خاصة وأن تضرر أشجار النخيل يعني فقدان ساكنة الواحات لمصدرهم الرئيسي والوحيد للرزق.

كما تتعرفوا، السيد الوزير، بأنه نخلة ما يمكن لها تعطي الثمار ديالها على 15 سنة، راه ماشي بحال تفاحة ولا بنانة اللي في عامين ولا 3 كت.. لهذا الله يجازيكم بخير بغينا باش الناس يتعوضوا فهذاك النخل اللي كيتحرق.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

ما هي التدابير المستقبلية التي تنوون اتخاذها لحماية الغابات،

وخاصة بالواحات، من الحرائق؟

وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لإعادة التشجير بالمناطق التي تعرضت للحرائق وتجديد الغطاء الغابوي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال، وكما أشرتم فعلا الغطاء الغابوي يتعرض إلى أخطار اللي هي مرتبطة بواحد الوضع هيكلي فيما يخص طبيعة مناخ في المنطقة ديال البحر الأبيض المتوسط، واللي كتوقف التساقطات المطرية في فترات معينة خصوصا خلال شهري ماي وأكتوبر، بطبيعة الحال هذا الأمر كيعرض الغابات للحرائق.

المندوبية السامية واعيا بهذا الإشكال وضعت خطة متكاملة، وبطبيعة الحال لا تعتمد على جهد ديالها بوحدها وإنما تنسق مع مختلف المتدخلين، وبالأساس وزارة الداخلية، الوقاية المدنية، الدرك الملكي، القوات المسلحة الملكية، القوات الجوية الملكية والقوات المساعدة، لأن لما كيكون حريق الكل يتعبأ لمواجهة هذا الحريق.

وارتباطا مع هذا، خطة متكاملة، كاينة إجراءات وقائية ضرورية يتم اعتمادها من مثل تعزيز دوريات المراقبة، شق وصيانة المسالك الغابوية، مصدات النار، تهيئة نقط التزود بالماء، اقتناء سيارات التدخل السريع وكذلك يتم الاعتماد على واحد البرنامج ديال التحسيس والتوعية من خلال القنوات السمعية البصرية والملصقات وغيرها، أي التحسيس من أجل الوقاية.

كذلك يمكن نؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، على أنه تم فيما يخص الوسائل لمواجهة الحرائق تعزيز الأسطول الجوي المخصص لهذا الغرض باقتناء طائرات (Bombardier) التي يتم تزويدها بالماء مباشرة من البحيرات، وكذلك كاين واحد النظام معلوماتي استباقي كيتوقع، تدبير المخاطر ديال الحرائق بهذا البرنامج المعلوماتي.

يمكن نقولو بطبيعة الحال أنه تكلمنا على الحريق بشكل عام، ما أشرتم إليه فيما يخص واحات النخيل يمكن تدقيقها بطبيعة الحال من خلال المعطيات اللي يمكن توصلوا بها كتابة في هذا الموضوع، لكن خليني نقول لكم بأنه فيما يخص دول البحر الأبيض المتوسط، بالمقارنة أن بلادنا الحمد لله من حيث النجاعة وتدبير الحرائق أنها عندها واحد الموقع متقدم من خلال المساحة المتضررة لكل حريق بالهكتار، بحيث أنه كانت عندنا من 2003: 12 هكتار، في 2004-2013 نزلت ل 9 وفي 2014 الآن كاين المساحة هي 3، بمعنى آخر أن هناك تحسن وتطور.

على مستوى الاعتمادات المالية -2012 2016 الغلاف المالي المرصد لمواجهة الحرائق قدر وهو ب 260 مليون ديال الدرهم، بمعنى آخر أن الدولة كتدير اعتمادات، بطبيعة الحال، من أجل مواجهة الحرائق، بالإضافة إلى الجهود التي تتم على مستوى إعادة التشجير والتخليف.

فالجهد موجود، التعاون بالنسبة لمختلف المتدخلين وكذلك التحسيس ديال الساكنة موجود، الموقع، كاين الإكراهات المرتبطة بالمعطيات الهيكلية المرتبطة بالمناخ، لكن من خلال هذه السياسة، الدولة تقوم بواجبها من أجل مواجهة الآثار ديال الحرائق والتخفيف من الآثار ديالو بالنسبة للساكنة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، لبضع ثواني لكم الحق في التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه المعطيات والبيانات.

ولكن نعتقد أن في المناطق الشرقية الجنوبية التي تعتمد أساسا على الواحات في معيشة ساكنتها، نعتقد أن هناك خصاص كبير فيما يخص:

أولا، لا من حيث التحسيس ولا من حيث المعدات، وسياسة القرب بالنسبة للتدخل السريع.

وبالتالي، احنا تنطالبوا باش تكون واحد المراكز مجهزة بجميع المعدات من طرف الوقاية المدنية وجميع المتدخلين، وأن تكون قريبة جدا من الواحات لكي يمكن لها أن تتدخل بسرعة، وبطبيعة الحال، هناك سياسة للمحافظة على الغابات ومن ضمنها الواحات، ولكن الواحات هي أقل بالنسبة للاهتمام الموكول لهاذ المجال ديال الحرائق.

احنا تنتمناو كذلك، نظرا لبساطة السكان ولمعيشتهم، أن يكون هناك تدخل من طرف الدولة لتعويض المتضررين، الشيء الذي لم يحدث في السنوات السابقة لا بالنسبة لجماعة عبد الصباح ولا بالنسبة لطاطا، نتمناوا في المستقبل باش هاذ القضية تكون كذلك في الحسبان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه تجاوزات مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين.

السيد الوزير،

إن الفصل 15 من الظهير الشريف المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، يلزم المشغل ويحمله المسؤولية أمام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقيام بالتصريحات بالأجور وأداء واجبات الاشتراك المترتبة عنها.

وإن عدم الإبلاغ أو التأخير أو النقصان أو النسيان في التصريح بالأجور يعرض المشغل إلى غرامة تقدر ب 50 درهم لكل أجير في حدود 5000 درهم.

إن ما يتم وضعه من غرامات تخص ما سبق ذكره على المشغل يفوق بكثير ما جاء به القانون، إذن متى سيتم وقف هذه التجاوزات من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نشكر السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال.

أولا من الأحسن أن لا نستعمل تجاوزات ونحكم مسبقا على.. قد تكون تجاوزات، ولكن الإنسان يكون محتاط.

كما جاء على لسانكم، السيد المستشار المحترم، القانون واضح ديال الضمان الاجتماعي، بالطبع لحث الناس باش يقوموا بالتصريح ديال العمال، كتدير واحد النوع ديال الغرامات، هذا طبيعي في جميع القوانين، نفس الغرامة تسري كذلك فيما يخص عدم التصريح بالعمال في التأمين الإجباري على المرض (l'AMO).

خاصنا نعترفو بداية أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال المستخدمين ديالو قاموا بواحد العمل جبار، باش يرفعوا من عدد العمال المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي اللي بلغ الآن 3 د المليون عامل وعاملة، ومازال أمامنا واحد العدد كبير ديال المقاولات ما كيصرحوش.

ولكن، إلى عندك معطيات مدققة، وبالفعل كتبين على أن هناك تجاوزات، لا أحد يمكن له أن يخرق القانون، لا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا كذلك المعنيين بالتصريحات، احنا مستعدين ندرسو معك الملفات إلى كانت شي حاجة، نعالجوها طبقا للمساطر وللقوانين الجاري بها العمل واحنا دولة الحق والقانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

ولكن، السيد الوزير ،احنا ملي استعملنا كلمة ديال تجاوزات راه ما استعملناهاش، أظن أننا استعملنا كلمة تجاوزات في محلها، السيد الوزير، القانون واضح ولا اجتهاد مع النص.

القانون كيقول «في حدود 5000 درهم» (tout régime confondu)، آ السيد الوزير، ما كاينش 10000 درهم، هنا عندنا رسالة موقعة من الناس ديال الضمان الاجتماعي كيقولك أنها ب 10000 درهم. ها الأولى، السيد الوزير.

ثانيا، احنا نمشيو في هاذ المنطق اللي قلتو ديال 10000 درهم، ملي كتجي (la notification) ديال (la CNSS) علاش كيرفضوا أنهم كيعطيوك (tableau)ديال هاذ (les astreintes) ، ما كيعطيوش، ها هما طلب باش طالبينهم ما اعطاوهش لنا، كيقول لك في حدود 10000 درهم، وملي كتعاود (calcul) كتلقاها 350 درهم، السيد الوزير، للأجير.

هذه تجاوزات، ونقول أنها تجاوزات، اعلاش؟ لأن هناك ملفات، الناس اللي اعطاوك المعطيات ديال الصندوق الضمان الاجتماعي كان خصهم يقول لك بأن هناك ملفات الناس امشاو للمحاكم الإدارية وربحوهم، ما نظنش بأن المحاكم الإدارية غالطة واحنا غالطين وصندوق الضمان الاجتماعي هو اللي على صواب، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في ما تبقى من الوقت.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

احنا ما ندخلوش في جدال، يعني متفقين بيناتنا، السيد المستشار المحترم، لأن كاين الغرامة الأولى ديال 5000، ولكن كل شهر عاوتاني ديال التأخر، راه كتوقع كرة ثلجية، ما حدها كتستمروهي كتغلاض.

فإذن، أنا ابغيت حقيقة ننتهز هاذ الفرصة باش نوجه نداء إلى الإخوة المقاولين، باش يديروا مجهود يصرحوا بالعمال ديالهم في حينه ونتجنبو كاع مثل هذه الخلافات، وما نبقاوش لا غرامة ولا هم يحزنون.

بالطبع أنا كنتفهم في بعض الأحيان أن هذوك المقاولات كتجتاز واحد المرحلة صعبة، كيخص كذلك قابلين حتى احنا مستعدين نتحاورو بشأنها، لأن الله غالب، شي مرة كتكون شي أزمة اقتصادية، ولا يعني أوضاع مالية كتجتازها المقاولة، خاص كذلك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يبين واحد النوع ديال المرونة لمعالجة هذه الإشكاليات لنضع المصلحة ديال البلاد فوق كل اعتبار، والجميع يعاون، والجميع يشتغل بنية صادقة باش نخدمو بلادنا وباش نقدمو اقتصادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، الموضوع ديالو إصلاح منظومة الأجور. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مرة أكثر أو تقريبا 10 سنوات على عملية المغادرة الطوعية التي كان الهدف منها هو تخفيف كتلة الأجور وكذلك تجديد الكفاءات والنخب الإدارية.

هاذ العملية، السيد الوزير المحترم، كانت أيضا مشروطة بمصاحبتها بإصلاحات إدارية تروم تحقيق الأهداف وعلى رأسها إعادة الانتشار الإداري.

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي، السيد المستشار، هذا سؤال متعلق بمنظومة الأجور واللي طرحو، طرحو الفريق الفيدرالي، إذن غتسمح لي نعطيو الكلمة للفريق الفيدرالي، السؤال المتعلق بمنظومة الأجور.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

تعاني منظومة الأجور من اختلالات كبيرة بسبب غياب سياسة واضحة في مجال الأجور، مما يؤثر سلبا على التناسق العام للمنظومة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لإصلاح منظومة الأجور بشكل يجعلها متوازنة ومنصفة وعادلة.

ما هي خطة الحكومة لمعالجة التناقض داخل هذه المنظومة وتدارك ما يشوبها من نواقص وثغرات تسبب حيفا لفئة عريضة من الأعوان والموظفين؟

متى سيتم تحقيق العدالة والإنصاف بالحد من الفوارق الشاسعة بين الأجور العليا والدنيا، ووضع معايير مضبوطة وعادلة تأخذ بعين الاعتبار عنصر المردودية والإنتاجية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد محمد مبدع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر الفريق الفيدرالي على وضعه هاذ السؤال المهم جدا. أكيد السيد المستشار المحترم أن هناك اختلالات في منظومة الأجور. نحن نتفق على هذا الأمر، ويتعلق أساسا بهيمنة التعويضات على الأجر الأساسي، هذا واقع.

ثانيا، هذه التعويضات تشكل السواد الأعظم من الأجر العام، وهناك كذلك شبكة استدلالية متجاوزة نظرا لتعدد الأنظمة الأساسية وتباينها فيما بينها، مما خلق تفاوتا وفئوية بين الموظفين، هذا أمر واقع.

وهناك كذلك بعض التعويضات التي أصبحت ترتكز على أسس متجاوزة، كالتقطيع الجغرافي أو التعويض عن المناطق الجغرافية.

الآن، لتصحيح هذا الوضع، نحن في إطار إعادة أو إعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية، لأن أي مراجعة لمنظومة الأجور يرتبط بتصحيح أو بإصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي باشرنا العمل فيه، وتم تقديم المسودة الأولى للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وإن شاء الله هذه هي المناسبة لإعادة النظر في كيفية

وإمكانية تسوية أو مساواة وإنصاف كل موظفي الدولة على قَدم وساق.

ومن بين يعني الإمكانيات التي سنعتمدها في هذا الأساس، وهو ربط الأجر بالعمل الذي يقوم به الموظف، لأن هناك تفاوت، الأجور لا تتوافق مع نوعية وحجم العمل، وهذا ورش مفتوح وأنتم تساهمون معنا فيه، سنعمل على إيجاد.. لأنه هو عمل شاق وورش يعني ماشي سهل، ولكن بدينا فيه العمل لأن هناك 14 نظام أساسي فئوي، فئات متعددة بلا ما نذكر كيفاش حتى وصلنا لهاذ الحالة هاذي.

ولكن، اليوم على ضوء الدستور الجديد الذي ينص على الإنصاف والمناصفة، يجب إعادة النظر في هذا الأمر، وهذا هو الهاجس الأول ديال الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي الحبشي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

احنا طرحنا إشكالية منظومة الأجور لأنها مرتبطة بالإصلاح الإداري. منظومة الأجور الآن تدارت فيها واحد الدراسة اللي فيها ثلاثة ديال المحاور كبار، ولحد الساعة الحكومة ما استطعاتش تخرج الإصلاح لحيز الوجود. هاذ الإصلاح يقتضي مجموعة من الشروط:

أولها، تحيين القيمة المادية للأرقام الاستدلالية، اللي ما تغيرتش منذ عقود، منذ 1980، وبالتالي، فالقيمة المادية للأرقام الاستدلالية لا تساير القدرة الشرائية للموظفات والموظفين .

ثانيا، إصلاح منظومة الأجور مرتبط بإصلاح جذري لمنظومة الترقي. منظومة الترقي في حاجة إلى نسق سريع يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التحولات، من المعطيات الجديدة اللي عرفتها الإدارة المغربية.

كذلك، مفروض إعادة النظر في منظومة التقييم والتنقيط، وهذا شيء أساسي، لا يعقل نبقاو ننقطو الشخص لذاته، بل يجب أن ينصب التقييم والتنقيط على المجموعة ككل في إطار دفتر تحملات وعقد برنامج سنوي وأهداف محددة.

كذلك، لابد ما نشيرو أن منظومة الأجور لابد ما تكون مرتبطة بالسلم المتحرك للأجور والأسعار. خاصنا ناخذو بعين الاعتبار التطور ديال الأسعار والتطور ديال ارتفاع المواد الأساسية الاستهلاكية، سواء كانت غذائية أو خدماتية، علما أن المندوبية السامية للتخطيط على العاتق ديالها إعادة النظر في نسبة التضخم. فطريقة احتساب نسبة التضخم في المغرب هي طريقة فضفاضة، فيها سلة تضم كثر من 280 منتوج وخدمات، وبالتالي احنا في حاجة إلى سلة تضم فقط 33 مادة وخدمة الأكثر استهلاكا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أقول أن المقاربة الجديدة، مقاربة الحكومة تتعلق بالتعاطي مع قضايا الوظيفة العمومية على أساس القطع مع الفئوية المعتمدة حاليا، هذا واقع، وهذا مرتبط بإصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهذا الإصلاح لن يتأتى إلا بإعادة النظر في الإصلاح الإداري بشكل شمولي، نعتمد فيه على المعطيات الجديدة، خصوصا الجهوية. وأساسا، نحن نتفق أن الأجر اليوم أو تقييم يقوم على اعتبارات لا أساس لها من الواقعية.

اليوم، ما يقوم به الموظف لما يقوم تقييمه في نهاية السنة من طرف رؤساء الإدارات، لا نلاحظ فرق بين الذي يشتغل والذي لا يشتغل، فكل الموظفين تقريبا تيشدوا النقطة 20 على 20، هذا لا يشجع الكفاءات، لا يشجع المردودية، وكذلك الترقية لا تعتمد أساسا على المردودية، بل على الأقدمية، وهذا إشكال وهذا اختلال يجب أن نعيد فيه النظر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

آخر سؤال موجه لكم، السيد الوزير، يتعلق بإعادة انتشار الأطر الإدارية بعد المغادرة الطوعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الفريق تفضلوا.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

عشر سنوات تقريبا قد مرت على المغادرة الطوعية التي عرفتها بلادنا، والهدف من المغادرة الطوعية كان هو تخفيف العبء من كتلة الأجور وكذلك تجديد النخب الإدارية، وهاذ العملية، السيد الوزير، كما هو

في علم الجميع، كانت مشروطة بالمصاحبة بمجموعة من الإصلاحات الإدارية، وعلى رأسها إعادة الانتشار الإداري، فما هي، السيد الوزير، الإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة في اتجاه إعادة انتشار الأطر الإدارية؟ وما هو المخطط الإستراتيجي الذي وضعته وزارتكم لتأهيل الإدارة المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال الهام.

أذكر فقط بهاذ المناسبة أن حركية الموظفين تعتمد ثلاث آليات:

أولا، الإلحاق، وتم إصدار مرسوم سنة 2014 لتسهيل وضبط وتوضيح عملية الإلحاق وظروف الإلحاق؛

النقطة الثانية: «الوضع رهن الإشارة»، وتم إصدار كذلك مرسوم سنة 2014 الذي يضبط وينظم هذه العملية. الجديد وهي لتسهيل وتيسير عملية الانتشار وهو النقل، الحركية، هذا هناك مشروع مرسوم تم وضعه يعني على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وسيتم البت فيه قريبا على مستوى مجلس الحكومة، ويهم نقل الموظفين من منطقة إلى منطقة ومن إدارة إلى إدارة ومن إدارة إلى جماعة حضرية أو جماعة ترابية إلخ.

وسيخص أساسا الموظفين المشتركين بين الوزارات (حوالي 125 ألف موظف)، اقتصرنا على هذا العدد ديال هذه الفئة المتواجدة في كل هذه الوحدات الإدارية.

ستتم هذه العملية حسب هذا المشروع على مستويين:

أولا، إرادة الموظف، هناك موظفون لا تتماشى تكويناتهم مع العمل الذي يقومون به، سنوفر لهم هذه الفرصة. هناك موظفون بعيدين على جهتهم، سنوفر لهم هذه الفرصة بإرادتهم؛

ولكن، هناك مستوى آخر، إرادة الإدارة. ستشكل لهذا الغرض لجنة على مستوى رئاسة الحكومة ستدرس الفائض المتواجد في بعض الإدارات أو في بعض الجهات مع الخصاص المعبر عنه في إدارات أو جماعات أخرى أو جهات أخرى، وستحاول إعادة الانتشار حسب المقاييس وشروط معينة سيتم تحديدها، وسنراعي الجوانب الاجتماعية والنفسية، وسنحاول أن تكون هناك آليات تشجيعية وتحفيزية لكي نعيد الانتشار، وبالتالي نحاول أن نوازن بين الجهات وبين المؤسسات، خصوصا لسد بعض الفراغ في بعض الإدارات وكذلك حل الإشكالية ديال بعض الموظفين اللي توظفوا بشهادات معينة وبتكوين معين وتم توظيفهم في الإدارات أو للقيام ببعض الأشغال لا تتوافق ولا تتناسب مع تكويناتهم، وبالتالي ستمكنهم هذه العملية من القيام بمردودية أحسن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن كفريق اشتراكي فيما يتعلق بمسألتي الإلحاق والوضع رهن الإشارة، فنحن نشكر الحكومة على هذين المرسومين، واحنا متفقين معكم.

كيبقى المسألة الثالثة هو مشروع المرسوم الذي تعتزم الحكومة إخراجه في القريب العاجل، والذي ربما قد تأخر بسبب عدم توافقكم مع النقابات، التي همها الأساسي هو الدفاع عن الموظفين بصفة عامة.

احنا، السيد الوزير، كفريق اشتراكي، ندق ناقوس الخطر وننبهكم على أن مشروع المرسوم الذي تعتزم الحكومة تطبيقه، على الحكومة أن تستحضر مقتضيات المادة 32 من الدستور. هاذ المادة 32 من الدستور جاءت لتوفر الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة المغربية، فبالتالي نحن نخاف أو نخشى ما نخشاه هو أن يأتي هذا المرسوم ويطلق عنان السلطة التقديرية للإدارة، تأسيسا على المبدأ العام في الوظيفة العمومية هو أن الموظف يكون في حالة نظامية تجاه الإدارة المعنية التي يشتغل أمامها.

احنا بغينا نقولو، السيد الوزير المحترم، لابد على الحكومة أن تراعي عدم التعسف في مسألة نظامية الموظف إن العلاقة التي تربط الموظف العمومي مع الإدارة من جهة، ولابد أيضا أن تراعي عدم الشطط أو التعسف في استعمال الحق حتى لا يمكن أن نعطي للإدارة بصفة عامة السيف في يد الإدارة تجاه الموظف، وأن تعمد إلى نقله أو تنقيله حسب الرغبة أو الهوى ديال الرئيس، في إطار العلاقة اللي كيعرفها الرئيس بالمرؤوس.

إذن، احنا ناقوس الخطر ديالنا، السيد الوزير المحترم، هو مراعاة واحترام مقتضيات المادة 32 من الدستور، ولابد من تقييد شروط النقل الذي تعمد أو ستعمد إليه الإدارة.

نحن نعم مع احترام المصلحة العامة، إلى كان شي نقل في إطار

المصلحة العامة نحن معه، ولكن أن يتم النقل في إطار التعسف أو الشطط، فنحن ضده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، في بضع ثواني، إذا كان لديكم ما تضيفون.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

ثواني. أنا كنقدر، السيد المستشار المحترم، التخوف ديالك، وهذا يمكن يكون عندوواحد النسبة ديال الحقيقة، ولكن راه رؤساء الإدارات ناس مسؤولين وعندهم المسؤولية أمام الدستور وأمام القانون وأمام المجتمع لمراعاة هذه الأمور.

وأتمنى، أتمنى، إن شاء الله، أن الجميع يساهم بكل وطنية وبكل مسؤولية في هاذ العملية هاذي، لأن هذا شأن ديال الإدارة و ديال الموظفين و ديال النقابات وديال المجتمع. كنتمنى على الله، أن تكون النيات الحسنة متوفرة، لإنجاح هذا الورش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، شكرا على مساهمتكم، وعيدكم مبارك سعيد.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1030

التاريخ: الثلاثاء 4 من شوال 1436 هـ (21 يوليوز 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا ، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وست دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عداب، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل المجلس من مجلس النواب، بتاريخ 15 يوليوز 2015، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 80.14 يتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

- مشروع قانون رقم 05.15 يوافق بموجبه على اتفاقية من ميناماتا بشأن الزئبق، الموقعة في 10 أكتوبر 2013 خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بكوما موطو (اليابان) من 7 إلى 11 أكتوبر 2013؛

- مشروع قانون رقم 08.15 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بالرباط في 24 نوفمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

- مشروع قانون رقم 12.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 24 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن مكتب وأنشطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالمغرب؛

- مشروع قانون رقم 17.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 22.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 23.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال الأمني، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 35.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، الموقعة بالدر البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال الجلسات العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2015، ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة: غامري خديجة، عادل المعطي، أحمد بنيس، نبيه لحسن، محمد أقبيب، محمود عرشان، حسن أكليم، محمد أبو الخدادي، المهدي عثمون، سعاد لغماري، عياد الطيبي، عبد الحميد فاتيحي، الصادق الرغيوي، عبد اللطيف أعمو، حسان بركاني، الحفيظ أحتيت، فريدة النعيمي، لحسن بلمقدم، عبد الله المظفار، لحسن بوعود، عبد الكبير برقية، الحو المربوح، عبد الحميد احسيسن، مولاي امحند المسعودي، عبد الرحيم عماني، جمال الدين العكرود، حجوب الصخي، محمد الزعيم، امبارك النفاوي، عبد الوهاب بلفقيه، عمر حداد أحمد بابا، أهل أحمد ابراهيم مامي، محمد كافي الشراط، محمد يرعاه السباعي، ناجي فخاري، النعم ميارة، بنجيد الأمين، محمد العزري، عبد الغني مكاوي، لحسن بلبصري، حفيظي سلامة.

كما نخبر المجلس الموقر، أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

من جهة أخرى، سيعقد المجلس جلسة عامة يوم غد الأربعاء 22 يوليوز 2015، على الساعة الرابعة بعد الزوال، ستخصص لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور، ويوم الخميس 23 يوليوز 2015 على الساعة الثالثة زوالا، سيعقد المجلس جلسة عامة أخرى مخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول «الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية

الجهوية»، طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

أستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسؤال الأول حول أساتذة التعليم العتيق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد نص البرنامج الحكومي بكل صراحة إلى أن الحكومة ماضية في تطوير التعليم العتيق وعصرنته من خلال ضمان حقوق العاملين في إطار إقرار شراكة فاعلة، كما سماها مضمون البرنامج الحكومي، وفق برامج مندمجة بين وزارتكم ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

السيد الوزير المحترم،

إلى حدود اليوم، بعد مرور سنتين ما يقرب على هذا البرنامج الذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية، أسائلكم: أين وصل هذا المشروع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد المستشار، على سؤالكم. غير أنا ابغيت نبه، التعليم العتيق ما عندوش علاقة بالبرنامج اللي تذاكرتو عليه، فهو كيسيرو القانون المرجعي ديال 13.01 اللي طلب في 2000 باش المؤسسات الحرة اللي هي خصوصية ديال التعليم العتيق ديال القبائل، وبالخصوص أنها تنظم للمنظومة التربوية كما يعني حسب هاذ القانون، ومقابل ذلك تتمتع بامتيازات، وهاذ القانون صدر المرسوم ديالو في 2006، والحمد لله الآن أكثر من 90% من المؤسسات انضمت له.

وهو يعتبر أن المؤسسات المنتسبة إليه تفوق يعني 96% من المؤسسات الخصوصية، مقابل 4% من المؤسسات اللي هي رسمية، هاذيك المؤسسات الخصوصية كتعطاها دعم، وهاذ الدعم ارتفع يعني من 3 ملايين درهم لـ 300 مليون درهم الآن، وكيشمل المواد ديال الغذاء والمطاعم والمواد التربوية والمواد ديال الإعلاميات، وكيشمل مكافآت القيمين عليه، من 1000 درهم في الطور الأول إلى 4000 درهم في الطور النهائي، شريطة أنه يخضع القانون، ويبقى يعني خاضع للبرامج اللي كنسطروها على أساس ما يكونش التعليم الديني يعني مطية لأفكار يعني غير موافقة مع الثوابت ديالنا.

هذا هو التعليم الخصوصي، يعني التعليم العتيق تعليم خصوصي بالدرجة الأولى تدعمه الوزارة على الشكل اللي قلت لكم، واللي اخطينا فيه واحد الخطوات كبيرة، والحمد لله في شراكة مع يعني الأطراف المعنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات وعلى هاذ المعلومات الكافية، بأن الوزارة ديالكم الحمد لله غادية في هاذ.. ومع التعليم الخصوصي، غير هو اللي تنطلبو منكم، السيد الوزير، واحد المزيد من الدعم لهاذ التعليم الخصوصي، لحقاش هاز واحد الفئة اللي هي العتيق، هاز واحد الفئة اللي هي تتفك اشوية على اسميتو، وتنطلبو منكم المزيد من الدعم، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

هو يعني الحيوية ديال هاذ التعليم، السيد المستشار، هو أنه ابغينا نحافظو على مكتسبات ديالنا فيه، بمعنى واحد التعليم متين، رصين في اللغة العربية والعلوم الشرعية، وفي نفس الوقت المحافظة على الحصون ديال الهوية الثقافية الدينية ديالنا المتمثلة في مذهب السنة والعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني. هاذ الأمور الحمد لله راها مضمونة، كاين شذوذ وبعض الاختلالات، را احنا في جهاد في كل الميادين.

ثم هذا من الخصوصيات ديالو أن الطلبة كلهم كياخذوا المنح، بما فيهم التلاميذ ديال الابتدائي، وإذا لقينا المزيد، غير كاين هاذ الالتباس أنه خصنا نترسموه. يا سيدي، انتما أساسا في واحد التعليم خصوصي، والترسيم راه اللي كيعمل بشرط يتوفر على المؤهلات، كنراقبو المؤهلات، ما يقريش فيه أي كان، راه كيتمتع بنفس يعني اللي كيخولها له القانون وحسب الميزانية ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه خريطة المساجد بالمدن والقرى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

من الناحية الجغرافية، يعرف انتشار المساجد اختلالا في التوزيع حسب الجهات، وتظل مدينة الدار البيضاء من المدن التي تعرف خصاص في المساجد، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار أماكن وفضاءات للصلاة في جل الأحياء البيضاوية.

مما يدعونا، السيد الوزير، لمساءلتكم حول التدابير والمعايير المتخذة من طرف الحكومة لمراقبة الأماكن المخصصة للعبادة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

غير باش نوضح واحد المسألة.. أولا، شكرا لكم، السيد المستشار.

يعني إيلا كان شي نقص، ما تحملوهش للحكومة، حملوه لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الحكومة كتدعم هاذ الوزارة، ولكن ما هياش مسؤولة على الأخطاء ديالها، بمعنى في إطار يعني تعليمات ديال سيدنا الله ينصرو ولا الميزانية ديالنا والجميع كنمشيو على الخطة اللي رسمها لنا. فلذلك، فالحكومة نقصو عليها من هاذ الوزر هذا، حاسبونا عليه.

فيما يتعلق بقضية الأماكن ديال العبادة في الدار البيضاء، طبعا، هناك تاريخ في الدار البيضاء، هناك منطقة صناعية وإدارية وكذا، ما فيهاش المساجد، الأمر لم يعد كذلك، الدار البيضاء من المدن اللي فيها واحد الكثافة، وعندنا خريطة ديالها، يمكن تدوزوا نعطيها لكم، دقيقة، أشنو المساجد، وفين كاين ديال الخصاص، وأشنو هي الكثافة، وأشنو هي المسافة بين المسجد والناس... إلى آخره، هي نموذجية عندنا فيما يتعلق بالخريطة.

وابغيت نقول بهاذ المناسبة، وزارة الأوقاف كتسير هاذ القطاع وغيره، المساجد وغيره، بتقنيات كبيرة، تكنولوجيا كبيرة، وبتدبير يعني راقي، ماشي مسألة ديال كذا.

فلذلك، عندنا واحد الأطلس ديال المساجد، وعارفين الخصوص، يعني أشنو خصنا، خصنا في 2006 الحاجيات كانت 344 مسجد في الأحياء الهامشية الخاصة، الأحياء الجديدة 347، الأحياء الحضرية الأخرى 178، التجمعات القروية 486. قطعنا شوط في هاذ الشي هذا، ولكن عندنا مشكل الأماكن المهددة بالسقوط اللي مسدودة، وعندنا طلب على الزيادة في المساجد.

احنا كنتمشاو مع الإمكانيات اللي عندنا وباجتهادات كبرى، وبتعاون وتفهم من لدنكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الوزير،

احنا بكل صراحة ابغينا المعايير، والمعايير اللي كينص عليها كذلك القوانين التي يجري بها العمل، وخصوصا غنذكركم غير بالجريدة الرسمية اللي العدد ديالها 5513، اللي صدرت في 12 أبريل 2007، اللي كتنظم واحد اللجنة، اللي المادة 2 كتقول أن: «خلافا لأحكام المادة... إلخ، تنظم لجنة فيها ممثلي القطاعات الوزارية التالية: رئيس المجلس الإقليمي المعني بالأمر، رئيس المجلس الجماعي المعني بالأمر، رئيس المجلس العلمي المعني بالأمر، ثلاث شخصيات على صعيد العمالة أو الإقليم المعني بالأمر مشهود لها بالإسهام الفعلي في مجال العمل الخيري... إلى آخره.

يرأس هذه اللجنة رئيس المجلس العلمي باش كتعطى الرخص».

إلا أنه نفاجأ في مدينة الدار البيضاء، بعض الأشخاص، سامحهم الله، تيعيشوا في العشوائية، امشاو حصلوا على واحد الرخصة من الجماعة الحضرية لتوسيع مشروع ديال واحد المحطة ديال البنزين، وكيقول هنا تغيير محطة خدمة نوع إفريقيا والتجارات المرتبطة بها وإلى آخره مع بيت للعبادة، البيت للعبادة واخذاو عليه رخصة، ها انتما، السيد الوزير، شوفوا بيت للعبادة كيفاش ولى؟ هذا بيت للعبادة، ها هو، البيت للعبادة ولى مسجد بلا اخبار العمالة، بلا اخبار المجلس العلمي ديالكم، بلا اخبار حتى واحد، وخدام كيتبنى.

احنا غنسلموكم ملف في هاذ الموضوع، لأن هاذي قضية خطيرة جدا، والبناء خدام، السيد الوزير، ها الملف اللي غنسلموكم، ها الصور ديال البناء، ها الأولى، ها الثانية، ها الثالثة، على عينك يا بن عدي، لا رخصة ديالكم، لا رخصة ديال قانون التعمير، وما اعرفناش هاذ التمويل امنين جاي، حتى التمويل ما عارفينوش امنين جاي، لأن وزارة الأوقاف عندها قوانين وضوابط، أنا لا أنكر ذلك، ولا أشك في ذلك، منها الأشياء اللي كيخصنا نعرفو هو التمويل، اشكون اللي كيمول هاذ الشي؟ وامنين جاي؟ ومن هنا كيدور التطرف.

ولهذا، السيد الوزير، انتما كما قلتو دابا عاد ماشي الحكومة انتما، الله يخليكم أنا غادي نسلمكم ملف متكامل لدرجة ما بدا هاذ الشي، الشركة اللي واخذة هاذ المشروع هربت، ها هي آش كتقول: Contenu de vos conditions...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

هاهو هو كيريزيلي (résilier le contrat) ديالو وكهرب. أنا غنعطيك ملف، السيد الوزير، باش تبحثوا في هاذ الموضوع، لأن العشوائية.. وراه كيبني جامع، وما كاينش اللي كيدوي معه.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. تفضل، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

النص القانوني اللي استشهدتو به كيدل على أننا، الحمد لله، ما خليناش هاذ القطاع هذا في فراغ قانوني ولا في فوضى، بل كينظمو القانون. كيبقى اللي كيخالف القانون، راه كاينة الضوابط القانونية لمخالفة القانون، إلى اعطيتي هاذ الحالة الخاصة، طبعا السلطات المحلية هي الأولى، وغادي يكون واحد البحث، وإلى كانت فيه شي مخالفة للقانون، ولا سيما عن طريق انتحال بناء مسجد، أنا لا أعلم يعني أشنو هي الحالة، راه غادي يترتب عليها ما يترتب من الجزاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تعويضات القيمين الدينيين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مشاريع الإصلاح المرتبطة بالشأن الديني تحتل أولوية بالنسبة للدولة على اعتبار المكانة التي تحتلها هاته المشاريع، ورغم المجهودات التي تقومون بها من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية للقيمين الدينيين وتطويرها بكيفية دائمة ومتجددة، باعتبارهم النواة الأساس لأي إصلاح يراد تحقيقه في هذا المجال، لازال بعض القيمين الدينيين ينتظرون صرف تعويضاتهم ومنحهم لمدة تقارب السنة، السيد الوزير المحترم.

فهل ستعمل وزارتكم على تسريع مسطرة الاستفادة ومعالجة التأخير الحاصل في صرف كافة تعويضات القيمين الدينيين، أم سيستمر الوضع على ما هو عليه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم.

إذا كان هذا إمام جديد، بمعنى أنه وضعيتو في طريق المعالجة وما خصهاش تستمر سنة كاملة، غنشوفو أشنو السبب؟ إذا كان إمام في مسجد وانتقل إلى مسجد، وهاذ الشي كيوقع لنا، فمعناه كيخص الإدارة تتعرف على أن هاذ السيد اللي كان في المحل كياخذ واحد المكافأة، انتقل لمحل آخر، لذلك انقطعت عليه.

يعني إذا كانت حالة هاذي مسألة ولا جوج حالات ولا عشرة راه كنعالجوهم، ولكن فيما يتعلق كما قلتو هناك مجهود، ونحن لسنا راضين على ما وصلت إليه هذه المكافآت بالرغم من أنها انتقلت يعني الغلاف المالي ديال مكافآت القيمين الدينين، انتقل في 2004 يعني من 60 مليون درهم لمليار و128 مليون درهم في 2014، هذا مجهود كبير وغير كاف، ثم هنالك الحمد لله تغطية صحية للأئمة كلهم، ثم هنالك الجانب الاجتماعي اللي كتقوم به مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، هذا كله قليل في حق هؤلاء، ونحن متفقون معكم، لكن احنا كنتدرجو، الوعي موجود، والتعاون كذلك راه موجود الحمد لله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.. اشوية ديال الهدوء الله يخليكم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

باسم الفريق الاشتراكي كنشكروكم على المعالجة المسبقة التي ستقومون بها على الاختلالات اللي هي كاينة. احنا، السيد الوزير، الفريق الاشتراكي توصل بملف متكامل حول وضعية مجموعة من القيمين الدينيين بإقليم وزان، جهة طنجة-تطوان، على مستوى المندوبية كاين بعض الإمام كيمشي ويجي كيقولوا لو الملف ديالك تلف، واحد.

كاين اللي عام، شهر 2014/6 لشهر 2015/6 ولازال لم يتوصل، بما أن انتم الآن اعطيتووعد، احنا كنشكروكم على هاذ الوعد، ومستعدين كفريق نزودوكم أو تعطيو التعليمات ديالكم للمندوبية نعطيوهم هذا الملف قصد حل هاذ المعضلة، اعلاش كنقول معضلة؟ لأنه، السيد الوزير المحترم، إلى كان القاضي لا يمكن أن يقضي وهو غضبان، فكذلك الإمام لا يمكنه أن يؤم المسلمين والمواطنين وحتى ذيك 2000 أو 3000 درهم أو 1500 اللي كياخذها باش يصرف بها على وليداتو ما كيتوصلش بها، ويجي للمندوبية ويقولوا لو الملف ديالك تلف. فأعتقد، السيد الوزير، هاذ بيروقراطية الإدارة ينبغي أن ترتفع، تيخصو يزول.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وأتمنى نلقى عاود ثاني شي واحد من طرفكم هو أن هاذ المكافآت، المواطنين يتساءلون عن المعيار، مثلا تتلقى مسجد داخل واحد القبيلة كيعود على 50، 60 سنة الإمام ديالو كيشد 1500 درهم، وواحد المسجد جديد الإمام ديالو كيشد 3000 درهم، ابغينا نعرفو هاذ المعيار ديال المكافأة على أي أساس؟ على أساس الشهادة أم على أساس التكوين أو الإجازة أو عدد السكان؟ يعني كيخلق واحد البلبلة. وبالتالي، احنا لسان حال المواطنين، أنتم كتدبروا هاذ القطاع كحكومة، ابغينا نعرفو، السيد الوزير المحترم، أساس التفرقة بين التعويضات اللي كيخاذوها القيمين الدينيين داخل الإقليم، داخل نفس القيادة وأحيانا داخل نفس القبيلة، مثلا عندنا 4 المساجد إمام كيشبر 3000 درهم وواحد 1500 درهم، ابغاو المواطنين يعرفوا السبب ديال التفرقة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بقضية البيروقراطية، الحمد لله كنكرهوها كما كتكرهوها حتى انتما، لذلك في قضية الأئمة راه احنا قطعنا شوط كبير فيما يتعلق بأن الأئمة والقيمين الدينيين يكون عندهم حسابات بنكية، ما يدوزوا لا على طريق مندوب ولا.. لأن ذاك الشي عاود زيادة في المصاريف، غادين في أقرب وقت غادين جميع القيمين، ولكن راه القيمين كيغيروا الأماكن ديالهم، وكتجينا بالتوقيف ديالو، كيخص عاود يبان في شي جهة اخرى باش عاود ثاني نجددو له.

فيما يتعلق بالقضية ديال المعايير، كاين معيار واحد، واش هو كياخذ الشرط ولا كياخذ منحة من عند واحد الجمعية اللي مقدرة تقديرها، ولا ما كياخذ والو، ذاك اللي ما كياخذ والو كنعطيوه أكثر نفس المقدار ونفس التعويض على الإمامة ونفس التعويض على الخطابة ونفس التعويض على الأذان، ما كاينش باقي...

التفاوت اللي تتشيرو له ربما يكون عندو علاقة إما بالجماعات وإما بالجمعيات، أما المعايير ديالنا معيار واحد، هل يأخذ؟ إلى ما كيخاذش هو كياخذ 1500 زيادة على التعويضات الأخرى، إيلا كياخذ راه كياخذ 1100 في القدر الأدنى زيادة على التعويضات الأخرى، ما عندناش ثلاثة ديال المعايير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وموضوعه المحافظة على النسيج العتيق بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

يشهد النسيج العمراني للمدن العتيقة بالمغرب أوضاعا متدهورة بسبب حالات التردي التي أضحت عليها الفضاءات والآثارات العريقة الصامدة، والتي أصبحت مع مرور الزمن تعيش احتضارا بطيئا، وتحولت إلى أعمدة أو جدران مهملة ومتداعية للسقوط.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المعتمدة

من طرف وزاراتكم للمحافظة على هذه الأنسجة العتيقة ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنتفق معك على أنه كاينة إشكالية في 30 ولا 31 مدينة عتيقة عندنا في المغرب، لأن هي كتمثل ما يفوق من 200 ألف دار، واللي هي فيها أيضا أكثر من 20 ألف ديال التجهيزات الثقافية والاجتماعية، إلى غير ذلك، وفيها ما يقترب من 20 ألف دار اللي هي آيلة للسقوط.

في إطار القوانين الجاري بها العمل، كاين مجموعة ديال القوانين اللي هي كتعمل على المعالجة على هاذ الشي؛ نبداو من الميثاق ديال الجماعات المحلية، رئيس الجماعة عندو الحق، بل واجب عليه أنه لما يشوف شي بناية من البنايات متضررة وآيلة للسقوط أن يأخذ المبادرة لإخبار صاحبها من أجل إصلاحها، وإذا تعذر ذلك فيقوم بالعمل في بلاصتو وعلى نفقة الغير، السيد صاحب البيت.

كذلك فيما يتعلق بوزارة التعمير، عندها مجموعة ديال الآليات اللي هي تتعمل من حيث التعمير، تحديد المناطق اللي هي فيها ضرر، كذلك في إطار التصاميم الخاصة بالمدن العتيقة هناك تغطية تكاد تكون شاملة، وصلنا لـ 80% من التغطية.

فيما يتعلق بالإجراءات اللي اهضرتو عليها، كاين إجراءات احترازية، نبداو من وثائق التعمير، كاين قانون الآن راه عند الأمانة العامة للحكومة الذي يعطي صلاحيات دقيقة لوزارة التعمير، والآليات ديال الامتداد ديالها من مفتشين وكذلك (les agences urbaines)، هذا من أجل الذهاب أكثر في وضع تقييم للوضعية الحالية اللّي هي كاينة، وتُعد لها قوانين خاصة بها فيما يتعلق بالتصاميم ديال التهيئة الخاصة بهذه المناطق العتيقة.

فيما يتعلق بالإشكالية الكبرى الحقيقة اللي كتحط وهي إشكالية مادية، الغلاف المالي علينا أن نضع ملفا ماليا قادرا على الاستجابة إلى المدن العتيقة المغربية التي تتضرر كل يوم أكثر، فعلينا أن نضع غلافا ماليا لكي المتدخل المحلي، ولا يمكن إلا أن يكون إلا محليا، إما عن طريق الوكالات اللي قائمة، إما عن طريق العمران، إما عن طريق آليات أخرى لأن غتكون غدا إن شاء الله لدى الجماعات والجهات وهي بالخصوص (les agences) اللي هي غتكون غتشرف داخل الجماعات والجهات على العملية ديال التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

الصراحة ديالكم فيما يتعلق بالأرقام، وهذا شيء مخجل، السيد الوزير، غير أنا ما متفقش معكم على شيء، ملي تتكلف بالجماعات باش هي اللي يمكن لها تحدد المنازل اللي هي في حالات أو قريبة للسقوط، إلى خلينا هاذيك الجماعات، رئيس الجماعة غادي يمكن لو يقرر، كيفاش؟ وما عندوش الآليات باش يعرف ويحدد، وهاذ الشي راجع لوزارة التعمير.

ولكن الشيء اللي تهمنا احنا، احنا تنعرفو الجدية ديالك، وبأنه الإخلاص ديالك كيفاش باغي تخدم، اللي تيعرف هي الحكومة، تقول لنا، تعطينا برنامج منطقة بمنطقة، أو إقليم بإقليم، أو جهة بجهة، إينا وقت غادي يتصلحوا أوغادي يترمموا هذه المساكن، باش كل واحد يعرف راسو إينا وقت هاذ المحل، هاذ الدار اللي عندو أو هاذ المبنى اللي عندو، أو هذا اللي راه تيشوف فيه غادي يطيح إينا وقت غادي يجي يتصلح، المغاربة ما ابغاوش.. ابغاو غير يعرفوا إينا وقت وإينا ساعة، ما ابغاوش شي حاجة اخرى.

ثانيا، كيف اعطيتينا الأرقام، كنا تنتظرو، السيد الوزير، باش تقول لنا ها اشحال صلحنا، وها اشحال صاوبنا، ها باشحال تقام علينا هاذ الشي، وها اشحال باقي لنا، باش هاذ البرلمان يكون عندو.. وانت أحد الناس اللي خرجوا من هاذ الغرفة، يكون عندو علم بما يجرى في هاذ الموضوع. احنا نراقب، ونتعاون مع الحكومة، ولكن نريد أن نكون عالمين بما يجرى في موضوع نسائلكم عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ما ابقى لك الوقت، انتهى الوقت، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وموضوعه المنتوجات السكنية المخصصة للكراء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضلي الزومي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باشرت الدولة عبر مؤسساتها في كل من القطاع العام والخاص انخراطا قويا، لاسيما بالنسبة للسكن الاقتصادي، إلا أن هذا لم يرفق بتدابير لتشجيع وتوفير منتوج خاص للكراء، وذلك عبر بناء مشاريع سكنية يستفيد منها فئات من الموطنين، وخاصة الموظفون الذين لا يستطيعون الانخراط في الملك نظرا لثقل الديون المتراكمة على أجورهم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هو برنامجكم في هذا الإطار؟ وما هي التدابير المستقبلية للنهوض بالكراء على غرار ما هو معمول به في دول أخرى لحل أزمة السكن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال.

تعلمون أن المغرب قام باختيار أساسا في سنة 2003-2004 من أجل إعطاء دفعة قوية للسكن الموجه للشراء، وأعطت نتائج ما نتكلموش عليها، نتائج مهمة جدا اللي كتجعل أنه غير بين 2010 والآن كاين 520 ألف سكن اللي إما تسلم، إما في طور التسليم، ما كنتكلمش على مشاريع مفترضة لم تكن، هاذي مشاريع الآن منجزة أو هي في طور الإنجاز.

الآن، بلغنا واحد النسبة ديال التملك في البلاد اللي كتوصل لـ 73%، أكثر من 73، 77%، بمعنى أن الكراء ناقص في البلاد، ولكن مع الأسف لم تكن لنا سياسة في البلاد من أجل تشجيع الكراء، ابحال اللي داروا بلدان أخرى، بلدان أخرى حاربت السكن غير اللائق بالكراء، احنا حاربناه بالشراء.

طيب، الآن احنا إعتبرنا بأن من الضروري أن نقوم بمجهود على هذا المستوى. بداية، عملنا القانون الجديد اللي صادقتو عليه معنا ديال العلاقة الكرائية بين الكاري والمكتري، اللي هي الجميع يشهد بأنه متطور جدا، لأنه هو السبب الأول الناس ما باغاش تكري، لأن كتقول لك كنصدقو في مشاكل أمام المحاكم بعشرات الآلاف.

المسألة الثانية هو أن في القوانين المالية ديال 2012 و2013 دخلنا إجراءات جديدة، منها إمكانية بالنسبة لشركات أنهم يقتنيو إما من 250 ألف درهم، إما 140 ألف درهم ويخصصوه للكراء مقابل تشجيعات جبائية عند إعادة بيع هذه الشقق، وخصصنا واحد السقف درناه في البداية في 1200 درهم سومة الكراء بالنسبة لـ 250 ألف درهم، و700 درهم بالنسبة لـ 140 ألف درهم، ما تمشاتش العملية.

في القانون المالي ديال 2013 الموجه لسنة 2014 زدنا في السومة الكرائية، وصلناها لـ 2000 درهم، و1200 درهم بالنسبة لـ 140 ألف درهم، لحد الآن مع ذلك المنعشين المختلفين اللي يمكن يدخلوا في هاذ الشي كيعتبروا بأن التشجيعات الموجودة غير كافية، وأعتقد أنه هناك كذلك ضرورة أن نفهم بأنه أوساط حكومية أخرى تعتبر أنه كثرنا من الإجراءات التحفيزية لصالح العقار، وما يمكناش نزيدو فيها مجددا.

ثم هناك عندما نتكلم على العقار، من الضروري أنه نفكرو في أن في وسط المدن كاين ندرة ديال العقار باش تدير سياسة خاصة وتبني سكن مخصص إلى ذلك صعب، غتضطر غادي تمشي تديرو في هوامش المدن.

مع ذلك، نقول لمواكبة هذا المشروع، نقترح ونتمنى أن يدخل في حيز التنفيذ صندوق للضمان، أشنو هو صندوق للضمان؟ باش الناس يساهموا بواحد القسط، وإلى عندهم مشكل ديال الكاري ما يخلصش، يلقاو اللي يخلص في بلاصتو.

هذا، إضافة إلى تشجيع لبعض الأسر من أجل أنها تتوفر على واحد القدر مالي اللي تساعدها على السومة ديال الكراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

هاذ الشي اللي قلت كلو احنا واكبناه معكم، وكنا معكم في نقاشات إلى غير ذلك، أنا السؤال ديالي واضح، السيد الوزير، كنقولو وجهتو واحد المنتوج للاقتناء للتملك اللي هو السكن الاقتصادي بكثرة وبوفرة وبتشجيعات، هاذ الشي كلو ما كنكرهوش، كاين موجه كذلك ديال 140 ألف درهم للطبقة الأقل أو الأكثر هشاشة والأقل مدخول.

ولكن نسينا الطبقة المتوسطة، الطبقة المتوسطة ما كاين حتى شي منتوج مباشرة للطبقة المتوسطة، ماذا يحدث؟ أنها ما كتبغيش تمشي تسكن في ذاك 250 ألف درهم لمجموعة من الأشياء، وما كتبغيش تمشي لـ 140 ألف درهم... وما كيمكنلهاش تمشي لذاك الشقق أو السكنيات الفاخرة أو (haut standing) لأن ما يمكنلهاش.

إذن، هي تضيع، فين كتمشي؟ كتمشي للكراء، أشنو واقع في الكراء؟ كاين واحد الغلاء فاحش، نشوفو امرا وراجل عاد تزوجوا، كيبداو بالكراء، ما كيصيبوش ما يكريو، تنجبرو الناس مثلا اشريت في واحد البلاصة وانتقلت لجهة اخرى ما يمكنليش نشري مرة اخرى، خصني نكري.

إذن، لابد أن نبحث عن وسيلة ديال الدولة هي اللي تولي تبني وتكري لواحد الفئات متوسطة، منتوج متوسط باش ما نبقاوش نديرو غير اختيارات، امشينا نحاربو السكن العشوائي، وصلنا بواحد الشكل كبير، السيد الوزير، أننا نحاربوه، ولكن مازال ويتقوى للأسف يوما بعد يوما.

ولكن، السيد الوزير، لابد أن نفكر في الطبقات المتوسطة، الكل يتحدث عن الطبقة المتوسطة، ولكن ما كاينش كاع شي منتوج سكني موجه للطبقة المتوسطة. لهذا، نحن نتساءل في الفريق الاستقلالي، ونحاول أن نشرك الحكومة في أسئلة أو تساؤلاتنا من أجل البحث عن حل، ويكمن الحل في نظرنا في الجبائي، لابد أن نفكر في مقاربة جبائية في هاذ السكن كلو باش نشجعو لا الكراء ولا السكن، وحذاري من جشع المقاولين في هاذ الموضوع هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه تفشي الهدر المدرسي بالجنوب الشرقي للمملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

السيد الوزير،

الهدر المدرسي كتبقى وصمة عار في جبين المسؤولين عن التعليم في بلادنا، وما فتئت الحكومات المتعاقبة على أن تردد العناية بالعالم القروي ومحاربة الهدر المدرسي.

اليوم، نرى أن هذا الهدر في تفاقم وفي وتيرة مسرعة خاصة في المناطق الجنوبية ديالنا، الجنوب الشرقي بالخصوص، أن الفتيات يحرمن من التمدرس لأسباب متعددة، منها السبب الأساسي هو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية اللي هي مزرية، ثانيا عدم وجود مؤسسات تعليمية في المستوى لتشجيع هاذ التمدرس.

فماذا أعدت وزارتكم للموسم الدراسي المقبل، لأنه يطلب أو مطلوب طريقة استعجالية ناجعة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارين،

بالنسبة للهدر المدرسي، هو يعد من المواضيع التي تستأثر باهتمام الوزارة والحكومة على الدوام، وبالفعل هناك انتشار لهذه الظاهرة في الكثير من مدن المملكة.

استُحضر إذن هذا الموضوع في النقاشات التي فتحتها الوزارة على صعيد المملكة حول المدرسة المغربية وسبل الارتقاء بالمنظومة التربوية في إطار تحضير تصور جديد لتجاوز مختلف مظاهر الخلل.

حسب دراسة قام بها المرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2012، بحيث تم تتبع عينة من 800 أسرة، تبين من خلال هذه الدراسة أن الهدر المدرسي يرجع في 59% من الأسباب إلى أسباب غير النقل المدرسي، ولأسباب لا علاقة لها بالمدرسة، بحيث أن النقل المدرسي يمثل فقط 13% من النسبة التي يعود لها هاذ الأسباب.

هاذ الهدر المدرسي يعود من خلال هذه الدراسة على هذه العينة إلى خصوصيات سوسيو ثقافية منتشرة في المجتمع المغربي. الوزارة مع ذلك، كما قلت، واعية بهذه المعطيات، وهي بصدد إعداد دراسة معينة معمقة ذات طبيعة علمية لحصر بكيفية مضبوطة أسباب هذا الهدر، وبالتالي تحضير حلول ملائمة مناسبة يتم اعتمادها بشكل دائم ومستمر لمحاربة هذه الدراسة.

وموازاة مع ذلك، الدراسة قامت بتعبئة عدة إمكانيات للحد من هذه الظاهرة من خلال تقريب المؤسسة التعليمية من المتمدرسين، من خلال إحداث داخليات لفائدة التلاميذ وخاصة بالوسط القروي؛ إرساء برامج الدعم الاجتماعي وتوسيع المستفيدين منها.

لن أقف هنا عن الكثير من التفاصيل لضيق الوقت، ولكن يمكن أن نسلم لكم هذه الإحصائيات التي تبين المجهود الذي تقوم به الحكومة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا .

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا ما كنقولوشاي اليوم، حتى أنا شخصيا غير مقتنع بأن 13% هو

العائق، هو السبب المباشر ديال التنقل. راه اليوم ما ابقيناشي كنفكرو في العزوف أو الهدر المدرسي في البادية، راه حتى المدينة، راه خص مراجعة سياسة تعليمية من الجذور ديالها، خصنا تحسين الوضعية ديال التعليم، راه احنا ماشيين الآن في واحد المسار اللي ما تيشرفش بلادنا، وغنبقاو كنتحملو المسؤولية الكبيرة أمام الله وأمام التاريخ، راه اليوم الأطفال المتمدرسين في البادية غيبقاو ينقصوا، لا هي جودة، لا هي ظروف اجتماعية واقتصادية، راه ما نآمنوشاي بأن النقل المدرسي هو العائق، راه الوضعية الاجتماعية.

ثانيا، التشجيع، حتى ذاك التعويض ديال المدرس، التعويض عن العمل في المناطق النائية والصعبة راه ما تسلموهش، ما كتشجعشاي الأستاذ اللي غادي يعطي، فما بالك أن التلميذ غادي يلقى الترحاب.

هذا كيضاف على المشاكل العويصة اللي الهشاشة في المنطقة الشرقية ديالنا، وعيب أن هاذ المنطقة راها في الحدود ديال بلد آخر، خص أننا نرقاو بمستوى التدريس، بالمستوى التعليمي لمستوى الطموح اللي ماشية فيه بلادنا والسياسة الرشيدة ديال سيدنا الله ينصرو.

إذن، احنا اليوم راه احنا ابقينا كنتخوفو حتى الهدر المدرسي في العالم الحضري، في المدن، راه المدارس يرثى لها، في واحد الوضعية ما يمكنش تكون صالحة للتعليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد الوزير، ما ابقات.. في خمس ثواني.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

كما قلت، الوزارة قامت بفتح مشاورات موسعة في هذا المجال، وهناك عدة إجراءات سيتم اعتمادها لتجاوز الكثير من مظاهر الخلل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على حسن مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وموضوعه الصعوبات التي يواجهها الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية في التسجيل بالجامعات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، في بعض الجامعات، خصوصا بمدينة الرباط ترفض تسجيل الطلبة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية وكذا الشمالية والشرقية لأسباب غير مفهومة.

فإذا كان بعض عمداء الجامعات يتفهمون وضعية وخصوصية المشاكل التي يعانيها الطلبة الصحراويون، فإن البعض الآخر لا يتفهم هذه الوضعية مع كامل الأسف رغم استيفاء العديد منهم الشروط المطلوبة وتقديم طلباتهم داخل الآجال القانونية، إلا أن أغلبهم يفاجأ برفض طلبه دون تقديم تبريرات ضرورية.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لإيجاد الحلول الملائمة لهذه الإشكالية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

اليوم، لابد من التأكيد مرة أخرى أن الحكومة حريصة على مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وتمكين المواطنات والمواطنين على السواء من الولوج إلى تعليم عالي عصري وذي جودة، كما ينص على ذلك الدستور.

اليوم، على مستوى تكافؤ الفرص، اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة للتأكيد مرة أخرى على المنشور الذي أصدره السيد رئيس الحكومة أمس، يوم 20 يوليو، والمرتبط بفئات عريضة من المواطنات والمواطنين الذين كانوا ينتظرون الترخيص من الموظفين والموظفات الذين كان قرار تسجيلهم في الجامعات المغربية مشروطا بإذن القطاعات التي ينتمون إليها، اليوم بسبب هذا أو بفضل هذا المنشور يمكن لكل المواطنات والمواطنين من فئة الموظفات والموظفين أن يلجوا وأن يتابعوا تعليمهم العالي بدون حاجة إلى الرخصة التي كانت مطلوبة في المنشور السابق. إذن، هذه بشرى نحملها اليوم لكل من كان ينتظر هذا القرار.

المستوى الثاني هو أن قضية المقاربة الترابية هي غير حاضرة على

مستوى فتح المؤسسات الجامعية، بل بالعكس أن مبدأ تكافؤ الفرص، ولهذا سنجد أن مبدأ فتح مجموعة من الكليات المتعددة التخصص ليس فقط هي موجودة اليوم في مجموعة من الأقاليم، في الراشيدية، في القلعة، في كلميم، في العيون، في غيرها من الأقاليم.

واليوم، الذي يحكمنا هو تقديم خريطة للتكوينات على المستوى الوطني، تتميز بالتنوع في العرض، وأن هذا التنوع في العرض هو الذي يعني يجذب رغبة الطلبة في المزيد من التسجيل في مثل هذه الأسلاك.

طبعا جامعات الاستقطاب المفتوح هي مفتوحة في كل مدن المملكة وفي كل الجهات الموجودة فيها وفقا للمذكرة التي تصدرها الوزارة كل سنة، وهذه المذكرة تحدد روافد الجامعات حسب المسالك التي توفرها المؤسسات التابعة لها، وتتشكل هذه الروافد من الأقاليم والعمالات التي حصل فيها الطلبة على شهادة البكالوريا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أنا ابغيت في التعقيب واحد السؤال واش كتطرحوه انتما على مستوى الوزارة، لما كتشوفوا الإحصائيات كترتفع لعدد الطلبة اللي واضعين التسجيلات ديالهم في الجامعات، خاصة هنا في مدينة الرباط والقنيطرة وما جاورهما، يعني السؤال المطروح: اعلاش هاذ الطلبة كيتوجهوا من الأقاليم الجنوبية ومن الأقاليم الشرقية والشمالية وكيجيو يتسجلوا في العاصمة؟

إذن، هنا واش الكليات متعددة التخصصات اللي كاينة كاين فيها البنية التحتية الكافية، من غرف مطالعة، من الأحياء الجامعية، من مطاعم، من مجموعة من الأمور؟ لأن الطالب لما كينجح في الباك كيكون عندو طموح، كيكون عندو واحد البرنامج، كيمشي ما كيلقاش الآفاق ديالو، كيلقاها مسدودة شيئا ما في بعض الأقاليم، كيقول غنمشي للرباط نقرا لأن كاين مدارس موازية اللي نقدر نزيد، كاين مجموعة من المدارس اللي غنقرا اللغات، كاين البنية التحتية اللي غتضمن المستقبل ديالو 100%.

إذن، هنا خصكم تفكروا كوزارة، لأن كل الكليات متعددة التخصصات إلا وكان الأساتذة والأطر كتدير (la navette)، يعني ما كاينش واحد المناصب اللي هي قارة في الكليات اللي غتحاول تضمن جودة ديال التعليم في الجامعات ديالها.

فأنا كنظن، السيدة الوزيرة، تخلقوا واحد الخلية محايدة على مستوى الوزارة في هاذ الكليات اللي هي معروفة في الرباط، في الدار البيضاء والقنيطرة اللي غادي تدرس هاذ الملفات بحدة، وتحاول الحكومة مستقبلا تلقى المشاكل الحقيقية ديال الكليات في الأقاليم المغربية الأخرى، لأن الاكتظاظ كاين كليات اللي تبنات غير باش تستوعب 5000–6000 ولات دابا 10 آلاف طالب وطالبة اللي كاين، كاين مشكل ديال الفئات المعوزة اللي جاية من العالم القروي ملي كتوصل للمدن الصغيرة ما كتلقاش الأحياء الجامعية، كيولي إكراه ديال الكراء والإكراه ديال لاخر.

إذن، كلشي ديال الناس كيفكروا يمشيو يقراو في الرباط لأن كاين أحياء جامعية، كاين مجموعة من الأمور اللي يمكن يضمن المستقبل ديالو، وكاين مدارس وكاين وكاين وكاين.

إذن، هنا خص التوازن من هاذ الباب، السيدة الوزيرة، احنا كنتمناولكم التوفيق وتحاولوا تلقاو حلول للمغاربة، لأن كل واحد عندو طموح، كل أسرة خص تشوف اولادها مستقبل جيد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد المستشار،

لابد أن أؤكد مرة أخرى أننا نتحدث عن المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وإلا فإن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود هي خاضعة لمعايير الانتقاء ولا علاقة لها بالمجال الترابي، فالمباريات المفتوحة اليوم في وجه أبناء المغاربة، سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب أو من الشرق أو الغرب، هي واحدة باستثناء مؤسسات الطب اللي فيها ارتباط بالجهة.

وهذا يعني في الغالب غير خاضع كيف ما قلت لمحل السكنى، وبالتالي فاليوم هناك وعي داخل الوزارة بأنه فعلا هناك بعض الكليات خاصة متعددة التخصصات تحتاج إلى تطوير، أنا كنتفق معكم، السيد المستشار، تحتاج إلى تطوير، تحتاج إلى توسعة، المجهود مبذول، هناك مجهودات تبذل، مجهودات كبيرة تبذل، وهذه المجهودات لاشك أنها سترى الثمار، يعني منها من سيرى الثمار ديالو في القريب، ومنها من سيراه على مستوى المدى المتوسط، ولكن مع ذلك اليوم في مناطقنا الجنوبية فتحت مجموعة من المدارس، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون، كلية العلوم الشرعية بالسمارة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، والسؤال الأول حول غزو السوق المغربية بدرجات نارية لا تتوفر على معايير السلامة المطلوبة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم،

لطارئ منع صاحب السؤال من الحضور، كنلتمسو التأجيل ديالو لجلسة سابقة.. المستشار صاحب السؤال وقع له طارئ، لم يتمكن من الحضور، كنعتذرو للسيد الوزير المحترم وكنعتذرو للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

سيتم تأجيل السؤال إلى جلسة لاحقة.

السؤال الثاني موضوعه رخص النقل العمومي للمسافرين عبر الحافلات وسيارات الأجرة الكبيرة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فقد سبق أن بادرتم، السيد الوزير، إلى اقتراح منحة للتنازل عن رخص النقل الطرقي للمسافرين، غير أن هذا الاقتراح الذي كان متضمنا في المشروع الأول لقانون المالية 2014 لم يتم الأخذ به عند المصادقة النهائية على المشروع، مما طرح تساؤلات حول التدابير البديلة الممكن الإقدام عليها لوضع حد لنظام الرخص الذي تحول بالفعل إلى نوع من اقتصاد الريع، استفاد ويستفيد منه عدد من حاملي الرخص غير المحتاجين إليها من جهة، وغير مستغليها بأنفسهم من جهة أخرى، خاصة رخص نقل الطاكسيات الكبيرة التي أصبح معلوما أن غالبية حامليها غير مهنيين، بل مجرد أداة إضافية ريعية لتنمية مداخيلهم، بينما يعاني سائقو هذه السيارات من مشاكل كثيرة، منها ما يتعلق بالأجور أو التغطية الاجتماعية والصحية.

فالبيع غير الشرعي أو كراء الرخص أمر غير مقبول في الوقت الراهن، حيث تسعى الحكومة إلى الإنصاف ومحاربة اقتصاد الريع. وقد تبين بالفعل من خلال اللوائح المنشورة بخصوص رخص الحافلات أن عددا مهما من حاملي الرخص هم في وضع مالي جيد، وغير محتاجين لرخص ريعية، كما أن واقع رخص سيارات الأجرة الكبيرة يؤكد نفس الشيء، مما يفرض مراجعة شاملة لهذا النظام، بل والاتجاه نحو إلغائه وتعويضه بنظام جديد يعطي الامتياز لمستعملي هذه السيارات وسائقيها الفعليين تحديدا.

إن نظام الرخص نظام ريعي بامتياز، ولا يمكن إبقاؤه إلى لا نهاية، فهل لديكم، السيد الوزير، مشكورين مشاريع بهذا الخصوص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أولا، عواشر مبروكة، كنشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، ونبغي نوضح أنه هذا من الملفات العويصة والشائكة اللي من الملفات العديدة التي باشرتها الحكومة.

كما تعلمون أن الحكومة باشرت واحد العدد ديال الملفات، بعضها يرجع إلى قرن مثل الملف ديال المقالع، وهذا الملف يرجع على الأقل إلى نصف قرن لأنه الظهير المنظم يرجع إلى الستينات، بمعنى كنتحدثو على نصف قرن.

فإذن، ملفات باشرناها اللي كنعتقدو هاذي مسؤولية أمام الله، مسؤولية أمام شعبنا والوطن ديالنا، نباشروها، يمكن ما نجحوش فيها، يمكن القرابة ديالنا ما تعجبش شي ناس، ولكن لابد من مباشرتها، تركها مع الزمن يخلق منها معضلة أحيانا يصعب معالجتها، وبالتالي كنعتقد أي مسؤول كيتحمل مسؤولية لابد أن يلج المجالات اللي فيها صعوبات باش فعلا يقدم البلاد ديالو.

هذا ملف، عدة مرات، وأنتم تعلمون تقدمنا بحلول، في كل مرة بما فيها المنتخبين المحترمين، يرفضون الحلول بدون أن يكون هناك بديل، بالحلول التي تقدمنا بها أن نسترجع هذه المأذونيات، نسترجعها إما أن أصحابها يؤسسوا شركات، ولا ما أسسوش شركات، نسترجعها وفق واحد المنحة نظرا لأن فيها ارتباطات، تعلمون بأنه كاين اللي كيتسلف عليها وكاين اللي كيكريها وكاين اللي كيبني عليها، بطبيعة الحال هذا المقترح رفض.

بطبيعة الحال، جبنا واحد العقد برنامج أيضا رفض، احنا الآن

عاود فتحنا الحوار، ثلاث سنوات ديال الحوار مع المهنيين.

كنقول لكم هذا قطاع مهم، باغي نقول للسادة المنتخبين خصنا نتعاونو عليه، ما فيهش ربح سياسي، فيه ربح للبلاد اجتماعي واقتصادي، يمكن نقول لكم هاذ القطاع يعني 35% اللي كيتنقلوا كيستعملوه، الخواص كيستعملوا 44%، بمعنى 10% حتى لـ 20% هما اللي كيستعملوا أمور أخرى.

هذا كيخدم تقريبا 15 ألف مباشر، فيه 1500 مقاولة، بمعنى أمام واحد الملف، ولذلك احنا اعطينا واحد المقاربة فيه تأهيل القطاع، فيه المنحة باش الناس يأهلوا، مشروع ديال تأهيل الشركات، تأسيس ديال الشركات، خلق واحد التعاقد حقيقي وملتزم به بين صاحب الرخصة وبين الذي يستغلها. تنتكلم على ما هو موجود، لأن معالجة ما هو موجود شيء آخر.

الجديد يخضع لطلبات العروض، كل منحة في المستقبل ستكون وفق طلبات العروض، حددنا واحد العدد ديال الخطوط اللي غتكون وفق طلبات العروض، وغتكون فيها بطبيعة الحال المهنية هي الغالبة في الاختيار ديال المرشحين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الوزير على تدخلاتكم وعلى عرضكم القيم، واحنا متفقين معكم، السيد الوزير، بأنه بالنسبة للملفات الجديدة تكون طلب عروض، تكون منصفة للجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

فقط ابغيت غير نضيف بأنه بالإضافة لهاذ الشي، كاين العاملين في هاذ الميدان، كاين العاملين في هاذ الميدان، وراه الآن غيتقدم واحد المشروع ديال التغطية الاجتماعية وبالخصوص التغطية الصحية للسيد رئيس الحكومة واللي شرفت عليها وزارة التشغيل مع وزارة المالية باش يشمل العاملين في هاذ المجال مثل العاملين الآخرين في واحد العدد ديال القطاعات.

الأمر الآخر، المدونة ديال السير اللي الآن جايبين التعديل، فيها أمور مضبوطة فيما يتعلق بالسلامة، ما كاينش شي حافلة غتبقى تمشي في البلاد ديالنا بدون ما يكون عندها (GPS)، بلا ما يكون عندها المنبه من النوم، بدون ما يكون عندها الكاميرا لداخل، بدون ما يكون عندها المحدد ديال السرعة، ولكن بتقنيات عالية.

فإذن، هذاك الشي اللي جايبين محاولة ديال الإصلاح ديال القطاع واللي كنتمناو نلقاو الدعم من جميع الفاعلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه التطبيق السليم لمدونة السير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

تفيد الأرقام المهولة لحوادث السير المسجلة كل سنة، بل وحتى بعد تطبيق مدونة السير، ورغم الإمكانيات الهائلة التي رصدت لها للتخفيف من هذه الحوادث التي تعرفها طرقاتنا، مما يثبت لنا بأننا لسنا بحاجة فقط إلى القوانين بقدر ما نحن بحاجة أكثر وأكثر إلى توعية المواطنين بخطورة الأمر، وتحمل كل المتدخلين في هذه العملية المسؤولية للحرص على التطبيق السليم لمدونة السير، لأن المسألة تتعلق بحياة المواطنين المغاربة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة من أجل ضمان التنزيل السليم لمدونة السير، والإجراءات التوعوية المواكبة؟ وما هي الإجراءات المصاحبة لتحسيس المواطنين بخطورة ومسؤولية الطريق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أشكر الفريق المحترم، ولكن السؤال عندي حاجة أخرى، السؤال الذي وصلني يبدو يمكن وقع شي.. حول المراقبين، لكن ما عليهش.. لا، حول المراقبين، والسمية ديالهم تكون معلنة، سواء كان درك أو أمن

وطني أو مراقبين، يعني وأنهم حتى المراقبين يحترموا القانون ماشي فقط غير المواطنين، لكن احنا متفقين، القانون يسري على الجميع، حسب المادة 190 والمادة 192 كيتكلم على المراقبين، أشنو هي المواصفات ديالهم، وأشنا هي الالتزامات ديالهم.

لكن كنتكلمو الآن، احنا التعديل ديال المدونة راه عند البرلمان، مر عبر الحكومة، راه الآن وصل إلى البرلمان المحترم اللي غنباشروه، اللي فيه واحد العدد ديال الأمور اللي كتسهل على المواطن، كتسهل عليه باش يمكن لو يبدا يستعمل الطريق في ظروف حسنة، يعني مثلا كاين في ظرف سنتين كيمكن لو ينتقل من (permis) لواحد (permis) آخر، ولكن وفق شروط معينة أننا ما نسحبوش لو يعني (le permis) ديالو غير في الظروف القاهرة جدا، في الحوادث القاهرة، لأن ذاك باش كيعيش الإنسان، مثلا مثل هاذ الأمور عندو الحق أنه يديـــر (contre expertise)، واحد العدد ديال الأمور لصالح المواطن.

لكن درنا عدد ديال الأمور اللي فيها تشديد، يعني اللي فيها تشديد لأنه الحوادث اللي في الحالات اللي لا يمكن أن يقبلها عقل، يعني سرعة زائد خمر زائد.. فهذا ما يمكن لو إلا أن يُتعامل، باش نكونو صرحاء، كمجرم، باش نكونو صرحاء، لأن القتلى الآن كنتكلمو على 3300، ما عليش، اليوم كيمكن لي نقول لكم في 3 سنوات كانت عندنا 4200 قتيل، الحمد لله وصلنا لـ 3300، 900 قتيل، هاذ السنة غادي إن شاء وكنتمناو نوصلو لـ 3000، بمعنى نكونو ربحنا، ولكن ماشي كافي، كنعتقد ماشي كافي، لأنه مع الأسف الشديد في الوقت اللي كنربحو من حيث عدد القتلى ولا عدد الجروح البليغة، حوادث السير كتزاد، اعلاش كتزاد؟ لأنه يعني ربما أنه حركة السير في البلاد ديالنا كتزايد بشكل كبير جدا، لذلك البرامج كلها ديال التوعية حاولنا نجربو جميع البرامج، جميع البرامج التي تخطر على البال، الآن سنضيف على هذه البرامج أهم شيء هو استعمال التقنيات العالية والعالية والعالية جدا، خاصة في النقل العمومي، واللي غتولي ملزمة حسب القانون، لأن ما كايناش في القانون، وبالتالي ما كانش عندنا إمكانية نلزم بها عموم السائقين.

الآن القانون التعديل غادي يكون في التعديل، نتمناو أنه يقبلوه الإخوان ديالنا باش يولي ملزم في النقل العمومي، في الطوبيسات، في الكيران، في الشاحنات، في الطاكسيات، بل نقترح أن يصبح حتى ملزم في السيارات الخاصة، ملزم منبه من النوم وديال.. لابد أن يكون ملزم لأن الإنسان كيسافر، كيدخل من حدود لحدود، ما كينتهشاي، أحيانا كياخذ (l'autoroute)، أحيانا كاين الناس اللي ما كتليقش لهم (l'autoroute)، غير جوج اسوايع في (l'autoroute) كيديه النعاس، فاحنا ابغينا نجيبو تقنيات سنلزم بها مستعملي الطريق لصالحهم ولحمايتهم من حوادث السير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الواحد بلفيل:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

كما قلتو، السيد الوزير، نرجعو حول المراقبين، أولا كنشكروكم بعدا على هاذ المشكل ديال (le permis) اللي ما ابقاش كتحيد للناس في الطريق، لأنه هو صراحة كاين بعض القوانين اللي هي كاينة ومصوتين عليها الإخوان وما كتطبقش، إذن اعلاش غادي نصوتو على هاذ القوانين اللي ما كيتطبقوش؟ هذا غير واحد السؤال اللي كنعطيوه، لكن بعض الخطرات أتساءل تنقول واش هاذ الإخوان ديال الجدارمية واش تيتبعوا حتى هما القوانين ولا راه بعض الخطرات اللي من حقهم يديروا اللي عجبهم؟

أنا كسؤال بعض الخطرات كنتساءلو، السيد الوزير، امشيت بالسيارة ديالي تقريبا قطعت أوربا كلها، من إسبانيا ولا من فرنسا ولا ألمانيا، ما عمري أنا شفت شي براج ديال الجدارمية كاين في وسط (l'autoroute)، هنا في المغرب كل 20 كلم كنلقاو براج ديال جدارمية كيوقف السيارة في وسط (l'autoroute)، واش هذا قانوني؟ واش هاذ الإخوان هما ما عليهمش واحد القانون زعما اللي تيقول لهم راه خصكم تمشيو لـ (le péage) باش يحبسوا الطوموبيلات؟ ماشي في وسط الأوطوروتات تيخلق كسيدات وتيخلق مشاكل، السيد غادي بـ 120 في الساعة وتوقفو انت، تيقول لي راه (la sortie) ديال خروج المدينة، إيوا الخروج ديال المدينة سير جهة فين تيوقفوا الخلاص، ماشي في وسط (l'autoroute) في هاذيك الدخلة باش غادي تخرج، راه غير قانونية، السيد الوزير.

إذن، إيلا كيتطبق علينا القوانين، احنا ديال البروسيات والقوانين ديال اسميتو، راه حتى هما خصهم يحترموا القانون ديالهم، هذا من واحد الجهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، هنا ابغينا نعطيو واحد السؤال المسؤولية ديال هاذ.. مسؤولية من هاذ الارتفاع ديال الحوادث والموتى اللي عندنا غادية وكتزاد في المغرب، هي مسؤولية من؟ راه هذا هو السؤال اللي خصنا نوضعو، راه هو المسؤولية هي ديال اشوية ديال المعقول، ديال الشفافية.

أنا تيظهرلي راه الرادارات اللي خصهم يكونوا، راه ماشي الإخوة اللي خصهم يخرجوا بالرادارات، راه خصو يكونوا ردارات ليكيكونو (fixes)، راه هاذوك هما اللي كاين فيهم اشوية ديال الثقة واشوية ديال المعقول، هما راه الإخوان راه احنا كنعرفو الإخوان اعلاش تيوقفوا، وراكم عارفين بلا ما نبداو نهضرو في هاذ الشي في هاذ القبة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بطبيعة الحال أنا كنشكر السيد المستشار المحترم، المعقول فعلا خصو يكون في كل شيء، يعني في كل أنواع الحياة، السياسية والاجتماعية وحتى في هاذ الشي، لأنه فعلا إلى كان شي معضلة خصنا نواجهوها في البلاد ديالنا، البلاد ديالنا بخير الحمد لله، نسأل الله أن تبقى آمنة ومستقرة، ويبعد علينا الأذى ويبعد علينا كل الفتن التي أصابت إخواننا، ما كنشمتوش فيهم الله يعافيهم، لكن إلى استطعنا نعالجو هاذ الموضوع ديال اللامعقول باش ما نسميهش شي حاجة اخرى.. غنكونو نجحنا.

لكن إلى اسمحت لي (يمكن لي ناخذها من السؤال الثاني، ما عندي حتى مشكل)، فيما يتعلق بالإخوان ديال الدرك وديال الأمن كيقوموا بالدور ديالهم، تعرف بأننا ضاعفنا نسبة المراقبة، ضاعفناها جوج مرات، ضاعفناها، كلما ضاعفنا المراقبة كنكتشفو حجم المخالفات ديال السير، أكيد انتما كتابعوا، كاين واحد الصفحة درناها في (facebook) لمتابعة المخالفات، نقول أنا مرتبط بها، ذاك الشي اللي كيوصلني يندى له الجبين. كي غنديرو ؟ كتقول غتديركل كيلومتر دركي، يعني هذاك الشي كيتصور، لا الحافلات ولا الشاحنات ولا مؤخرا اللي شفتو واحد الموطور غادي عكس لوطوروت.

ولذلك، الدركي عندو دور ديال المراقبة كيعاونا، أحيانا راه كيشوف واحد تتقول لو غادي 160 ما تشدوش حتى للدورة، بالعكس من مصلحتو يشدو وإلا غادي يديركسيدة من بعد، صحيح ماشي قانونية، جاي الوسط ولكن صدقوني.

ولكن الدركي راه ماشي الدور ديالو فقط غير السير، راكم فاهمين أشنو هو الدور ديالو في البلاد ديالنا، راكم عارفين الدور ديال البراجات في البلاد ديالنا، هذاك الشي اعلاش احنا الحمد لله راه احنا مجموعين وكنتكلمو وفي راحتنا. ولذلك، أحيانا كنقبلو شي حوايج يعني ما كاين باس، لكن كنتمناو أن المعقول أن يكون.

الصفقة ديال الرادارات تأخرت لأن كانت فيها إشكالات تقنية، راه قريبا غتفتح ديال 400 رادار اللي غادي نعمموها إن شاء الله، ومع ذلك نقول لك، سيدي، حتى الأمور التكنولوجية تكسر اليوم، مع ذلك المعقول أو محاربة اللامعقول هاذي مسؤولية جماعية، يمكن نجحو فيها جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الرابع، موضوعه تثنية بعض المحاور الطرقية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، تفضل السي المهدي.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

احنا نتكلمو على تثنية بعض الطرق، أريد أن أخصص الطريق الوطنية رقم 1 اللي في الحقيقة ما كنا قادين نطرحو عليها السؤال، ولا قادين نتكلمو عنها، لأن هاذ الطريق درنا عدة أسئلة، والمجالس دارت عدة توجيهات، وطلبنا منكم، السيد الوزير، وجيتو انتما شخصيا للمنطقة.

السيد الوزير،

الله يجازيك هاذ الطريق راه أصبحت طريق كارثية لا تطاق، إلى كنا نتسناو حتى توقع لنا فاجعة لا قدر الله كفاجعة طانطان عاد نتكلمو عليها غير معقول، هاذي طريق، السيد الوزير، لحد الساعة على أرض الواقع مازال ما كاين والو، وهي طريق مهمة ورئيسية وأكبر طريق وطنية، وهي اللي تربط الشمال والجنوب.

السيد الوزير،

احنا اللي كنطلبو منكم هو الإسراع، الإسراع، إلى ما كانتش ما استطعتوش تحققوا لنا السكة الحديدية، ما استطعتوش تحققوا لنا الطريق السيار، على الأقل تثنية الطريق، راه حرام باش يبقاو المواطنين يوميا يموتوا في هاذ الطريق، راه لحد الساعة ليومنا هذا باقين الموتى، وحوادث السير يوميا تقع في هذيك الطريق.

ثانيا، هناك طريق ثانية، السيد الوزير، وأنت أخبر مني فيها، وهي الطريق الرابطة بين القنيطرة ومكناس اللي عبر سيدي سليمان وسيدي قاسم، ها الطريق حتى هي انت كاع أخبر، عارف آش واقع فيها، راه لابد تشوفوا معها وتديروا التثنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار المحترم، وأنا كنتمنى تجي الفرصة نتحدث عن حجم الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية، نتحدث بالأرقام عن حجم الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية، وسبق أن كان في خطاب جلالة الملك وتحدث بوضوح عن ماذا استثمرت الدولة المغربية في الأقاليم الجنوبية، لا فرق بين الجنوب والشمال والشرق والغرب، حجم الاستثمارات. قطاع التجهيز، حجم الاستثمارات كبير وكبير جدا، نعرضوه عليكم، لا في الموانئ ولا في المطارات ولا في النقل الجوي ولا في الطرق، حتى لا يعطى الانطباع أننا البلاد كتدير واحد النوع من...

بطبيعة الحالة لما كنتكلمو على تثنية الطريق، أخي الكريم هذه الطريق الوطنية تثنيتها تكلف 12 مليار ديال الدرهم، لذلك قلنا كمرحلة أولى نحاولو نحصلو على ثلاثة المليار ديال الدرهم لأن 1500 كيلومتر باش نوسعوها لـ 9 مترو، والآن أنجزنا منها الحمد لله، الآن قيد الإنجاز 500 كلم، وأنجزنا منها 260 كلم، فكنتمناو نساليوها في أقرب.. على الأقل تولي نعالجو فيها ذيك الإشكالات.

فاجعة طنطان ما عندهاش علاقة بالطريق، وأنا أرجوكم يعني احنا مسؤولين أمام الله، ما عندهاش علاقة، راك شتي التقرير يتحدث عن ماذا، ما عندهاش علاقة، وإلا كاين فواجع تقع في طرق مهيأة بطريقة جيدة.

لكن نرجع إلى التثنية، وباغي نقول للسادة المستشارين، جميع البرلمانيين من حقهم، وأنا كنتفهم أنا كنت برلماني، أنه يطالب بتثنية الطريق، أنا مثلا إلى جبدت الجهة ديالنا كاين اللي كيطالب من القنيطرة وسوق الأربعاء لأن حركة السير، القنيطرة سيدي قاسم تكلمتي عليها، كاين اللي كيتكلم القنيطرة، ولكن، يا إخواني، الإمكانيات المالية ديال البلاد ديالكم كتعرفوها، اشحال هاذ الإمكانيات المالية اللي كتعطى؟ لأنه كنعطيو اشوية للطرق السيارة، كنعطيو اشوية لهاذ التثنية اللي فيها التزامات إما مع استثمارات سياحية أو صناعية أو التأهيل الترابي حسب الالتزامات، تنعطيو اشوية لـ (la maintenance)، لأن حكيت لكم عندنا حوالي 50% من الطرق في حالة سيئة، لابد أننا نديرو لها الصيانة، كنعطيو شي اشوية للعالم القروي اللي محتاج لـ 50 ألف كلم، العالم القروي وخاصة الجبلي كيحتاج لحوالي 50 ألف كلم، فكنحاولو نديرو التوازن، لكن التزمنا بأن هاذ الطريق ديال الجنوب نقادوها، الطريق اللي تكلمت عليها راه الحمد لله في إطار الالتزام مـــع (la PII) المنطقة الصناعية الصفقة ديال التثنية إلى المنطقة الصناعية، كنحاولو نواكبو حتى التنمية الاقتصادية، إلى إن شاء الله في إطار الجهوية كاين واحد التصور ديال نوع من الشراكة مع الجهات.

بالإضافة إلى ذلك، أنه الآن ابدينا الدراسات ديال واحد العدد ديال المحاور ديال الطرق السيار اللي كنعتقدو مهمة، من بينها في الاتجاه ديال الجنوب، وخاصة من أكادير إلى كلميم واحنا ماشيين، راه الدراسات قائمة، في انتظار أن يتخذ القرار الاستراتيجي، وأنتم تعلمون بأن الطرق السيار والسكك الحديدة والموانئ والمطارات فيها قرارات إستراتيجية، تخضع لمعايير موضوعية، والتوازن بين الجهات، واللي غنلتزمو به إن شاء الله عندما يتخذ القرار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

السيد الوزير المحترم،

المشكلة أنه فين ما كنطلبو بشيء بسيط، وإلا والحكومة كتكبرو اشوي. الإنجازات، السيد الوزير، في الأقاليم الجنوبية هذا لا نقاش فيه، هذا لا نقاش فيه، الإنجازات إنجازات مهمة واستثمارات قوية، وهذا كيفتخر به الشعب المغربي سواء كان في الشمال أو في الجنوب، وهذا واجب علينا كلنا، نفتخرو به ونعتزو به، لأن هذا وطننا وغالي علينا وهاذي بلاد المغاربة، ماشي بلادي أنا ولا بلادك انت، بلاد الشعب المغربي، ونعطيو دماءنا عليها، ونضحو من أجلها، هذا شيء مهم، إنجازات خارقة للعادة، إلى كنت أنت كتقول غير شي حاجة بسيطة، أنا كنقول لك من شبه قرى منعدمة إلى مدن وتجهيزات والماء والكهرباء والمدارس، هذا شيء مهم، هذا كنفتخرو به، وهذا ملك للشعب المغربي، ماشي لي أنا ولا لك انت، السيد الوزير.

احنا اللي طرحنا عليك، السيد الوزير، هو أن هاذ الطريق لابد، راه من المفروض وانتما على أبواب الرحيل، ونتمناو لكم لا ترجعوا كاع، لأنكم مادرتولنا والو، السيد الوزير، نتمنى هاذ الحكومة ما تلات ترجع، لأن هاذ الطريق مهمة، ودرنا اجتماعات عليها، وجيت انت وزرت وشفت المنطقة، والمجالس الجهوية دارت الملتمسات، والجميع دار ملتمسات، ابغيناك على الأقل حتى الدراسة راه باقي ما كاينة، مهم وقع، على الأقل تكون عندنا واحد أفق، عندنا تاريخ معين بأن هاذ الطريق إن شاء الله من هنا ست سنين، سبع سنين غادي تكمل، هذا هو اللي ابغيناك تقول لنا، السيد الوزير، أما الإنجازات هذا شيء مفروغ منو، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيد الوزير، في بضع ثوان.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أولا، أخلاقي ما كتسمحش لي نقول لو بلادك انت ولا ماشي انت، هذا ماشي احترام، لكن على أية حال هذه الحكومة ماشي انت اللي غادي تقرر فيها على أي حال باش غتكون ولا ما غتكونش.

ثالثا، حجم الاستثمارات في الطرق في الأقاليم الجنوبية ثلاث مرات مما أنجز في المرحلة السابقة.

رابعا، قلنا لك جبنا ثلاثة المليار موزعة على سنوات باش هاذ

الطريق إن شاء الله تولي فيها 9 مترو، وما تبقاش فيها 7 مترو، باش يمكن لنا نعالجو هاذوك الإشكالات، والمشاريع الاستراتجية نتذاكرو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الخامس، موضوعه أشغال الطريق السريع الرابط بين تازة والحسيمة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

للأسباب التي تعرفون كمغاربة بشكل عام وساكنة جهة تازة– الحسيمة بشكل خاص، استبشروا خيرا وعلقوا آمال عريضة على انطلاق أشغال إنجاز الطريق السريع الرابط ما بين تازة والحسيمة، ابغيناكم توضوحوا لنا:

أولا، لماذا هذا التأخر اللي واقع؟

ثانيا، أين وصلت الأشغال في هذا المشروع؟

ثالثا، ماذا هيأتم لتدارك هذا التأخر اللي واقع؟

رابعا، أشنو هي الآجال المتوقعة لإنجاز هذا المشروع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

نشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

يمكن لي نقسم هاذ المشروع بطبيعة الحال الآجال المحددة هو 2017، لكن نقسموه إلى 4، كاين المقاطع التي انتهينا منها، أنا قمت بزيارة إلى المنطقة واخذيت المشروع بكامله، كاين أجزاء اللي هي انتهت الحسيمة-أجدير، أجديربني بوعياش، الجد متقدمة اللي يمكن نساليو قبل نهاية السنة كنتمنى تازة إلى البدال ديال الطريق السيار، ثم الطريق السيار إلى الملتقى ديال الطريق الجهوية ديال 508، يمكن نعطيك هاذ الشي من بعد، باش تكون عندك هاذ المعطيات.

الأشغال في طور الإنجاز اللي كيمشي لحوالي 25 كلم، يعني من 2005 الجهوية الحد ديال جبارنة حتى لملتقى الطريق 510، أدنكور-بني بوعياش، كاسيطة وأكنول، المقطع اللي الآن الدراسات ديالو انتهت باش نديرو الصفقة اللي فيها 18 كلم اللي هي من النكور إلى كاسيطة، بمعنى المقاطع كلها.

أهم سبب رئيسي في المشاريع هاذي المستعصية، جوج ديال الأسباب رئيسية، ولا أكيد راكم كتابعوا الأخبار، أننا، وخاصة في هاذ المنطقة ديال الشمال والمنطقة ديال الريف، وهو التضاريس، مهما كانت الدراسات كنكتشفو خلال العملية أن هذيك الدراسات، لأن الدراسات كتبنى على (les échantillons)، تتمشي كتاخذ ولكن ما حدك كتشتغل تكتشف بأنها تضاريس مستعصية، لكن الدراسات اللي كتعاود، ثم كاين قضية نزع الملكية، ما فيهاش فقط غير نزع الملكية لأن نزع الملكية العادية ديال الأراضي الفلاحية اللي خصك تتفاهم مع الناس وتتحاور معهم، كاين حتى نزع الملكية اللي مرتبطة بالديور، لأن دزنا من واحد العدد ديال القرى، فكتدوز من الوسط، وبالتالي تيخصك تتفاوض مع الناس.

ثم لقينا بأننا خصنا نديبلاصيو واحد العدد ديال (les réseaux)، هاذوك (les réseaux) أحيانا خصك تعرف بأن (les réseaux) ديالنا ماشي كلهم (informatisés)، ماشي جميع الشركات (informatisent les réseaux)، امنين كيدوزوا، فنكتشفو بأنه كاين (des réseaux)، شبكات سواء كانت شبكات ديال الماء أو شبكة ديال الكهرباء اللي بعد ذلك خصك تتفاوض على (le déplacement) ديالو. الحجم اللي هو ديال التمويل حوالي 3 المليارو300، فكنتمناو إن شاء الله نحافظو على هاذ الجدولة باش نجزوها في الأجل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الوزير،

يظهرلي بأنه خصنا نذكرو بأنه كاين الفرق ما بين التفسيروالتبرير، الجواب ديالكم انتما ما كتفسروش، كتبرروا التقاعس والكسل ديال الحكومة.

خصني نذكرك، السيد الوزير، بأن هاذ المشروع، هاذ الطريق اللي كنتلكمو عليه هو جزء من مشروع متكامل قدم أمام جلالة الملك، وتم التوقيع على الاتفاقيات ديالو أمام جلالة الملك، وكان فيه التزام أمام جلالة الملك باش الأشغال ديال هاذ الطريق أجلها هو نهاية 2015. إذن، هو مشروع ملكي.

ثانيا، خصنا نذكرو بأن القرار اللي اخذات الحكومة في 2013 ديال تجميد 15 مليار درهم، هاذ الطريق هو جزء من المناطق اللي تأثر، وإلا احنا طالبناكم منذ مدة طويلة تعطيونا لائحة ديال المناطق والمشاريع التي تأثرت سلبا من جراء هاذ القرار ديال التجميد، ما اعطيتوناش.

في آخر زيارة لكم للمنطقة في أشهر أظن، شهرين، ثلاث أشهر، أربع

أشهر، صرحتو بأن نهاية 2017، معناه أن الالتزام اللي توقع أمام جلالة الملك تنصلتو منو، دابا كتعلنو نهاية 2017، أنا أشك وأنا ابن المنطقة وعاد جيت أول البارح، أشك لعدة أسباب، نعطيك جوج أسباب:

اليوم، كنسمعو التبريرات، مشاكل نزع الملكية، وكذا، والجماعات خصنا نحلو مشاكل الجماعات، واش مشاريع من هاذ النوع اللي كتوقع أمام جلالة الملك ماشي من المفترض من باب الاستباق والتوقع تحلوا هاذ المشاكل قبل ما توقعوا على الاتفاقيات أمام جلالة الملك؟ واش هذا ماشي عنوان على تهرب المسؤولية والبحث عن تبريرات؟

كتقول لي الدراسات كنديرو الدراسات للتضاريس، وكيتبين بأنه مهما كانت طبيعة التربة، وهذا حجة عليكم وليست لكم، اعلاش؟ لأن اسمح لي، ديروا الدراسة مقادة، أنا عاد يومين هاذي في العيد، السيد الوزير، دزت على المنطقة، دابا نخرج من الحسيمة–تازة، دزت على الجهة امشيت للحسيمة، واش بلغ إلى علمكم بأن جبل تريب، وبأن الناس المواطنين اللي كيرجعوا من الخارج 13 ساعة باش يوصل من الحسيمة للرباط، 13 ساعة، ملي يمشي للجهة خصو يدخل في الجبال، خصو يمشي عن طريق كتامة، بالضبط في الجماعة ديال اسطيحات، خصو يمشي عن طريق كتامة، وخصو 13 ساعة، هاذي رحلة الجحيم والعذاب.

ثانيا، احنا ما كنفهموش هاذ المنطق، واحد الاتفاقية كتوقع أمام جلالة الملك، هذا مشروع ملكي، وكتجي اليوم كتقول لي حقا راه عندنا مشاكل ديال نزع الملكية، وهاذي المياه والغابات، وهاذي الجماعات، هاذي مشاكل حلوها، راه مسؤوليتكم، انتما حكومة باش تحلوا هاذ المشاكل، ماشي تينطلق المشروع وعاد تجيب لي الأعذار والمشاكل، الأعذار والمشاكل حلوها في الدراسات من منطلق التوقع حلوا المشاكل.

وثانيا، دابا الحصار على ساكنة المنطقة مفروض على كل الجهات، مفروض على كل الجهات، ابغيتي تجي على تازة خصك تتعذب وتكرفص، راه الطريق هاذيك فعلا رحلة عذاب، رحلة عذاب، ابغيتي تجي من ذيك الطريق تجي على الجهة الجبل ممكن يريب عليك، والآن الناس اللي جايين، مغاربة العالم اللي راجعين لبلادهم يقضيو بعض الأسابيع مع العائلة ديالهم خصو يضرب 1000 حساب وحساب باش يجي من الحسيمة لأنه السكانير ما كاينش خصو يجي للرباط، ولا يجي على الطريق الساحلي خصو 13 ساعة، اللهم هذا منكر.

هاذ الشي خصكم تحلوه، السيد الوزير، الله يخليك، حلوا هاذ المشاكل وإلا إلى بحثنا على أعذار، ساهل نلقاو أعذار، ولكن لا أعتقد بأن هاذ المنطق ممكن يخرجنا لأن هذا التزام.

أخيرا، مرة أخرى كنكررها ثلاث مرات، هذا جزء من مشروع كان مفروض يفك العزلة على المنطقة، ويوفر دعامة من دعامات التنمية الاقتصادية في المنطقة، و40 سنة و50 سنة من الانتظار، نهار اللي جاب الله الفرج وتوقعت على الاتفاقية أمام جلالة الملك، الاتفاقية فيها نهاية 2015، دابا كنسمعوكم كتقولوا نهاية 2017، وأشك في ذلك، ولتسجل ذاكرة المجلس هاذ الالتزام لأن الطريقة باش خدامين، حتى الجودة، الطريقة باش خدامين، 24 قنطرة ما بين هذا.. في الطريق 24 قنطرة، قل لي اشحال تنجز منها، السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

المشروع تم التوقيع عليه قبل هذه الحكومة حتى يكون عندك المعلومات، هاكاك، لا، يجب أن يقال الكلام قبل، وقبل عندما وقع لم تكن الدراسات جاهزة، ولم يكن الكثير من نزع الملكية قد تم، يمكن لي نقول لك كاين طرق سيارة، يعني أغلب المشاريع الإستراتيجية تقدم أمام جلالة الملك، الكثير من المشاريع تأخرت فيها نزع الملكية لسنوات، لسنوات، هذه الحكومة حلت المشاكل ديال نزع الملكية التي لم تتحقق في مشاريع إستراتيجية، من بينها هاذ المشاريع اللي تنتحدثو عليها اللي لقينا نزع الملكية لم تحل، اللي لقينا حتى التمويل تأخر، فعالجناها ووفرنا التمويل مع الإخوان ديال وزارة المالية، ديال وزارة الداخلية، باش نقومو بالإنجاز ديالها.

احنا لما كنقدمو لكم المعطيات، كنقدمو لكم معطيات بطريقة اللي كنعتقد فيها نوع من التعقل، وإلا راه مستعدين نحملو المسؤولية لأي طرف، مستعدين نبداو تنتحاملو المسؤولية.

كنقول لكم ها الواقع اللي كاين حول نزع الملكية، ها الواقع اللي كاين حول الدراسات، المنطقة أخطر ما موجود في البنية التحتية هي الإشكال جيوتقنية، الخبراء ما موجودينش، كاين خبراء اقلال، يالاّه امضينا اتفاقية مع اليابانيين حول الدراسات الجيو-تقنية، وجدنا المشاكل حتى في الطرق السيارة، على سبيل المثال الطريق السيار اللي كيمشي لوجدة، مشاكل عويصة لحد الساعة مازال الطريق السيار كتحرك، لأنه في منطقة متحركة باستمرار، وهذا يقع في أكثر من دولة، وهذا التخصص تخصص نحتاج إليه.

ما كنبروش، احنا كنفسرو وكنعطيو المعطيات، ونحن مع الالتزامات، لذلك خصنا نستمرو في هاذ المشاريع، إذا كانت إشكالات يمكن لنا من بعد نفسروها لكم إن شاء الله ونعطيوها ليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وموضوعه

مساهمة الدولة في دعم الإنتاج السينمائي المغربي. الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

قد تعهدت الحكومة في برنامجها أمام البرلمان إلى تعزيز قطاع السينما من خلال تنظيمه ودعمه، بما يجعل السينما المغربية مبدعة، ومرآة للهوية المغربية، ومساهمة كذلك في تعزيز القدرة التنافسية والإبداعية، والانتقال من الرصيد الكمي إلى الإنجاز النوعي.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما مدى مساهمة الدعم العمومي في تطوير السينما المغربية، وتحسين مستوى الإنتاج الفني؟

ثانيا، كيف يتم تدبير هذا الدعم؟ وهل تتوفر وزارتكم على إستراتيجية واضحة في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

فعلا، بعد تحمل المسؤولية، تم تنظيم مناظرة وطنية هي الأولى في مجال السينما، وجهت إليها رسالة ملكية سامية هي بمثابة المرشد لنا في هذا المجال.

التوجه يقوم، أولا، على إصلاح عميق وشمولي لمنظومة الدعم، ولهذا بعد المرسوم ديال 1987 جاء المرسوم ديال 2012، اللي أعاد المنظومة ديال الدعم.

أولا، ينص على أن اللجنة اللي كتمنح الدعم هي لجنة مستقلة، الدعم كيخضع لمعايير منصوص عليها في دفتر تحملات يصادق عليه في المجلس الإداري ديال المركز السينمائي المغربي باتفاق مع الهيئات المهنية، وهاذ الشي اللي تم.

في ثلاث سنوات، 175 مليون درهم هي حصيلة الدعم الذي وجه لحوالي 70 مشروع سينمائي، من أصل حوالي 220 مشروع قدم للجنة.

في سنة 2015، تنتقلو من ميزانية سنوية في حدود 60 مليون ديال درهم إلى 75 مليون ديال الدرهم، عبر إضافة دعم خاص بالأفلام الوثائقية حول تاريخ وثقافة والمجال الصحراوي الحساني، وهذا مشروع وطني طموح التزمنا به في أكتوبر من السنة الماضية بسبب افتقار المكتبة السينمائية الوطنية للإنتاج في هاذ المجال.

اليوم، أصبح لدينا إطار، وراه اللجنة الآن مجتمعة، والباكورة الأولى ديال هاذ الأعمال غتقدم إن شاء الله في أول مهرجان وطني للسينما الوثائقية حول الصحراء في السنة المقبلة بإذن الله في أبريل 2016. إذن، كاين مشروع وطني اللي تعلن عليه في 2012، وكتوقع الأجرأة ديالو خطوة خطوة.

نفس الأمر، درنا سياسة لتأهيل ودعم شركات الإنتاج، وابدينا برنامج ديال التكوين مع المعهد العالي للمهن السمعي البصري والسينما اللي انطلق في 2013، واللي هاذ الحكومة صادقت في مرسوم، في مارس 2012 على أن يكون مجانيا مفتوحا لكافة أبناء الشعب المغربي، وهذا واحد التطور جد مهم، لأن فاش جينا لقيناه ماشي مجاني، بالأداء، 5000، 6000 درهم في الشهر. اعلاش؟ لأن الإبداع ما كيرتبطش بالقدرة على تمويل الدراسة، الإبداع عموم المغاربة خصهم ينخرطوا فيه.

ونفس الأمر، الإنتاج السينمائي الأمازيغي، لماذا؟ لأن السينما كتضطلع بدور أساسي في تقديم المغرب للعالم. في 2011 لقينا القطاع السينمائي الخارجي بمعنى الاستثمار الأجنبي كيموت، فاش تحملنا المسؤولية، اشحال تسجل، 98 مليون ديال الدرهم استثمارات أجنبية، 2014 بسبب واحد السياسة نشيطة على المستوى العالمي، النتيجة كانت أننا انتقلنا من 98 لمليارو160 مليون درهم، 11 مرة.

وكما قلت في الإفطار اللي نظمناه مع كافة الهيئات السينمائية الموجودة في البلاد، وهاذي مناسبة للشكر ديالها على التعاون من أجل إطلاق هاذ المشروع الوطني، كنا واضحين، هذا مشروع نقدم من خلاله مغرب للعالم، هذا مشروع نشجع فيه الإبداع في إطار المكتسبات الدستورية القائمة على حرية الإبداع، وهذا المشروع قائم على رؤية وطنية نتعاون عليها جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الوزير،

في الواقع متفقين على أن هناك خطوات اللي هي كبيرة جدا فيما يخص هاذ الدعم اللي كيتعطى للإنتاج السينمائي على المستوى الوطني، ولكن التساؤل ديالنا اللي في الواقع هنا إمكانيات مادية،

نقولو كبيرة جدا مقارنة مع ما كان يعطى لهاذ الإنتاج السينمائي في هاذ الفترة اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، ولكن اللي كنشوفوه احنا، اللي كيشوفوه المغاربة، على أن هاذ الإنتاج السينمائي، العرض الذي يعرض على المغاربة مازال ما وصلش في الواقع لواحد القيمة التي تجعل المغاربة يتجهون إلى تلفزاتهم.

إذن، احنا كنقولو على أن هاذ الدعم وهاذ المسائل كاملة، هاذ المناظرة الوطنية وهاذ المخطط الوطني ديال دعم هاذ المنتوج المغربي الوطني فيما يخص السينما لم يعطي أكله، إذن كاين شي مشكل، فين كاين المشكل؟ اعلاش؟ لأن كاين دعم، كاين مؤسسات، كاين قوانين، درتو واحد العدد ديال القوانين، ولكن كلشي هاذ الشي إلى جمعناه كنلقاوعلى أنه ما اعطاتش نتيجة فيما يخص النوعية ديال الإنتاج اللي كيتعطى للمغاربة، ونردكم لرمضان آش شفنا في رمضان، آش من أفلام شفنا في رمضان، آش من إشكاليات بأفلام اللي في الواقع تجعل لأن التلفزيون فهو ضيف على المغاربة جميعا.

إذن، ما يمكنشاي تسد عنك التلفزيون، كيدخل عندك بزز منك لدارك، وبالتالي هاذ الإنتاجات التي نلاحظها يوميا، فليست في مستوى ثقافتنا، وليست في مستوى ما وصل إليه المغرب من تقدم. نتمنى على أن يكون الدفع بهاذ الجانب، لأن كما قلتو المغرب فيه ثقافات، عندو تاريخ، يتوفر على تاريخ اللي مهم جدا وكبير جدا، إذن، لماذا لم نلاحظ ما نلاحظه على مستوى مصر، على مستوى سوريا اللي كانت في سوريا، على مستوى لبنان، على مستوى تركيا.

إذن، إمكانيات كبيرة جدا، واش الإمكانيات هما اللي كيعطيو أكثر من الإمكانيات اللي كنعطيو احنا للمنتجين ديالنا، والفنانين ديالنا، والمبدعين ديالنا ولا أكثر، ولكن لابد أن ننظر جميعا، ما كنحملوش المسؤولية لشي حد، نريد للمغرب أن يتوفر على منتوج سينمائي على مستوى تاريخه، على مستوى ثقافته، على مستوى التركيبة ديالو المجتمعية، كما قلت كاين الفيلم الأمازيغي، الفيلم الحساني، الأفلام العربية.

إذن، هاذ الإشكاليات كلها نود أن نتوفر على إيجابات، لماذا لم نستطع، هذا هو المهم، بالرغم من هاذ الدعم الكبير جدا أن نتوفر على منتوج سينمائي أساسي ومهم يفتخر به المغاربة جميعا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. تفضل.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

متفق مع السيد المستشار، ولكن ولينا الآن عندنا الآلية ديال نسب المشاهدة، في رمضان الأعمال الرديئة أقلع عنها المغاربة وهاجروها، والأعمال الجيدة شاهدوها بكثافة، وفعلا ولى عندنا الآن واحد المسطرة كيخضع لها الجميع، والحمد لله راه كانت إنتاجات لقيت التقدير، وكانت إنتاجات لقيت سخط. احنا خصنا نشجعو الإبداع والمغاربة هما كيحكموا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الثقافة، وموضوعه دعم السينما والمسرح. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد أثارت مسألة الدعم جدالات ونقاشات كثيرة في أوساط الفنانين المغاربة، وعلى الأخص لدى المبدعين السينمائيين والمسرحيين، ولم ترتبط هذه الجدالات بقيمة الدعم التي لا تكفي للرفع من تنافسية الإنتاج الفني المغربي أمام الإنتاجات الأجنبية، بل تعدتها إلى المعايير المعتمدة من قبل اللجان المختصة، سواء بوزارة الثقافة أو بالمركز السينمائي المغربي، لمنح الدعم.

وقد تعرضت مسطرة الدعم إلى انتقادات كبيرة، خصوصا وأنها تمت اعتمادا على مشاريع مقدمة في الأوراق، مما لا يُمكن اللجنة من الاضطلاع على القيمة الحقيقية للعمل المسرحي فنيا وتقنيا، وهذا ما أدى في أحيانا كثيرة إلى دعم أعمال قد تتكامل ملفاتها ومشاريعها نظريا، إلا أن إنجازها يكون دون مستوى تطلعات الجمهور المغربي.

وأنتم، السيد الوزير المحترم، تعلمون أكثر منا، وتحيطون بالضجات التي خلقتها هذه الإشكالية في الأوساط الفنية المغربية، لهذا نريدكم أن تطلعونا على كيفية ومعايير استفادة مشاريع الأعمال المسرحية على الخصوص من دعم الحكومة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال اللي بطبيعة الحال كيرجع لسنة 2012، وربما الجدالات والمشاكل اللي تتكلموا عليها فيما يخص الدعم المسرحي كترجع إلى الفترة ما قبل سنة 2012، وخصوصا سنة 2011.

وهاذ الدعم المسرحي اللي تحدث سنة 1998، عرف منذ سنة 2012 تغيير مهم على عدة مستويات، على المستوى القانوني أولا بإعادة النظر في المرسوم المنظم للدعم الثقافي والفني، وفي القرار المشترك بين وزير الثقافة ووزير الاقتصاد والمالية في مجال الدعم المسرحي، أولا لتجاوز هاذ الإشكاليات اللي اعرفها المجال المسرحي سنة 2011، ولإدراج التعدد اللغوي والتنوع الثقافي ضمن هذا الدعم المسرحي.

ثانيا، على المستوى التنظيمي، لأول مرة سنة 2013 قمنا بإصدار دفتر التحملات للدعم المسرحي، يدقق الأهداف والمعايير وكيفية صرف هذا الدعم.

ثالثا، على المستوى المالي رفعنا من القيمة والغلاف المالي المخصص للدعم المسرحي من 4 مليون درهم ما قبل سنة 2012 إلى 6 مليون درهم سنة 2013، 10 مليون درهم سنة 2014، وهاذ السنة 2015: 15 مليون درهم.

هكذا، بهاذ الآليات الجديدة أصبح الدعم المسرحي يهم عدة مجالات متكاملة للإنتاج والترويج المسرحي من جهة.

ثانيا، دعم الإقامات الفنية والكتابة المسرحية والتقنيات المسرحية؛

ثالثا، المشاركة في المهرجانات المسرحية؛

رابعا، الجولات المسرحية؛

خامسا، آليات التوطين الجديدة لجعل الفرق المسرحية لها الإمكانية للاشتغال في قاعات المسرح لجعل هاذ القاعات تصبح قاعات حية منفتحة على الفرق المسرحية، وكل هذا جعل بأن هناك إقبال واستحسان من قبل الجمعيات المهنية والفنانين في المجال المسرحي.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على ما جاء في جوابكم من توضيحات ومعطيات، وفعلا فقد تم الرفع من قيمة الدعم، ونسجل بارتياح عميق العمل الذي قامت به الوزارة لتصحيح الكثير من الاختلالات التي كانت فيما سبق، والتي أثارت زوبعات كبيرة في الأوساط المسرحية، لكن أن يصل مبلغ دعم مثلا فرقة مسرحية 90 ألف درهم، فهذا أمر يجب مراجعته ويجب تصحيحه.

فالمسرحي المغربي الآن، السيد الوزير، وأنتم تعلمون هذا، قادر على صناعة مسرحية وفنية لها من المقومات ما يؤهلها للمساهمة في بناء مشروع ثقافي وطني قابل للتنافسية الدولية، لكن المسرحي والمبدع المغربي عموما تعوزه الإمكانيات وتنقصه قنوات الترويج وبنيات الترويج.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم، بالإضافة للمجهودات اللي قمتو بها، أن تضيفوا مجهودات أخرى حتى يتطور هذا القطاع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار.

بطبيعة الحال الميزانية المخصصة للدعم المسرحي اللي وصلت اليوم لـ 15 مليون درهم في هاذ سنة 2015، في الوقت اللي ما كانتش تتجاوز 4 مليون درهم قبل سنة 2012، تطلب منا مجهود مالي بدون ما تعرف الميزانية ديال وزارة الثقافة شي زيادة ملموسة، هذا اجتهاد ديال وزارة الثقافة للدعم المسرحي.

وابغيت نقول لكم بأن هاذ الآلية الجديدة عرفت استحسان من قبل الهيئات المهنية التي تشتغل في المجال المسرحي، نعطيكم واحد الرقم: سنة 2014 توصلنا بما يفوق على 450 ملف للدعم، دعمنا منهم 100 مشروع، هاذ السنة توصلنا بما يناهز 400 ملف للدعم، دعمنا منهم 90 مشروع، هنا تيبين بأن هناك تفاؤل ما بين هاذ الآلية الجديدة للدعم المسرحي والفرق المسرحية، إلى جانب توسيع شبكة المسارح، اللي اليوم تتضم 125 قاعة مسرحية في كل جهات مناطق المغرب، ونحن بصدد برنامج جديد لإنجاز مسارح بكل الحواضر المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه التأطير الثقافي لأفراد الجارية المغربية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

مبارك عواشركم.

في ظل التطورات السياسية التي يشهدها العالم، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الساحة الدولية، وما أنتجته من بيئة مناسبة وحاضنة للأفكار المتشددة أصبحت تعرف نموا متزايدا داخل المجتمعات الغربية، بات من الضروري العمل على تحصين أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من هذا النوع من الأفكار.

وهذا يدعونا لمساءلتكم، السيد الوزير، عن الدور الذي تقومون به في إطار التأطير الديني لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

من الواضح أن الدبلوماسية الثقافية تتلعب دور أساسي للإشعاع الثقافي لبلادنا من خلال التعريف بموروثنا الثقافي، برصيدنا الفكري، بإبداعنا المعاصر لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ولتثمين الروابط الثقافية والوطنية معها.

تسعى كذلك هاذ الدبلوماسية الثقافية إلى ترسيخ القيم والمقومات الوطنية والثوابت الوطنية لمواجهة كل أشكال الاستلاب الفكري والتطرف بكل أنواعه.

تهدف كذلك هاذ الدبلوماسية الثقافية إلى جعل لدى دول الاستقبال للتعريف بالمنجزات الوطنية على المستوى السياسي، على المستوى المؤسساتي، على المستوى الديمقراطي، علما أن الحياة الثقافية الوطنية وحيوية إبداعنا وثقافتنا هو أحسن دليل على تطور المغرب على الصعيد الديمقراطي، على صعيد حرية الإبداع، على صعيد الاعتراف بالتنوع الثقافي وبالتعدد اللغوي.

بطبيعة الحال هذا هو اللي جعلنا في وزارة الثقافة نعتبرو الدبلوماسية الثقافية من الأولويات ضمن البرنامج القطاعي للوزارة، إلا أن الدبلوماسية الثقافية تهم عدة قطاعات، هناك تدخل عدة قطاعات التي لها دور في الدبلوماسية الثقافية، إلى جانب وزارة الثقافة هناك وزارة الخارجية والتعاون، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة السياحة، وزارة الصناعة التقليدية، المجلس الاستشاري للمغاربة المقيمين بالخارج، وبطبيعة الحال كل هاذ المبادرات المؤسساتية ديال هاذ القطاعات وديال المؤسسات ساهمت في تحسين الصورة الثقافية للمغرب في دول الاستقبال وللجالية المغربية.

هناك إكراهات، إكراهات لأن يمكن لنا نقولو بأن التنسيق ما بين كل هاذ القطاعات خصنا نعززوه في المجال الثقافي، لأن لا يعقل أن قطاعات تتدخل بكيفية غير منسقة مع القطاعات الأخرى، وهذا تيحد من مستوى وقع الدبلوماسية الثقافية الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

باش نكونو أكثر وضوح، أنا، السيد الوزير، ربطنا بين الجانب الديني وبين الجانب الثقافي، الجانب الديني وتحدثنا على التطرف، وأنا غادي نمشي معك نحدد لك مثلا غادي نمشيو في.. نقول لك بلجيكا، وما يأتينا من بلجيكا كبلد بلدان الاستقبال، وجود جالية مغربية، الشيء اللي كنتحدثو عليه احنايا هو الدور ديال الوزارة في المجال ديال الدين، لأن هناك دور ديال وزارة الأوقاف، ما ذكرتيهاش، السيد الوزير، ذكرت واحد المجموعة ديال الوزارات اللي كيتقاطع العمل ديالها مع الوزارة ديالكم، احنا ركزنا على الجانب الديني والتطرف، لأن بعد الإنسان على الأصل أو على الأرض ديالو وربما كيخليه ما كياخذش المسائل، كي كيقولوا المغاربة ما كيشربش من راس العين، ما كياخذش من المنبع، لأن الإسلام راه ما نزلش في قم، الإشكال هو هذا، أن الإسلام ما جبناش احنا الإسلام من قم، احنا اللي دينا الإسلام لبلجيكا، ماشي جبناه من بلجيكا.

هذا هو الإشكال، هو أن الناس خص الدور ديال وزارة الثقافة تاخذ الجانب الثقافي، لأن احنا عندنا ثقافتنا المغربية الإسلامية، لأن الإسلام السني المالكي، ولا أقول المعتدل، لماذا لا أقول المعتدل؟ لأن أصل الإسلام هو الاعتدال، الإسلام ما فيهش شي حاجة اسميتها التطرف، الإسلام هو أصله الاعتدال، وأي شيء خارج الاعتدال فهو ليس دينا. الإسلام هو دين الاعتدال، وهذا بنص الكتاب والحديث، يعني أي تطرف لا علاقة له بالإسلام، هاذ الإسلام الذي ارتضاه المغاربة هاذي 13 قرن هو اللي خصو يفهموه هاذ الناس.

الدور ديال الوزارة ديالكم، السيد الوزير، يوصلو لهاذ الجالية، هو أن المغرب كدولة أوكدولة عندها تاريخ، ساهمت في هاذ الموروث الثقافي الديني الإسلامي بواحد المجموعة ديال المفكرين، بمجموعة ديال الكتب، بمجموعة ديال الأفكار اللي كان خصها تنقل لذوك الناس، كان

خصها تدير معارض ديال الكتاب في دول الاستقبال، يقراو بالفرنسية، بالإنجليزية، بالعربية، ماشي هذا هو المهم، توصل لهم الثقافة، يعرفوا بأننا احنا لسنا لقطاء، احنا عندنا تاريخ، راه ما غيجيش واحد يوريه الدين ديالو، الإسلام هنا فين كان، ما يمكنش أنا ناخذ الدين ونجيبو من بلجيكا.

اللي خصو يتدار، السيد الوزير، هو أن الوزارة ديالكم تساهم في هاذ الجانب الثقافي، بغض النظر على المسرح وعلى واحد المجموعة ديال الأمور، الثقافة الدينية لأن الأصل ديال الإسلام راه حتى هو ثقافة، راه عندو مرجعية، خصو يعرفوا ابن رشد اشكون هو؟ راه الإسلام ما غيجيش من قم، خصو يقرا اشكون هو ابن رشد، ويقرا على واحد المجموعة ديال المفكرين المغاربة اللي أثروا الفكر الإسلامي المغربي، والفكر الإسلامي بشكل عام خص يوصل لهاذ الناس بأي لغة، هذا هو اللي ابغيت نوصل له، السيد الوزير، هو أننا يعرفوا بأننا لسنا.. احنا ما غناخذوش الدين من عندهم، ولكن الأصل راه كاين هنا، هما راه عندهم غير نسخة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

خصكم تفهموا، السيد المستشار، أن وزارة الثقافة فيما يخص الدبلوماسية الثقافية والعمل الثقافي في الخارج ما هي إلا طرف إلى جانب عدة قطاعات أخرى، كل القطاعات تتشتغل من أجل إبراز صورة المغرب الثقافي، والتعريف بالنموذج الثقافي المغربي.

الإشكالية هي أن هاذ القطاعات تنسق فيما بينها، ولكن ليس بالمستوى المطلوب، احنا في وزارة الثقافة طالبنا أكثر من مرة من أجل إحداث آلية مؤسساتية وطنية في شكل وكالة للإشعاع الثقافي الوطني بالخارج، اللي تيجمع كل هاذ الأطراف التي تشتغل في المجال الثقافي في الخارج، وتساهم ماليا في تسطير الأولويات وفي برامج مشتركة حتى يكون الوقع ديال التدخل الثقافي لدى دول الاستقبال أولدى الجالية المغربية أكبر بكثير مما هو عليه الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على حسن مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وقبل أن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة، أود فقط أن نذكر السيدات والسادة المستشارين أننا مباشرة بعد هذه الجلسة على موعد مع جلسة مخصصة للتشريع، لذا ألتمس من الجميع البقاء داخل القاعة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، والسؤال الأول حول مآل الاتفاقيات السبع الموقعة بين الجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء والكهرباء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

فيما يتعلق بالتزويد الجماعي للعالم القروي بالماء الصالح للشرب، فعلا بأن بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك الراحل الحسن الثاني رحمة الله عليه في بناء السدود، ذلك عمل على تحصين بلادنا من العطش ومن ندرة المياه، وقد استفاد من هذا كله المغاربة فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب، وكذلك سقي الأراضي الفلاحية والانتفاع منه صناعيا واقتصاديا وفلاحيا.

وكذلك انتهج هذه السياسة أيضا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بحيث أنه ازدادت عدة سدود، استفاد منها المغاربة لتغطية الخصاص في ندرة المياه. وبناء على ذلك، استفاد العالم القروي، ولا ننسى المجهودات الجبارة التي بذلت، لكن تبقى بعض المناطق في بعض الأقاليم من العالم القروي في حاجة ماسة إلى التزويد بالماء الصالح للشرب، وخصوصا نخص بالذكر سد الوحدة، حيث تم الاتفاق أو عقد اتفاقية مع 7 جماعات اللي هي جماعة بني احمد الغربية، وجماعة بني احمد الشرقية والمنصورة وبني فغلوم والزومي وبوقراب وكذلك جماعة مقريصات، بحيث أن كانت البداية ديال الأشغال غادي تنطلق من 2009 أي من شهر يعني أبريل وتنتهي في متم 2010.

لكن هذا المشروع تعثر إلى حد الآن، وما عندناش شي معلومات واضحة، كنطلبو من السيدة الوزيرة على غرار هذا السؤال بعض الاستفسارات والإستوضاحات حول هذا البرنامج الذي تعثر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، كنبغي نشكر السيد المستشار على هاذ السؤال ديالو، بالفعل إن كان هناك مجهود قامت به الحكومة الحالية والحكومة السابقة يجب الثناء عليه، هو المتعلق بالأساس بتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، خصوصا في المناطق القروية التي كان فيها هذه المادة تشكل عائق أمام التنمية.

فيما يتعلق بالاتفاقيات السبع الموقعة مع الجماعات القروية التابعة لإقليم الشاون، بالفعل تم توقيع هذه الاتفاقيات في 2010، واللي كتهدف بالأساس إلى تزويد 120 ألف نسمة، والغلاف المالي المرصود لهاذ المشروع يقدر بـ630 مليون درهم.

هاذ المشروع كيتشكل من محطة معالجة المياه اللي غادي تكون محاذية إلى جانب سد الوحدة، بالإضافة إلى هاذ المحطة اللي غتشتغل بـ360 لتر في الثانية، بالإضافة إلى 16 محطة ديال ضخ المياه، لأن غنهزو الما من السافلة إلى العالية، بالإضافة إلى 21 خزان و650 كلم من القنوات التي يجب مدها.

إلا أن هذا المشروع المحطة ديال معالجة المياه يعني في مراحل جد متقدمة فيما يخص الأشغال، هاذ المشروع يعني لاقاه عدة عراقيل، وهي ليست مبررات، هي مشكل تعرض الساكنة، وأقول بأن هذا المشكل ديال نزع الملكية هو واقع ميداني مرير وقاسي، ويعد من أهم الإكراهات الأساسية التي تحد أمام المشاريع التنموية المهيكلة، لأنه بالفعل إذا ابغينا أننا نسرعو من المشروع خصنا نحلو مشكل ديال تعرض الساكنة أو مشكل نزع الملكية، وهنا يجب تظافر جهود الجميع، من حكومة، من سلطات، وأيضا من منتخبين باعتبارهم هم الممثلين ديال هاذ الساكنة من أجل توعية الساكنة وتأطيرها لكي لا تقف حجرة عثرة أمام هاذ المشاريع التنموية.

هاذ المشروع، كيف ما قلت، عرف عراقيل اللي ممثلة بالأساس تعرض الساكنة اللي رفضت أنه تمد قنوات اللي كتربط محطة معالجة المياه إلى جماعة تروان باعتبارها أنها انطلاقة اللي غتزود هاذ الساكنة هاذي.

هاذ السؤال كان مطروح عندي في شهر يونيو، كانت نسبة الأشغال فقط 10%، الحمد الله استطعنا أننا نتغلبو هاذ المشكل ديال الساكنة، وتم تعويض الساكنة على الأضرار السطحية، والمشروع الآن انتقل من 10% في شهر يونيو إلى 20%، يعني في مراحل جد متقدمة انطلاقا من حل مشكل ديال تعرض الساكنة، واللي غيبقى لنا مشكل آخر اللي هو مشكل نزع الملكية، وكتعرفوا نزع الملكية هي مسطرة جد معقدة، أغلبية الساكنة القروية لا تتوفر على وثائق تثبت الملكية ديال الأراضي اللي ربما تقدر تاخذ وقت طويل، وهنا كنلتمس بالأساس من الناس اللي كيمثلوا.. المنتخبون اللي كيمثلوا الساكنة أنهم يوقفوا معنا على الأقل من أجل توعية الساكنة والحد منها.

على أي، المشروع هو في مراحل متقدمة، ومسطرة نزع الملكية هي مسطرة سارية المفعول، وهي في مراحل أيضا ديال الإعداد ديالها، ونتمناو أن المشروع يرى النور في القريب العاجل.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيدة الوزيرة المحترمة،

فيما يتعلق بإشكالية نزع الملكية، راه الحكومة ديالكم والدولة راه مكلفة تدير نزع الملكية ماشي المنتخبين، المنتخبين ما عندهمش السلطة العليا ولا السلطة التقديرية باش ينتزعوا الأراضي والمغروسات والأشجار من المواطنين بدون تدخل وتسوية هذا الوضع، هاذي خمس سنوات ديال (retard)، والحكومة ديالكم ناعسة بالرغم من المجهودات ديال المنتخبين، وانتقلت أيضا اللجنة البرلمانية من غرفة المستشارين لتماك، ودارت واحد الجولة استطلاعية، واعطاتكم واحد المجموعة ديال المعطيات، إلا أن هناك تهاون، ويعني وتأخر في اتخاذ يعني موقف معقول باش يستافدوا الناس أو المواطنين من شرب المياه.

هاذي خمس سنوات والحكومة عاجزة على أنها تلقى الحل، راه ما يمكنش، ومع ذلك آش غادي يعمل واحد المواطن أو واحد المنتخب اللي هو أقل.. راه ما عندوش واحد السلطة تقديرية اللي يمكن لو يمارسها على هاذ المواطن أنه راه ينتزع ملكيتو، راه الدولة راه قادرة أنها تحل هاذ المشاكل هاذي، ما نبقاوش نقلبو على أعذار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

أنا، السيد المستشار، لا ألقي بالمسؤولية، فأنا مع السيد المستشار، غير تنقول واحد النوع ديال التعاون مع المنتخبين، واستطعنا، السيد المستشار، أننا نحلو العديد من المشاكل اللي كانت عالقة بفضل تعاون

المنتخبين، وهاذي ليست مسؤوليتكم، ولكن فقط كنطلبو منكم أنكم تتعاونوا معانا فيما يتعلق بتأطير الساكنة وتوعيتها.

العديد من السدود الآن اللي ما استطعناش أننا نسدوها باش تعمر بالما نظرا لأن الساكنة رفضت أنها تفرغ الحقينة ديال السدود، ولو أنها في بعض الأحيان تلقت التعويضات ديالها.

دور مهم ديال السلطات، احنا ما كنبغيوش نلتجؤو للسلطات من أجل العنف، نبغيو نحلو المشاكل بالتي هي أحسن، ولكن أنا تنطلب فقط من السادة المستشارون والنواب البرلمانيون يتعاونوا معنا في إطار التعاون ما بين السلطتين.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه نتائج الإستراتيجية الوطنية للماء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

من أجل رفع العديد من التحديات التي تواجه قطاع الماء بالمغرب، تم سنة 2009 إطلاق الإستراتيجية الوطنية للماء، وكذلك المخطط الوطني للماء.

وسؤالنا السيدة الوزيرة: ما هي نتائج هذه الإستراتيجية والمخطط الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال، إن كانت هناك سياسة أثبتت نجاعتها وفعاليتها ونجاحها هي السياسة الوطنية المائية، اللي الحمد لله المغرب انخرط فيها منذ فجر الاستقلال، واللي اعتمدت بالأساس على التحكم وتعبئة الموارد المائية عن طريق التجهيزات المائية الكبرى.

جاءت الإستراتيجية الوطنية للماء يعني كتوطيد وكتراكم لهاذ السياسة المائية، والتي قدمت أمام أنظار صاحب الجلالة في 2009، واللي كتعتمد على ثلاث دعامات أساسية:

- الدعامة الأولى هو تدبير الطلب، ما ابقاش فقط نتحدثو على العرض، ولكن نعيد النظر في طريقة استهلاك هاذ الطلب، واش طلب معقول، ولا طلب فيه نوع من المبالغة؟

- الدعامة الثانية، من الدرجة الثانية، هي تنمية العرض، أي توفير موارد مائية إضافية لمواكبة الطلب المتزايد؛

- بالإضافة إلى الدعامة الثالثة التي تهدف بالأساس إلى حماية هذا الرصيد المائي الوطني والمحافظة عليه من التلوث، بالإضافة إلى الإستراتيجية الآن هو استكمالا لها جاء المخطط الوطني للماء اللي هو الآن جاهز، وإن شاء الله سوف يعرض على أنظار المجلس الوطني للماء للبت فيه قبل المصادقة عليه.

هاذ الأهداف الإستراتيجية هي حققت الأهداف ديالها، وإلا سوف نكون الآن ندبر أزمة على غرار باقي الدول العربية، الحمد لله الآن المغرب يعني يتوفر على أمن مائي، لديه رصيد مائي مهم كافي لسد الحاجيات الآنية وأيضا على المدى القريب، إلا أنه يجب بطبيعة الحال يعني التحضير للمستقبل، انطلاقا من المخطط الوطني للماء الذي جاء بعدة تدابير اللي كتمشي في نفس توجه الإستراتيجية، هي تنمية العرض، وتدبير الطلب، والاقتصاد في الماء، وتنويع مصادر التزويد، ما نبقاوش فقط نعتمدو على مصادر المياه التقليدية اللي هي مصادر سطحية أو جوفية، ولكن نلتجؤو إلى بدائل أخرى التي أصبحت الآن تفرض نفسها في العديد من المناطق، ومنها بالأساس تحلية مياه البحر أو اللجوء إلى إعادة الاستعمال وتثمين المياه المعالجة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

متى سيجتمع المجلس الوطني الأعلى للماء والمناخ؟

تصنف الموارد المائية بالمغرب من بين الأقل وفرة على الصعيد العالمي، حيث تعد بلادنا من البلدان ذات المعدلات الأدنى للكميات المتوفرة للفرد، مقارنة مع دول مثل الجزائر، مصر، تونس. وتقدر

مؤهلات الموارد المائية الطبيعية بالمغرب بنحو 22 مليار متر مكعب سنويا، أي ما يعادل 700 متر مكعب للفرد سنويا، وهو دون عتبة الإجهاد المائي الذي يقدر بنحو 1000 متر مكعب للفرد سنويا، ويرتقب أن تتراجع هذه النسبة إلى 530 متر مكعب في أفق سنة 2025، نحن على بعد 10 سنوات سيعرف المغرب أزمة الماء.

التزمتم في البرنامج الحكومي بحماية الأحواض المائية ومحاربة انجراف التربة وتَوَحُّل السدود بتوافق مع السياسة الوطنية للماء، والتي تهدف إلى التدبير الحمائي للتربة والمياه في عالية الأحواض، وحماية حقينة السدود من التوحل (75 مليون متر مكعب كتضيع سنويا بسبب توحل السدود)، وذلك عبر برنامج للتدخل يهم 18 حوض مائي ذو أولوية وبوتيرة سنوية تصل إلى 25 ألف هكتار، أي اليوم مرت على الحكومة 4 سنوات هي 200 ألف هكتار.

أشنو انجزتو، السيدة الوزيرة؟

لذلك.. نعم، السيدة الوزيرة؟ لا التعقيب والسؤال آخر.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

أيضا تمت المصادقة على التقرير المتعلق بالمخطط الوطني للماء من طرف الهيئة الدائمة للمجلس الأعلى للماء، غير أن المصادقة النهائية على هاذ التقرير ستتم خلال الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للماء والمناخ، اللي هاذي مدة هو لم يجتمع في دورته العاشرة.

ولذلك، ما ابقاتش الكلام الفضفاض العام، ابغينا الإجراءات الملموسة، اليوم التدبير انتاع الماء وطريقة تدبير الماء كتعرف في المغرب عدة معيقات وعراقيل، من ضمنها تعدد المتدخلين في هاذ المجال، فمتى سيصبح متدخل واحد من أجل حماية هذه الثروة الوطنية والحفاظ عليها؟

لأن كما سبق لنا أشرنا 2025 سيعرف المغرب أزمة الماء، نتمنى أن لا نصل إلى هاذ المستوى بفضل بطبيعة الحال السياسة والحكامة في تدبير هذه الثروة التي ستصبح نادرة في المستقبل.. واخا غير ما ابغيتش نزيد في الوقت باش تعطيني حتى أنا...

السيد رئيس الجلسة:

وراه عندك 50 ثانية.. واش باقي عندك شي إضافة؟

تفضلي السيدة الوزيرة، لا داير التدبير أنا، داير التدبير، السيد المستشار، شوف بنفس العدالة واللي اعطيت للمستشارين كنعطي للوزراء.. نفس.. تفضلي السيدة الوزيرة.. أنا اللي كنسير السيد المستشار،لا ، عادلة، عادلة، لا، ما تدير ملاحظة حتى انت احترم، عندك 50 ثانية زايدة، احترمها.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

كنشكر السيد المستشار على إلمامه يعني القريب من قطاع الماء، وهذا إن يدل على شيء على الاهتمام الذي يوليه لهذا القطاع.

أولا، يحسب لهذه الحكومة أنها أخرجت المخطط الوطني للماء إلى الوجود، وهذا يجب الاعتراف به، وما يمكنمش ينكرو إلا جاحد.

فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للماء والمناخ اللي هو هيئة استشارية وليس له إطلاقا صلاحية الحسم في المخطط الوطني للماء، سوف يبت فيه، عندو غير حق البت فيه، لأن من سيقرر في مصير المخطط الوطني للماء هو المجلس الحكومي الذي سوف يصادق عليه بمرسوم. هاذ الشي كامل كاين في قانون الماء الذي صودق عليه داخل هذه المؤسسة.

نحن الآن، بتنسيق تام مع رئاسة الحكومة، في الإعداد اللوجيستيكي والمادي لهاذ الدورة، وكتعرفوا هاذ الدورة عادة يترأسها صاحب الجلالة، لأن الدورات الأخرى كاملة ترأسها صاحب الجلالة، وبالتالي مكان انعقادها وتاريخ انعقادها يعني يعاد إلى الجهة.. على أي، احنا من الناحية المادية والعلمية راه واجدين، من الناحية أيضا اللوجيستيكية راه واجدين، كنحضرو التحضيرات.

نتمنى أنه إن شاء الله في القريب العاجل عند الدخول السياسي يتم عقد هذه الدورة، وسوف يحسب أيضا لهذه الحكومة كونها بعد 13 عام من الجمود أعادت الحياة في هذه الهيئة التشريعية إن شاء الله الاستشارية اللي غادي تبت في المخطط الوطني للماء.

أزمة ماء، أؤكد لكم، السيد المستشار، أن المغرب لن يعرف أزمة ماء إن شاء الله، إلى ما اكفاتناش مياه السدود والمياه الجوفية، عندنا 3500 كيلومتر من الشواطئ، وهاذي نعمة نحسد عليها، والدولة ولا الحكومة قادرة للاستثمار في مجال تحلية المياه لضمان الأمن المائي للمواطنين، ولتوفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه بعض اختلالات البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

أولا، واقيلا لنا الشرف أنا وياك لأنه السؤال الأخير في هاذ الولاية ديال المجلس، إن شاء الله، إن شاء الله. ولذا، كنطلب من الرئيس ما يحاسبنيش على الوقت، لأنه أنا آخر واحد اللي غنهضر.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، يعتبر البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب من الأوراش الكبرى التي منحها المغرب الأولوية، نظرا لارتباط حياة الإنسان بهذه المادة الحيوية.

وانطلق البرنامج سنة 1994، ولم تكن الساكنة المزودة بالماء تتجاوز 14%، لتصل النسبة إلى 94% سنة 2013، مما جعل المغرب ينال تنويها دوليا واسعا، ولكن الإشكالية المطروحة بحدة، والتي سجلناها في مختلف شكايات ساكنة العالم القروي، هي كون البرنامج لم يستطع إيصال الماء الصالح للشرب لمختلف الدواوير والمنازل، ولم ييسر التزود به، ولم يوزعه بشكل متكافئ على الجميع، بل لا زالت الساكنة تعيش الويلات في تنقلها إلى نقط تواجد الماء، وأنتم تعلمون وعورة المسالك في المناطق الجبلية والقروية.

بناء عليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة:

- ما هو تقييمكم للبرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب؟

- هل هناك في الأفق إجراءات وتدابير بإمكان تحقيق التوزيع المتكافئ للماء على مختلف الدواوير والدور، لتجنب مشاق التنقل حول نقط تمركز الماء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

السيد المستشار،

بالفعل، المغرب حقق عدة مكاسب وتقدم جد مهم في مجال تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالحة للشرب، إذ انتقلت نسبة التزويد كما ذكرتو، السيد المستشار، من 14% في 1994 إلى حوالي 94% حاليا، ثم ارتفع أيضا الاستثمار السنوي من 200 مليون درهم إلى مليار درهم سنويا، وهذا كان له وقع جد مهم على الساكنة المحلية، كان له وقع جد مهم على التنمية داخل هاذ المناطق، وأيضا على التنمية البشرية بصفة عامة، وبالخصوص تمدرس الفتيات القرويات.

بهاذ المجال هناك بالفعل نسبة التزويد كتعرف واحد النوع ديال الاختلالات، واحد النوع ديال عدم التوازن ما بين الجهات، باقي هناك عمل مهم يجب القيام به، وبالخصوص مواجهة العالم القروي أو ما يصطلح عليه بالعالم القروي العميق اللي لا زالت فيه نسبة التزويد أقل من المعدل السنوي، واللي كيعرف عدة إكراهات كتعرفوها جميعا، هي تشتت الساكنة اللي كتبقى معزولة، الدواور مشتتين، ثم محدودية الموارد المائية المتاحة محليا، ما كتكونش متوفرة لأن مناطق جبلية، ثم أيضا صعوبة التضاريس اللي كيصعب معها مد القنوات في الجبال والمنشآت المائية الكبرى.

إلا أنه بالفعل في إطار عدالة مجالية، وفي إطار الحق في الولوج إلى الماء، هناك استثمارات تقدر بـ 4 المليار درهم، استثمرت فيها مليار درهم في إطار عقدة البرنامج ما بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والدولة اللي توقعت سنة 2015، اللي رصدت واحد الغلاف مالي جد مهم، تقريبا 4 المليار، استهلك منه جزء، وابقات 3 المليار و100 مليون درهم، اللي موجهة بالأساس لهاذ المناطق اللي لازال فيها معدل أقل من المعدل السنوي، بتنسيق تام مع مديرية الجماعات المحلية، واللي كتهدف بالأساس إلى تزويد المناطق المعزولة، الدواوير اللي كتعرف واحد التشتت، اللي هناك استثمار يقدر بـ 725 مليون درهم بتنسيق تام مع مديرية الجماعات المحلية.

ثم أيضا الإيصال الفردي، الآن أصبح المواطن القروي لا يكتفي فقط بالنافورات اللي أدت الدور ديالها، وأثبتت محدوديتها، المواطن القروي الآن أصبح يلح، وهذا من حقو انطلاقا من حق دستوري، أنه يتوفر على إيصال فردي داخل المنزل ديالو، وهاذ الإيصالات الفردية يعني احنا غاديين فيها من أجل تشجيع الإيصال الفردي، إلا أنه مشترط فيه أنه المساهمة ديال الجماعات القروية ومساهمة أيضا المواطن بواحد المقدار اللي هو يراعي الدخل ديالو، ثم أيضا ضرورة التوفر على نظام الصرف الصحي، ما كيمكنليش أنا نعطي الما وكاين مشكل ديال التلوث في الجماعات القروية اللي هو أيضا يشكل أهم العوائق فيما يتعلق بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة في آخر الجواب ديالك أشرت لمربط الفرس، وهو جتو الما، صحيح، ولكن جتو حتى للدواور ودرتو لهم حنفية في الوسط، راه ما كاينش، السيد الوزيرة، الناس باغية الربط الفردي، الربط ملي تشعر بأنه الماء عندها في الدار ديالها، كاين خاصيات ديال المناطق، واش المرا تمشي 3 كيلومتر باش تهز 2 بريقات ديال الماء اتجي بها، إيوا نرجعو لذاك العهد ديال الجفنة وذاك كي كيقققولوا المطفية... إلخ، هذا ماشي حل في الحقيقة، هذا إلى اخسرتو فيه الفلوس، صحيح الماء وصل حتى للدواور، ولكن كيخصو يوصل للديور.

أنا ابغيت ندوش يهود لي الماء من الفوق، ماشي نمشي نجيب السطولة نكبهم علي، هذا الإنسان يشعر بهاذ الما، ويشعر بالأهمية والقيمة ديالو والمجهود اللي دارتو الحكومة إلى كنتو وصلتوه ليه للدار.

أما بهاذ الطريقة راه ماشي صالح، وغادي نمشي أنا 3 كيلومتر باش نشري الما ونجيبو للدار، راه السيد عندو الجب في الدار ديالو كيشري الكاميون ديال الما بـ 200 درهم بلا هاذ الصداع كاع كلو، لأنه المشروع مزيان، ولكن للأسف ناقص لو باش توصلوه للناس يستافدوا منو.

هذا هو اعلاش طرحنا هذا السؤال، السؤال كيخصكم تفكروا إلى كان عندكم، لأنه احنا اتصلنا بالمدير ديال المكتب الوطني للماء في المنطقة اللي كنهضر عليها، لأنه امشيت زرت، راه كاين دواوير اللي حبسوا هاذ الحنفيات باش ما يديروهمشاي، كاين في تيزطوطين، في دوار اولاد عيسى، إحريكاتن، راه حبسوهم وداروا معهم الصداع باش يبعدوهم من تما، لأنه ماشي حل هذا، تمشي دير لي حنفية بعيدة 4 كيلومتر وتقول لي سير اسقي منها، ماشي حل أبدا.

ولذا، كيخصكم تفكروا جديا باش تعاودوا هاذ الدراسة، تعاود تربطوا للسيد الما في دارو، يحل سبالة في دارو ويشعر بأنه كاين ذاك الشي، الحكومة دارت شغلها ووصلت لي الماء، أما تديرو لي في الشرق، ونمشي عندو هذا ماشي حل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

نذكرو الدور ديال النافورات أو الإيصالات الجماعية لأنها أدت الوظيفة ديالها في واحد الوقت اللي كان فيها الناس اللي كتضرب 5، 6 حتى 10 الكيلومتر يوميا باش تجلب الما.

هاذ النافورات اللي هي أكبر مسافة عن طريق ساكنة 500 مترو ماشي 3 الكيلومتر، ولكن الآن الوعي لدى المواطن القروي راه ارقى، ولى حتى هو كيطالب من حقو بالإيصالات الفردية كباقي المواطنين المغاربة.

هاذ الإيصالات الفردية راه كاين اتفاقية مع الجماعات المعنية بأنها شريطة توفر على 50% من التمويل، ما يمكنش المكتب الوطني بوحدو يمول هاذ

المشاريع لأنها مشاريع يعني كتطلب استثمارات جد مهمة، ثم أيضا التكلفة ديال الربط اللي هي 3000 درهم اللي كتمشي لبعض الأحيان على 7 اسنين، المواطن يمكن يخلص ذيك 3000 درهم ولا 3500 على 7 سنين، ولكن في بعض الأحيان ثق بي، السيد المستشار، كاين بعض السكان هما اللي كيرفضوا الربط الفردي، ما تيبغيوش، الما احداه وما كيبغيوش يديروا الربط الفردي لأنه عندو بديل، وهاذ البديل كيستهلكوا بطرق اللي هي غير سليمة، واللي قد تشكل مشكل على صحة المواطنين.

على أي هو كان هناك كمشروع من تحويل الربط الجماعي إلى الربط الفردي شريطة الالتزام ببنود الاتفاقيات اللي كتربطها مع الجماعات القروية المعنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيدان الوزيران، شكرا السيدات والسادة المستشارين على مساهمتكم القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل الآن إلى الجلسة المخصصة للتشريع.